عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

الاحتلال الرقمي: دور سياسات فيسبوك في تقييد الحقوق الرقمية للشعب الفلسطيني

(دراسة حالة: أحداث آيار)

مريم "محمد خير" هزيم شومان

رسالة ماجستير

القدس- فلسطين

2022م/1443ه

الاحتلال الرقمي: دور سياسات فيسبوك في تقييد الحقوق الرقمية للشعب الفلسطيني

(دراسة حالة: أحداث آيار)

إعداد:

مريم "محمد خير" هزيم شومان

بكالوريوس: صحافة وعلم اجتماع/ جامعة بيرزيت/ فلسطين

المشرف: د.معين فتحي محمود الكوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام الرقمي والاتصال من كلية الآداب/ عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس.

القدس- فلسطين

2022م/1443ه

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

كلية الآداب/ برنامج ماجستير الإعلام الرقمي والاتصال

إجازة الرسالة

" الاحتلال الرقمي: دور سياسات فيسبوك في تقييد الحقوق الرقمية للشعب الفلسطيني
(دراسة حالة: أحداث آيار)"

اسم الطالبة: مريم محمد خير هزيم شومان

الرقم الجامعي: 21912502

المشرف: د. معين كوع

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2022/03/30، من لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة: د. معين كوع التوقيع: .....

2- ممتحنا داخليا: د. وليد الشرفا التوقيع: .....

3- ممتحنا خارجيا: د. حسام زملط التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1443هـ/ 2022م

الإهداء

إلى من كان دعاؤها ورضاها نورا أضاء عتمة قلبي وأنار دربي، إلى من تمنيت بقاءها طويلا، إلى من غاب جسدها وحضرت روحها رفيقة ومؤنسة لي طوال هذا المشوار؛ إلى روح أمي الحبيبة

إلى والدي الغالي، أطال الله في عمره، إلى معاطفي الدافئة أخواتي (ناهدة ونهاد)، إلى من أسند عليهم كتفي إخواني (مراد، عماد، فؤاد، إياد).

إلى من أثبتت دوما أنها أخت لي بالروح صديقتي أحلام.

شكر وعرفان

إلى من لم ينفذ صبره على مدار الشهور الماضية، ومن لم يبخل عليّ بنصحه وتوجيهه وإرشاده وعلمه أثناء إشرافه على رسالتي، من كان حاضرا دوما، ويسهّل ما كنت أراه صعبا، إلى من كان خير مشرف ومعلم، إلى دكتوري معين الكوع.

إلى أسرة برنامج الإعلام الرقمي، إلى زميلاتي وزملائي جميعا.

إقرار

أُقر أنا معدّة هذه الرسالة أنها قُدمت لجامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع: .....

الاسم: مريم "محمد خير" هزيم شومان

التاريخ: 2022/03/30

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى مساهمة سياسات فيسبوك بانتهاك الحقوق الرقمية الفلسطينية من خلال تقييد المحتوى الفلسطيني خلال أحداث الشيخ جراح والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة فيما يُعرف بأحداث/ معركة آيار. ولتحقيق هذا الهدف، استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال المقابلة المعمقة كآداة رئيسية، والتي تم من خلالها طرح أسئلة على عدد 30 شخصا توزعوا على مجموعة فئات من ذوي الاختصاص في موضوع الدراسة وشملت: (أكاديميين وخبراء في مجال الإعلام الرقمي، نشطاء وصحفيين، حقوقيين ومحامين ومختصين في مجال الحقوق والإعلام الرقمي، إضافة لممثل عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، وكذلك مع الناطق باسم الحكومة الفلسطينية لمعرفة وجهة النظر الرسمية في هذا الإطار، والسفير الفلسطيني لدى بريطانيا، وأيضا مع مسؤول سابق عمل لدى فيسبوك). وقد بينت نتائج الدراسة أن سياسات فيسبوك ساهمت في انتهاك حق التعبير والرأي، وحق الحصول على المعلومات، والحق في عدم التمييز، وتساوقت مع سياسات الاحتلال التي إضافة لانتهاكاتها للشعب الفلسطيني عملت على انتهاك الحق في الوصول للانترنت. كما بينت نتائج الدراسة أن سياسات فيسبوك ساهمت أيضا في تحديد أجندة الجمهور المتلقي وعملت على ترتيب أولوياته من خلال مجموعة إجراءات أهمها تقليل الوصول للصفحات والحسابات الفلسطينية خلال أحداث آيار.

الكلمات المفتاحية: الاحتلال الرقمي، الحقوق الرقمية، حق التعبير عن الرأي، حق الحصول على الانترنت، الحق في الحصول على المعلومات، الحق في عدم التمييز، مواقع التواصل الاجتماعي، موقع فيسبوك، المحتوى الرقمي

Digital occupation: The role of Facebook's policies in restricting the digital rights of Palestinians (The Events of Sheikh Jarrah, and the War on Gaza as a model)

Prepared by: Mariam.M Shoman

Supervisor: Dr. Moeen Koa

Abstract

This study aimed to determine the extent to which Facebook's policies have contributed to the violation of Palestinian digital rights by restricting Palestinian content during the events of Sheikh Jarrah and the Israeli war on the Gaza Strip in what is known as the events of the Battle of May. To achieve this goal, this study used the analytical descriptive approach through the in-depth interview as a key tool, which asked questions to 30 people who were distributed to a range of groups with competence in the subject matter: (Academics, digital media experts, activists, journalists, jurists, lawyers and digital media professionals, as well as a representative of the Palestinian Ministry of Communications and Information Technology, as well as a Palestinian government spokesman for the official view of this framework, and the Palestinian Ambassador to Britain, as well as a former official who worked for Facebook. The results of the study showed that Facebook's policies contributed to the violation of the right to eression and opinion, the right to access information, and the right to non - discrimination, and were consistent with occupation policies that, in addition to their violations of the Palestinian people, violated the right to access the Internet. The results of the study also showed that Facebook's policies also contributed to determining the agenda of the receiving audience and prioritized it through a series of actions, the most important of which was to reduce access to Palestinian pages and accounts during the events of May.

فهرس المحتويات

المحتويات

الإهداء .....

إقرار .....أ

الملخص .....ب

Abstract ..... ج

فهرس المحتويات .....د

الفصل الأول ..... **Error! Bookmark not defined.**

1.1 المقدمة 1

1.2 مشكلة الدراسة: 4

1.3 أهداف الدراسة: 6

1.4 أهمية الدراسة: 6

1.5 حدود الدراسة: 7

1.6 مصطلحات الدراسة: 8

1.7 الدراسات السابقة: 13

المقدمة:.....13

1.7.1 الدراسات الأجنبية المتعلقة بالحقوق الرقمية: 15

1.7.2 الدراسات العربية المتعلقة بالحقوق الرقمية: 30

النظرية الناظمة والإطار النظري 41

2.1 النظرية الناظمة 41

المقدمة:.....41

2.1.2 الخلفيات المعرفية للنظرية: 43

2.1.3 وظائف النظرية:..... 44
2.2 الإطار النظري:..... 46
2.2.1 الحقوق الرقمية 46
2.2.2 واقع الرقمية في فلسطين: 59
2.2.3 انتهاكات دولة الاحتلال للحقوق الرقمية الفلسطينية..... 62
2.2.4 انتهاكات شركة فيسبوك للحقوق الرقمية الفلسطينية..... 73
2.2.5 انتهاكات شركة فيسبوك المحتوى الفلسطيني خلال أحداث أيار 75
3. الطريقة والإجراءات 78
3.1 منهج الدراسة: 78
3.1.1 أهمية المنهج الوصفي التحليلي..... 78
3.2 آداة الدراسة: 79
3.3 مجتمع الدراسة: 79
3.4 عينة الدراسة: 79
3.4.2 صدق أداة الدراسة: 81
عرض نتائج الدراسة..... 82
1.1 مقدمة 82
5.2 مساهمة سياسات فيسبوك في تحديد أجندة الجمهور وترتيب أولوياته..... 86
5.3 تأثير سياسات فيسبوك في تقييد حصول الجمهور الخارجي على المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية..... 88
5.4 مدى تساوق سياسات فيسبوك مع أجندة دولة الاحتلال..... 90
5.5 مساهمة فيسبوك في تسويق وجهة النظر الإسرائيلية 92
5.6 أسباب قيام فيسبوك بمحاصرة وتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني..... 95
5.7 دور الجهات ذات الاختصاص في حماية المحتوى الرقمي الفلسطيني..... 97

مناقشة النتائج 101
5.1 مناقشة مساهمة سياسات فيسبوك في تقييد الحقوق الرقمية الفلسطينية 101
5.2 مناقشة مساهمة سياسات فيسبوك في تحديد أجندة الجمهور وترتيب أولوياته 102
5.3 مناقشة تأثير سياسات فيسبوك في تقييد حصول الجمهور الخارجي على المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية 104
5.5 مناقشة مساهمة فيسبوك في تسويق وجهة النظر الإسرائيلية 106
5.6 مناقشة أسباب قيام فيسبوك بمحاصرة وتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني 108
محددات الدراسة: 113
التوصيات: 114
قائمة الملاحق 116
أسئلة المقابلات: 116
ملحق رقم (2): 118
قائمة أسماء المبحوثين 118
ملحق رقم (2) 123
قائمة الأساتذة المحكمين: 123
ملحق رقم (4) 124
منشورات تحريضية إسرائيلية وصفحات فلسطينية محظورة (مقيدة): 124
صفحات وحسابات فلسطينية تم تقييدها بدعوى مخالفتها سياسات فيسبوك 127
قائمة المصادر والمراجع 129
المراجع باللغة العربية 129
المراجع باللغة الإنجليزية: 143

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

على مدى سنوات طويلة أدى احتلال "إسرائيل" لفلسطين إلى حدوث انتهاكات ممنهجة ومنظمة لحقوق الإنسان استهدفت الفلسطينيين الذي يعيشون في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، وحتى الفلسطينيين الذين يعيشون داخل دولة الاحتلال ويحملون جنسيتها، وقامت دولة الاحتلال بإجراءات عديدة كمصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وسلب الممتلكات وإقامة الحواجز واعتقال المواطنين، والحد من حركتهم، والتنكيل بالأطفال والنساء، وامتدت هذه الانتهاكات لتشمل اعتقال المدونين والناشطين في الفضاء الرقمي، ما أدى إلى تفاقم معاناة الفلسطينيين وحرمانهم من حقوقهم الأساسية.

تسيطر دولة الاحتلال على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين منذ احتلالها عام 1967، وبالرغم من قيام دولة الاحتلال بنقل بعض السيطرة للسلطة الوطنية الفلسطينية بحسب اتفاقية أوسلو، إلا أن اتفاقية مرحلية تم توقيعها عام 1995 احتفظت بالسيطرة الإسرائيلية على الجوانب الحاسمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جعلت الفلسطينيين تابعين لدولة الاحتلال، ما أدى إلى إعاقة تطور البنية التحتية لقطاع التكنولوجيا والاتصالات الفلسطينية، والسماح لدولة الاحتلال بإجراء المراقبة الجماعية على الفلسطينيين وتقييد وصولهم إلى الحقوق الرقمية سيما الحق في الأمان على الانترنت والحق في الخصوصية والتعبير عن الرأي (أبو شنب، 2018)، ما يضيف بعدا آخر للاحتلال الفعلي على الأرض واتخاذه منحى آخر يمكن تسميته بالاحتلال الرقمي.

إن الاحتلال الرقمي يعني السيطرة الإسرائيلية على الحيز الرقمي الفلسطيني؛ عبر السيطرة على البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنع إنشاء أو تجديد بنى تحتية في مناطق الضفة الغربية والمناطق المصنفة (ج)، ومنع تطوير شبكة مستقلة أو ترددات وتكنولوجيات حديثة، وإعاقة استيراد معدات التقنيات الأساسية، بحسب تقرير حقوقي كشف حيثيات هذه السيطرة، إضافة إلى أن سوق

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية جميع تحركاتها مرهونة بموافقة الاحتلال الذي يسعى إلى خلق فجوة رقمية بين المتاح عالميا والمسموح به في فلسطين، كما تشمل سيطرة الاحتلال أيضا مراقبة مضامين الانترنت، هذه الرقابة الأمنية تؤثر على الحقوق الرقمية بما يتناقض مع المواثيق والقوانين الدولية في الحق في الاتصال، والحق في الانترنت الآمن، والحق في التعبير عن الرأي، والحق في الحصول على المعلومات والحق في عدم التمييز، وغيرها من الحقوق الرقمية (كيف يسيطر الاحتلال على المجال الرقمي؟، 2019).

وتعمل دولة الاحتلال منذ سبعينيات القرن الماضي على تضييق مساحة حريّة التّعبير عبر توسيع تعريف معاداة الساميّة لتشمل أيّ انتقاد يوجّه لدولة الاحتلال، ناهيك عن توسع خطاب الكراهية؛ بحيث عكفت دولة الاحتلال على الخلط بين انتقاد "إسرائيل"، ومناهضة الصهيونيّة، ومناصرة حقوق الفلسطينيين، وبين خطاب الكراهية والتّحريض على العنف و"الإرهاب" (شتيه، 2020).

ومع تطور وسائل التكنولوجيا الحديثة، استغلت دولة الاحتلال مواقع التواصل الاجتماعي للمضي قدما في مشروعها الاستعماري، والذي يقوم في جزء منه على مراقبة الفلسطينيين لمعرفة ما يقولونه وما يفعلونه كأفراد ومنظمات لجمع المعلومات وتحليلها بشأن مواقف عموم الفلسطينيين وتوجهاتهم بسبب غياب القيود القانونية والأخلاقية (الناشف و فطافطة، 2017).

ولا يعد الحديث عن حملات لإخفاء المحتوى الرقمي الفلسطيني أمرا جديدا، إلا أن البعض أشار إلى "ارتفاع ملحوظ في مستوى تلك الحملات، خاصة بعد أحداث حي الشيخ جراح وما تبعها من تطورات" (BBC، 2021)، وقد بدأت هذه الحملات وفق المرصود على الأقل بتاريخ 5 أيار من العام 2021 (بركات، 2021)، فما أن بدأت أحداث الشيخ جراح، حتى شرعت منصات مواقع التواصل الاجتماعي – وعلى رأسها موقع فيسبوك وموقع انستجرام التابع له وموقع تويتر– بالتشديد على المحتوى الفلسطيني والمحتوى المناصر للقضية الفلسطينية بهذه المواقع، ما يعني ارتفاعا بوتيرة الانتهاكات الرقمية لحقوق الشعب الفلسطيني.

وبعد مشاركة الفلسطينيين صوراً ومقاطع فيديو عبر حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي التي تُظهر قمع القوات الإسرائيلية المقدسيين والمتضامنين معهم بعنف لفضّ احتجاجاتهم المناهضة لطرد عائلات فلسطينية من بيوتها في حي الشيخ جراح لمصلحة مستوطنين يهود، والرافضة لقرار دولة

الاحتلال منعهم من الصلاة في المسجد الأقصى في الأيام الأخيرة لشهر رمضان من العام 2021،(حملة، 2021)، حيث حجبت منصات مواقع التواصل الاجتماعي وعلى رأسها فيسبوك وانستغرام وتويتر صفحات العشرات من النشطاء والصحفيين والمستخدمين على خلفية نقل الأحداث لحظة وقوعها، وتوثيق اعتداءات جنود الاحتلال على المدنيين الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة وغيرها من إجراءات قمعية مثل رش وجوههم بغاز الفلفل، والاعتداء على الفتيات والشبان والأطفال بالضرب في حي الشيخ جرّاح وغيره من أحياء القدس المحتلة.

كما حظرت المنصات بعض "الهاشتاغات" التي تحمل اسم الأقصى وحي الشيخ جرّاح، وأزالتها من مقاطع الفيديو التي تُظهر انتهاكات الاحتلال ومستوطنيه خلال المواجهات مع المقدسيين، بحجة التحريض على الكراهية، اللافت للنظر أن حظر هذه الصفحات أو تقييدها لم يكن ذا علاقة بالسياسات التحريرية للمنصات الرقمية كما كانت الحجة سابقاً عند محاصرة المحتوى الرقمي الفلسطيني، وإنما بسبب فاعلية هذه الصفحات، وتأثيرها على الرأي العام العربي والدولي(كيف جددت "أحداث القدس" المعركة الرقمية مع الاحتلال الإسرائيلي؟، 2021).

بموازاة ذلك، قامت فيسبوك بحذف منشورات وتعليقات وحظر حسابات لناشطين وصحفيين ومستخدمين انتقدت العدوان الأخير على قطاع غزة، وصفتها بأنها تحرض على "خطاب الكراهية"، إثر تسارع الأحداث الميدانية التي بدأت على شكل احتجاجات على مخطط طرد عائلات فلسطينية من منازلها في حي الشيخ جراح في مدينة القدس، والسماح للمستوطنين بالاستيلاء عليها لتتحول إلى حرب صواريخ واسعة النطاق بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة (روسيا اليوم، 2021)، فقد شنّت قوات الاحتلال الإسرائيلي ضربات جوية على قطاع غزة، ردًا على صواريخ أُطلقت من القطاع، فيما ردت فصائل المقاومة الفلسطينية بإطلاق الصواريخ على مدينة تل أبيب، ثم دخول المدن المحتلة عام 1948 على خط المواجهة، فقد خرج الآلاف من فلسطينيي المدن المحتلة للتظاهر إسنادا للقدس والمسجد الأقصى وحي الشيخ جراح، وامتدت هذه الهبة الشعبية إلى عدة مدن وقرى عربية داخل الخطّ الأخضر، حيث وقعت هناك عدة نقاط مواجهة مع الشرطة الإسرائيلية، نفُذت فيها مئات الاعتقالات، وأسفرت عن إصابة مئات الشبان بالرصاص المطاطي والحيّ والغاز المسيل للدموع (عرب48، 2021).

ويعد موقع فيسبوك المنصة الأكثر حضوراً بين الفلسطينيين في وسائل التواصل الاجتماعي، حيث وصلت نسبة المشتركين في الموقع إلى% 95.16 من مشتركي الإنترنت في الضفة الغربية وقطاع غزة والداخل الفلسطيني المحتل خلال العام 2021 (ipoke social، 2021)، هذا الأمر جعل قرارات فيسبوك بما يتعلق بإدارة المحتوى يؤثر على قدرة الفلسطينيين لممارسة حقوقهم على الانترنت خاصة حرية التعبير عن الرأي والوصول إلى المعلومات ونشرها والحق في التواصل وغيرها من الحقوق الرقمية ما أثّر سلباً على المواطن والمجتمع الفلسطيني ككل، بحيث أن فيسبوك هو المنصة التي يعتمد عليها الفلسطينيون كوسيلة للمطالبة بحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم (شتيه، 2020)، في حين أنه ومنذ افتتاح فيسبوك مقرا لها في دولة الاحتلال عام 2016؛ أبرمت الشركة اتفاقيات مع السلطات الإسرائيلية لمراقبة المحتوى الفلسطيني، ومنع الأفراد أو حذف الصفحات بأكملها ما أدى إلى تقليص الهوامش المسموح بها للفلسطينيين يوما بعد يوم (جابر، 2019).

1.2 مشكلة الدراسة:

في الوقت الذي يناضل فيه الفلسطينيون ضد الاحتلال الاسرائيلي منذ عشرات السنوات لتحرير الأرض واستعادة الحقوق؛ يمتد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى ساحة أحدث تستغل فيها دولة الاحتلال كل المساحات والتقنيات لتحسين صورتها أمام العالم، في محاولة منها للظهور كدولة تؤمن بالسلام والحريات والديمقراطية في مقابل شيطنة الفلسطينيين ومقاومتهم المشروعة ضد الاحتلال، لتنتقل المعركة إلى الساحة الرقمية التي لا تكتفي فيها دولة الاحتلال بالتزييف وتضليل الوعي ونشر الكذب، بل تسعى جاهدة لمحاصرة الفلسطينيين رقميا ومنعهم من النشر والتعليق وايصال محتواهم للعالم وبالتالي عزلهم عن محيطهم بحيث تصبح القضية الفلسطينية هامشية.

وفي الوقت الذي تسعى فيه دولة الاحتلال إلى حجب انتهاكاتها في قطاع غزة عن العالم من خلال استهداف المكاتب الإعلامية الدولية بمدينة غزة، مثل مكتب قناة "الجزيرة" القطرية، ووكالة أسوشييتد برس الأمريكية؛ يعمل موقع فيسبوك – وكذلك تطبيق انستجرام التابع له – على تضييق وملاحقة المحتوى الرقمي الفلسطيني في مسعى لإسكات الصوت الفلسطيني وعدم إيصاله للرأي العام الدولي، من خلال إيقاف العديد من الصفحات وإلغاء عدد كبير من المنشورات والصور وحظر عشرات الصفحات التي تفضح جرائم دولة الاحتلال، وانتهاكاته بحق الفلسطينيين، في سياسة تنحاز بشكل واضح

لدولة الكيان الإسرائيلي التي أصبحت تمارس الاحتلال الرقمي للفضاء الفلسطيني من ناحية بينما تعزز احتلالها على أرض الواقع من ناحية أخرى.

ومن هنا تبرز أخطر الأدوات والاستراتيجيات التي تتبعها دولة الاحتلال لتصفية القضية العربية الأولى وتأطير وعي الجمهور الخارجي بالمضامين التي تريدها، وما يساعد في ذلك عجز المحتوى الرقمي الفلسطيني عن منافسة قوة المضامين الإسرائيلية وتأثيرها حتى إن كانت ذات معلومات مضللة وزائفة.

ومن هنا أيضا، تتبلور المشكلة البحثية التي تتلخّص في التعرّف على دور سياسات فيسبوك في تقييد الحقوق الرقمية الفلسطينية ذات العلاقة بالمحتوى الرقمي الذي يتم نشره عبر موقع فيسبوك، وهي حق التعبير عن الرأي، وحق الحصول على المعلومات، وحق الوصول للانترنت، والحق في عدم التمييز، ويتمثل السؤال الرئيسي للدراسة بالسؤال التالي:

إلى أي مدى ساهمت سياسات فيسبوك في تقييد الحقوق الرقمية للشعب الفلسطيني؟

كما تطرح الدراسة أسئلة فرعية تسعى للإجابة عليها وهي على النحو التالي:

1. كيف تساهم سياسات فيسبوك بتحديد أجندة الجمهور وترتيب أولوياته؟
2. كيف تؤثر سياسات فيسبوك في تقييد حصول الجمهور المتلقي الخارجي على المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية؟
3. إلى أي مدى تتساوق سياسات فيسبوك مع أجندة دولة الاحتلال؟
4. كيف يساهم فيسبوك في تسويق وجهة النظر الإسرائيلية على حساب وجهة النظر الفلسطينية؟
5. لماذا يقوم فيسبوك بمحاصرة وتقييد نشر المحتوى الرقمي الفلسطيني؟
6. ما هو دور الجهات ذات الاختصاص الفلسطينية في حماية المحتوى الرقمي ونشره؟

1.3 أهداف الدراسة:

وعليه تسعى هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به سياسات فيسبوك في انتهاك الحقوق الرقمية عبر تقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو التالي:

- كشف مدى انحياز شركة فيسبوك لدولة الاحتلال لتوجيه الجمهور المستخدم وترتيب أولوياته ومحاصرة اهتمامه ومتابعته القضية الفلسطينية.
- معرفة الأدوات التي يستخدمها فيسبوك لتنفيذ سياساته والتعريف بطريقة إدارته المنشورات للتضييق على المساحة الرقمية الفلسطينية.
- معرفة دور سياسات فيسبوك بتقييد حصول الجمهور الخارجي على المعلومات التي تتعلق بأحداث الشيخ جراح ومعركة القدس.
- معرفة إلى أي مدى تساهم سياسات فيسبوك في إيصال الرواية الإسرائيلية وتسويقها على حساب الرواية الفلسطينية.
- إيضاح الأسباب التي تدفع بفيسبوك لتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني.
- معرفة الإجراءات التي تقوم بها المؤسسات الفلسطينية ذات الاختصاص لمواجهة سياسات فيسبوك من جهة، وحماية المحتوى الرقمي من جهة أخرى.

1.4 أهمية الدراسة:

عمليا؛ تتمثل أهمية الدراسة في تبيان دور سياسات "فيسبوك" في عرقلة كل من حق التعبير عن الرأي، وحق الحصول على المعلومات، وحق الوصول للإنترنت، والحق في عدم التمييز، على إثر أحداث الشيخ جراح في مدينة القدس المحتلة التي بدأت بتاريخ 6 أيار من العام 2021، والحرب التي شنتها دولة الاحتلال على غزة فيما أطلق عليه "معركة سيف القدس"؛ إذ شهدت تلك الفترة تصاعدا ملحوظا في كمية الانتهاكات بحق حرية التعبير عن الرأي للفلسطينيين، كما حذفت منصات التواصل الاجتماعي

"فيس بوك" و"تويتر" و"إنستغرام" منشورات وهاشتاغات متعلقة بانتهاك القوات الإسرائيلية والمستوطنين في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة، فضلا عن فرضها رقابة على أي محتوى متعلق بالأحداث، ما يعني محاصرة وتقييد الحقوق الرقمية الفلسطينية، الأمر الذي يعود بالضرر على القضية الفلسطينية ما يسهم في احتكار الرواية والخطاب واعادة قولبة السردية لصالح المشروع الصهيوني، وبالتالي الخروج بتوصيات لأصحاب القرار في فلسطين لمواجهة انتهاك الحقوق الرقمية للفلسطينيين، من أجل حماية المحتوى الرقمي الفلسطيني وتكثيف الجهود لنشر الرواية الفلسطينية رقميا وبأكثر من لغة.

أما أكاديميا؛ تضيف هذه الدراسة بحثاً علمياً جديداً في الحقوق الرقمية، نظرا للحاجة إلى الأبحاث التي تتناول هذا الحقل بحيث يتم تسليط الضوء على مساهمة سياسات فيسبوك بتكريس الاحتلال الاسرائيلي الرقمي للحيز الفلسطيني، وهو ما يتنافى مع حقوق الإنسان التي تمنح "كل شخص حق التمتُّع بحرّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود" (الأمم المتحدة).

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في ندرة الدراسات التي تحدثت عن الحقوق الرقمية باللغة العربية حيث اقتصرت الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الحقل على الدراسات الأجنبية في الغالب، وتعتبر هذه الدراسة الأكاديمية الأولى فلسطينيا والثانية عربيا –في حدود علم الباحثة– التي تتحدث عن الحقوق الرقمية وتختص بالحقوق الفلسطينية رقميا.

وتأتي أهمية هذه الدراسة أيضا بأنها تناولت نظرية وضع الأجندة (ترتيب الأولويات) فيما يتعلق بتقييد المحتوى الرقمي، في حين أن هذه النظرية يتم في الغالب مناقشتها من خلال أبحاث إعلامية لمعرفة وتحديد أجندة المؤسسات الإعلامية فيما يتعلق بجمهورها المستهدف، وقد تكون هذه هي المرة الأولى التي تتم فيها مناقشة تقييد المحتوى الرقمي عبر موقع فيسبوك من منظور نظرية وضع الأجندة (ترتيب الأولويات).

1.5 حدود الدراسة:

1.5.1 الحدود المكانية:

تتمحور الحدود المكانية في هذه الدراسة على موقع فيسبوك، بحيث أنه منصة التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية واستخداما عند الفلسطينيين بحسب موقع أليكسا المتخصص في إحصائيات وترتيب مواقع الانترنت.

1.5.2 الحدود الزمانية:

تتمثل الحدود الزمانية بالفترة الممتدة بين الأسبوع الأول من شهر أيار (مايو) 2021 لغاية الأسبوع الأول من شهر حزيران (يونيو) من نفس العام، بحيث أن هذه الفترة شهدت حذف منشورات وهاشتاغات وتعليقات على فيسبوك متعلقة بأحداث حي الشيخ جراح، إضافة إلى إغلاق صفحات وحسابات على فيسبوك وانستجرام التابعة لشركة فيسبوك لعشرات الناشطين والصحفيين الفلسطينيين بسبب منشورات ومقاطع فيديو والبث المباشر الذي كانوا يقومون به، وكذلك فرض فيسبوك وانستجرام الرقابة على المحتوى أحداث الشيخ جراح ومعركة سيف القدس على قطاع غزة.

1.6 مصطلحات الدراسة:

الاحتلال الرقمي، الحقوق الرقمية، حق التعبير عن الرأي، حق الحصول على الانترنت، الحق في الحصول على المعلومات، الحق في عدم التمييز، مواقع التواصل الاجتماعي، موقع فيسبوك، المحتوى الرقمي

الاحتلال الرقمي: هو مجموعة من القيود التي تتم السيطرة من خلالها على الحيز الرقمي بما في ذلك البنى التحتية لقطاع التكنولوجيا والمعلومات، وأماكن تواجد موجهات الانترنت والمقاسم الخاصة بالهواتف وعددها وقوتها، ونطاق الإشارات الخليوية، إضافة إلى تقييد القرارات التي تحدد التقنيات الجديدة المسموح بها وغير المسموح بها. والاحتلال الرقمي هو "بالضرورة ممارسة شاملة تنتج تحيز الإدناء والإقصاء التي تفعل فعلها عبر منطق إعادة البناء النيوليبرالية والأطر القانونية والعنف العسكري، وأساليب الاحتيال والاستغلال بدرجاتها المختلفة" (الصوري، ص. 50. 2014).

وعرفت الباحثة الاحتلال الرقمي بأنه مجموعة من الإجراءات والقيود التي تفرضها دولة الاحتلال بالتعاون مع شركات مواقع التواصل الاجتماعي على المساحات الرقمية الفلسطينية من أجل التحكم

بالهامش المسموح فيه لممارسة الفلسطينيين أنشطتهم الرقمية وذلك من أجل تصدير رواية الاحتلال على الرواية الفلسطينية فيما يتعلق بأحداث الشيخ جراح والحرب على غزة المعروفة إعلاميا (بحرب أيار).

الحقوق الرقمية: تُعد الحقوق الرقمية امتدادا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الموجودة مسبقا، والتي هي حقوق معترف بها ومحمية من قبل القوانين والمعاهدات الدولية، حيث أقرت الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان عددا من القرارات التي تنص على أنّ:" نفس الحقوق التي يتمتع بها الناس في العالم الواقعي، تتوجب حمايتها أيضا على الانترنت"، ويشمل هذا المصطلح الحق في حرية التعبير عن الرأي، والحق في الخصوصية وحماية البيانات، والحق في التحرر من الرقابة على الانترنت، والحق في الوصول للمعلومات والانترنت، والحق في التجمّع السلميّ وتكوين الجمعيات والمشاركة، وكذلك الحق في الحرية والأمان على الشخص، والحق في عدم التمييز، وكذلك الحق في الإجراء العادل، وتأتي هذه الحقوق منسجمة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (فطافطة، ص.4. 2018).

وعرفت الباحثة الحقوق الرقمية بأنها تلك الحقوق التي تنسجم مع حقوق الانسان المعترف بها دوليا والتي تتطلب حمايتها من أيّة انتهاكات سواء من قبل دولة الاحتلال أو من قبل شركات مواقع التواصل الاجتماعي ما يتيح للفلسطينيين حرية ممارسة كافة حقوقهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعبر شبكة الانترنت دونما التعرض للمساءلة أو تقييد حرياتهم أسوة بغيرهم من الشعوب الذين يمارسون حقوقهم الرقمية كافة دونما تقييد أو انتهاك.

الحق في التعبير عن الرأي: هو حق أساسي من حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بحيث أنه: " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية" (الغول، 2006). ويشمل ذلك المعلومات والأفكار بأشكالها المختلفة سواء كانت مكتوبة أو شفوية أو مطبوعة وعبر مختلف الوسائل التي يختارها الإنسان (وثيقة الأمم المتحدة – الحق في حرية الرأي والتعبير)، مثل التلفاز والراديو والإنترنت (بيان الإفلا/ يونسكو لشبكة الانترنت، 2006)، على النحو المنصوص عليه في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق

المدنية والسياسية، مما يعني المشاركة الفعالة في المجتمعات الحرة (وثيقة الأمم المتحدة – الحق في حرية الرأي والتعبير).

وعرفت الباحثة الحق في التعبير عن الرأي بأنه ذلك الحق الذي يتيح للفلسطيني مشاركة أفكاره للآخرين ونقلها والتعبير عنها عبر موقع فيسبوك بحرية ودون تكميم أو تقييد من قبل شركات مواقع التواصل الاجتماعي أو دولة الاحتلال، وضمان عدم مساءلتهم أو ملاحقتهم على إثر التعبير عن آرائهم.

الحق في الوصول للانترنت:

بحسب مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة فإن استخدام الانترنت حق أساسي من حقوق الإنسان، وقد مر القرار غير الملزم بالاجماع عام 2016، إلا أنه لقي معارضة كل من روسيا والصين والمملكة العربية السعودية، وكذلك من الهند وجنوب افريقيا، وقد دعا القرار غير الملزم إلى توفير وتوسيع إمكانية الوصول إلى شبكة الانترنت مع الاهتمام بعدة معايير منها الاهتمام بالفجوات الرقمية بين الجنسين، وتعزيز الوصول إلى الانترنت لفئة الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد اعتمد هذا القرار على بيان سابق للأمم المتحدة حول الحقوق الرقمية، بحيث أنه يجب أن يتمتع الإنسان بالحقوق وأن تتم حمايتها على الانترنت مثلما هي الحقوق غير المنشورة على الانترنت، ويستهدف قرار الأمم المتحدة الدول والحكومات التي تعمل على إغلاق الانترنت عن مواطنيها، أو تقوم بمراقبتهم (مجلس حقوق الانسان يقرر ان الوصول الى الانترنت حق من حقوق الإنسان، 2016).

وعرفت الباحثة الحق في الحصول على الانترنت بأنه حق الفلسطيني بالتمتع بخدمات شبكة الانترنت دون التهديد بقيام دولة الاحتلال بالسيطرة على مقاسم الانترنت وشركات مزوديها أو مراقبتها أو تدميرها أثناء الحروب والمواجهات العسكرية ما يعني حقهم بالقدرة للوصول للانترنت من أجل التعبير عن آرائهم وممارسة حقوقهم الرقمية الأخرى عبر مواقع التواصل الاجتماعي دون تقييد أو تضييق.

الحق في الحصول على المعلومات: يعتبر حق الحصول على المعلومات حقاً من الحقوق والحريات الأساسية التي كفلتها المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي بموجبها يتم إلزام الإدارات العمومية والحكومات بضرورة السماح للمواطنين الحصول على المعلومات واتخاذ التدابير الكفيلة لممارستهم لهذا الحق (الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة).

وعرفت الباحثة الحق في الحصول على المعلومات بأنه حق الفلسطيني وكذلك الجمهور العربي والعالمي ممن يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها فيسبوك بالحصول على المعلومات والأخبار التي تتعلق بقضية الشيخ جراح في القدس المحتلة والحرب الاسرائيلية على قطاع غزة خلال شهر أيار من العام 2021 بحرية وسهولة دونما تقييد منه، كذلك حق الجمهور العربي والدولي بالحصول على المعلومات التي تتعلق بتوثيق النشطاء والصحفيين والمواطنين الفلسطينيين انتهاكات دولة الاحتلال في كل من حي الشيخ جراح وجرائم الحرب التي تشنها على قطاع غزة.

الحق في عدم التمييز: يعتبر مبدأ عدم التمييز جزءا أساسيا ومهما من أسس سيادة القانون، وبناء على هذا الأساس فإن "جميع الأشخاص، والمؤسسات والكيانات، العامة والخاصة، بما فيها الدول نفسها، يجب أن يحاسبوا وفقا لقوانين عادلة ونزيهة ومنصفة ولهم الحق في أن يتمتعوا بحماية القانون دونما تمييز على قدم المساواة". كما يشير هذا الحق إلى احترام المساواة في الحقوق بين الجميع دونما تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين (المساواة وعدم التمييز،الأمم المتحدة).

وعرفت الباحثة الحق في عدم التمييز بأنه ذلك الحق الذي يتيح للفلسطينيين الحصول على معاملة عادلة من قبل شركات مواقع التواصل الاجتماعي كتلك المعاملة التي تمنحها للإسرائيليين على خلفية منشوراتهم على المواقع، سواء حظر منشورات أو إغلاق صفحات أو المنع من التعليق وغيرها، وكذلك حق الفلسطينيين بالدفاع عن أنفسهم في حال تم توجيه أي تهم لهم كالتحريض على العنف والإرهاب وغيرها من التهم المرتبطة بالنشر على موقع فيسبوك والمواقع الأخرى.

مواقع التواصل الاجتماعي: هناك مجموعة من التعريفات لمواقع التواصل الاجتماعي التي وضعها المختصون في مجال التكنولوجيا والتواصل الاجتماعي، ومن أبرزها التعريف الذي وضعته دانا بويد Dana Boyed ونيكول إيلسون Nicol Ellison، بأنها المواقع الالكترونية التي تتيح إنشاء ملف شخصية وتكوين علاقات صداقة وتعارف بين مستخدمي هذه المواقع (شهلا، 2019). وتعرف أيضا بأنها "منظومة من الشبكات الالكترونية التي تسمح لمشترك فيها بإنشاء حساب خاص به ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات و الهوايات أو جمعه مع أصدقائه" (عصام، ص. 23. 2013).

ويمكن تعريف مواقع التواصل الاجتماعي بأنها المواقع التي تربط الأشخاص كالأصدقاء، والمعارف، والزملاء وغيرهم، ومن خلالها تتم مناقشة مختلف اهتماماتهم وميولهم وأفكارهم المشتركة مثل الموسيقى والرياضات، ومناقشة مشاعرهم أو الجوانب المهنية في حياتهم(العنزي، 2018). كما يمكن تعريفها بأنها عبارة عن منصة اتصال وتواصل عبر شبكة الإنترنت تتيح للمستخدمين ممن تربطهم مصالح واهتمامات مشتركة بالانضمام إليها من خلال إنشاء حساب مجاني على موقعها من أجل تبادل الحوار والمناقشة (المعداوي، 2018).

وعرفت الباحثة مواقع التواصل الاجتماعي بأنها المواقع الالكترونية الأكثر انتشارا بين الفلسطينيين وهو موقع فيسبوك، والذي يقوم عبره الفلسطينيون بالتعبير عن آرائهم ومواقفهم وأفكارهم حول مختلف القضايا والمواضيع ومشاركتها مع الآخرين سواء فيما بينهم داخل حدود فلسطين أو مع غيرهم من الشعوب حول مختلف دول العالم، ومن الأمثلة على مواقع التواصل الاجتماعي: فيسبوك، تويتر، انستجرام، ماي سبيس وغيرها.

موقع فيسبوك: هو موقع تواصل اجتماعي يسمح للمستخدمين نشر التعليقات، والمنشورات وتبادل الصور والفيديوهات، ونشر وصلات الأخبار وغيرها من المحتوى على شبكة الإنترنت، كما يتيح الدردشة بشكل مباشر ومجاني، وكذلك مشاهدة الفيديو، ويتيح موقع فيسبوك نشر المحتوى للجمهور العام، أو مشاركته فقط بين مجموعة مختارة من الأصدقاء أو الأسرة ، أو مع شخص واحد(Nations, 2020) .

وعرفت الباحثة موقع فيسبوك بأنه المنصة الأكثر انتشارا بين الفلسطينيين، وذلك بحسب موقع ipoke وموقع أمازون، والتي يقومون عبرها بنشر آراءهم وأفكارهم وصورهم والرسائل فيما بينهم مع غيرهم من الأصدقاء في القضايا ذات الاهتمام المشترك، ويعد المنصة الأولى التي يحاولون من خلالها إيصال روايتهم للعالم الخارجي.

المحتوى الرقمي: ويقصد به ذلك المحتوى الموجود على شبكة الانترنت الذي يتمثل بكم هائل وضخم من المعلومات التي يحتاجها الإنسان في حقول المعرفة المختلفة، من العلوم الإنسانية والتطبيقية، ومن معلومات عن الطقس وشؤون الاقتصاد والمال، والطب والصحة، والسياسية والاجتماع وغير ذلك، كلّ ذلك منظم في بنوك معلومات، ومواقع شركات، ومواقع جامعات، ومراكز بحوث، والمحتوى الرقمي

يوجد بلغات عدة بعدد لغات مستخدمين الانترنت في العالم غير أن ما يقرب من ٦٨ %من المحتوى الرقمي باللغة الإنجليزية (الأعصر، 2016).

وتم تعريف المحتوى الرقمي العربي بأنه المادة المعرفية المنشورة باللغة العربية والمعدّة بشكل رقمي حتى يمكن نشرها على شبكة الانترنت، سواء كان هذا المحتوى على شكل نص عربي أو مادة سمعية أو بصرية (الاستراتيجية القومية للمحتوى الرقمي العربي).

وعرفت الباحثة المحتوى الرقمي بأنه كل ما يجول في عقول وأذهان الفلسطينيين من أفكار ومعتقدات وصور وفيديوهات وتعليقات وغيرها من الأنشطة الرقمية حول قضايا سياسية ورياضية واقتصادية واجتماعية وصحية وثقافية وفنية وفكرية وغيرها، ويعاني الفلسطينيون من تواطؤ شركات مواقع التواصل الاجتماعي مع دولة الاحتلال من تقييد محتواهم الرقمي والتضييق عليهم بهدف إعاقة وصول الرواية الفلسطينية لصالح الرواية الإسرائيلية، فيما شهدت النصف الأول من العام 2021 تزايدا ملحوظا بمحاربة المحتوى الرقمي الفلسطيني بلغت ذروتها خلال أحداث الشيخ جراح والحرب على غزة.

1.7 الدراسات السابقة:

المقدمة:

لم يعد خافياً أن دولة الاحتلال تعمل على تقليص مساحة حريّة التّعبير للفلسطينيين من خلال جهود حثيثة ومنظمة تقوم بها، عبر الضغط على شركات التواصل الاجتماعي وبخاصة "فيسبوك" لدفعها نحو استهداف المحتوى الرقمي الفلسطيني وإزالته.

وأشار تقرير هاشتاغ 2019 الذي أصدره المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي–حملة– حول انتهاكات الحقوق الرقمية للفلسطينيين، إلى قيام سلطات حكومة الاحتلال بتطبيق تقنيات المراقبة على الفلسطينيين بشكل جماعي، والتي تقوم على إثرها باعتقال الفلسطينيين بتهمة (التحريض) على الانترنت، كما تقوم وحدة السايبر الاسرائيلية بتقديم طلبات لشركات وسائل التواصل الاجتماعي وعلى رأسها فيسبوك لفرض رقابة على المحتوى الفلسطيني، وقد حصلت على الضوء الأخضر من مكتب الادعاء العام الإسرائيلي الذي اعتبر أن الوحدة تقدم طلبات (اختيارية) للشركات، ويعد هذا الأمر سابقة

من نوعه بأن تطلب وكالة حكومية معلومات دون النظر إلى التزام الحكومة بحماية خصوصية الأشخاص(حملة، 2019).

وفي الوقت الذي اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قراره الأول عام 2009 الذي ينصّ على "أهمية ممارسة الحقّ في حرية الرأي والتعبير، وتعزيزه وحمايته، في وسائل الإعلام بجميع أشكالها" ؛ أصدر الكنيست الإسرائيلي قانون "فيسبوك بيل 2017" الذي يسمح للمحاكم الإسرائيلية بإغلاق مواقع إلكترونية تنشر مضامين تحريضية، وتدعم الإرهاب والعنف دون سابق إنذار (محمد، 2019)، وكذلك قانون "السايبر 2018" الذي يعطي الحق لأي موظف في وحدة السايبر أن يقوم باختراق حاسوب أي شخص يشكل تهديدا لأمن دولة الاحتلال لمدة ٢٤ ساعة، مما يعطيه الحق للدخول إلى جهاز الشخص دون إذن من المحكمة ونقل أي مواد من جهازه، وفي نفس الوقت يحمي القانون ذاته موظف الوحدة من أية ملاحقات جنائية أو مدنية خلال هذه العملية (موقع عرب 48، 2018).

وفي هذا الجزء من الدراسة، قامت الباحثة باستعراض أهم الأدبيات السابقة المتعلقة بالحقوق الرقمية وما يرتبط بها من انتهاكات تقوم بها شركة فيسبوك بإيعاز من دولة الاحتلال، وذلك للاطلاع على أهم الدراسات المتعلقة بالمشكلة وحاولت معالجتها سابقا، وللتعرف إلى ما تمّ دراسته حول هذا الموضوع، مما يساعد في معالجة مشكلة الدراسة ومحاولة سد الفجوة المعرفية في موضوع الحقوق الرقمية الفلسطينية. ونذكر هنا أنه بالرغم من أن موضوع الحقوق الرقمية ليس بالحقل الجديد إلا أنه قد تبيّن للباحثة ندرة الدراسات العربية التي تتناول موضوع الحقوق الرقمية باستثناء تقرير بعنوان "حوكمة الانترنت والحقوق الرقمية في ليبيا"، ودراسة بعنوان "حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر مواقع التواصل الاجتماعي"، مع التنويه إلى عدم تطرقها لموضوع الحقوق الرقمية بعينها وإنما تناولت جزئية حق الخصوصية فقط، وستأتي الباحثة لاحقا إلى عرض هذه الدراسة، ما دفع بالباحثة للاستعانة بالدراسات الأجنبية.

أما فيما يخص الحقوق الرقمية الفلسطينية وما تتعرض له من انتهاكات يتمثل بتواطؤ مواقع التواصل الاجتماعي وبخاصة موقع فيسبوك مع دولة الاحتلال؛ فلا توجد أية دراسة تتحدث عن هذا الموضوع بحدود علم الباحثة، وكل ما هو متوفر عبارة عن تقارير وإصدار دراسات وأبحاث حول النشاط الرقمي، والحقوق الرقمية والأمن الرقمي عن المراكز والمؤسسات المعنية بمناصرة الحقوق الرقمية

الفلسطينية والدفاع عنها مثل مركز حملة على سبيل المثال لا الحصر، لكن تمت الإشارة إليها كونها أكثر تلك المؤسسات نشاطا في مجال الحقوق الرقمية الفلسطينية.

وفيما يخص موضوع الاحتلال الرقمي– أحد متغيرات الدراسة– وجدت الباحثة بعد القراءة والبحث عدم وجود أيّة دراسة فلسطينية أو عربية تتحدث عن الاحتلال الرقمي باللغة العربية، ووجدت الباحثة ورقة علمية واحدة باللغة الانجليزية تمت ترجمتها للغة العربية وهي **(الاحتلال الرقمي الإسرائيلي لغزّة)**، وفي حدود الباحثة، سوف تكون الدراسة التي بين أيدينا الدراسة الفلسطينية الأولى التي تتناول موضوعَي الاحتلال الرقمي والحقوق الرقمية باللغة العربية في آن واحد.

1.7.1 الدراسات الأجنبية المتعلقة بالحقوق الرقمية:

1– دراسة Fabrizio Gilardi, Theresa Gessler, Maël Kubli & Stefan Müller (2021) بعنوان " **وسائط الإعلام الاجتماعية وترتيب الأولويات السياسية"**

Social Media and Political Agenda Setting

ركزت هذه الدراسة على أهمية دور مواقع التواصل الاجتماعي في وضع الأجندة المتعلقة بجدول الأعمال السياسية، وأشارت إلى أن المنصات الرقمية قللت من قدرة وسائل الإعلام التقليدية على التواصل بين الجمهور والطبقة السياسية، وبأن مواقع التواصل الاجتماعي زادت من قدرة مختلف أنواع الجهات الفاعلة على صياغة جدول الأعمال. بحيث درست هذه المسألة في السياق السويسري من خلال دراسة العلاقة بين ثلاث أجندات وهي أجندة وسائل الإعلام التقليدية، وأجندة مواقع التواصل الاجتماعي للأحزاب، وأجندة مواقع التواصل الاجتماعي للسياسيين.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي قادرة على تغيير الأجندة السياسية التي تحدد الديناميات لثلاثة أسباب وهي: أولا، أنها تشكل قناة ذات صلة بالاتصال السياسي؛ وثانيا، أنها توسع عدد وأنواع الجهات الفاعلة التي يمكن أن تشكل جدول الأعمال؛ وثالثا، يمكن للجهات الفاعلة السياسية التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي أن تصل إلى الجمهور على نطاق أوسع عن طريق وسائل الإعلام التقليدية.

واستندت هذه الدراسة إلى نظرية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة) ما تتشابه مع الدراسة التي بين أيدينا من حيث النظرية، وتختلف الدراستان في المنهج المستخدم؛ فقد استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي المقارن وقامت بتطبيق تصنيفات التعلم الآلي الخاضعة للإشراف واستخدامها لتصنيف حوالي 2.78 مليون مقالة منشورة في 84 صحيفة سويسرية، و 6,500 تغريدة منشورة على حسابات الحزب الرسمية على منصة تويتر، و210,000 تغريدة منشورة من قبل السياسيين على حساباتهم الخاصة. في حين اعتمدت الدراسة التي بين أيدينا على المنهج التحليلي الوصفي باستخدام أداة المقابلات المعمقة لجمع المعلومات. كما تختلفان من حيث الحدود المكانية والزمانية؛ بحيث كانت هذه الدراسة في السياق السويسري كحد مكاني واقعي وموقع تويتر كحد مكاني افتراضي أما الدراسة التي بين أيدينا فهي في السياق الفلسطيني وموقع فيسبوك. وكذلك الحدود الزمانية؛ فقد عالجت هذه الدراسة الفترة بين كانون ثان 2018 حتى كانون أول 2019، أما الدراسة التي بين أيدينا فقد تطرقت للفترة الممتدة بين الأسبوع الأول من شهر أيار والأسبوع الأول من شهر حزيران في العام 2021 (Gilardi, et al, 2021).

2- دراسة PAUL M. BARRETT, JUSTIN HENDRIX, and J. GRANT SIMS (2021) بعنوان" **تأجيج النار: كيف تكثف وسائل التواصل الاجتماعي الاستقطاب السياسي في الولايات المتحدة؟"**

Fueling the Fire: How Social Media Intensifies U.S. Political Polarization – And What Can Be Done About It

ركزت هذه الدراسة على تحليل الأدلة التي تؤثر على دور مواقع التواصل الاجتماعي في الاستقطاب، وتقييم آثار الانقسام الشديد، الذي تعاني منه الولايات المتحدة الآن حيث وصل الانقسام الحزبي إلى مستويات نهائية جديدة، تشمل هذه العواقب على تراجع الثقة في المواطنين والمؤسسات الكبرى؛ وتآكل المعايير الديمقراطية مثل احترام الانتخابات؛ وفقدان الثقة في وجود حقائق شائعة؛ والعنف السياسي مثل تمرد 6 كانون الثاني/يناير 2021 وإقتحام الكابيتول هيل.

وتطرقت هذه الدراسة إلى أن موقع فيسبوك ساهم في انتشار الأفكار المتطرفة والمناخ السياسي المثير للانقسام، وأشارت إلى أن فيسبوك أنشأت مركز عمليات خاص في دولة الاحتلال يضم موظفين

يتقنون اللغة العربية لرصد المحتوى الفلسطيني، وأن معظم المنشورات المؤيدة للفلسطينيين تمت إزالتها من قبل فيسبوك وتويتر لأنها تضمنت كلمات مثل شهيد ومقاومة، واعتبرت هذه الدراسة إلى ان خوارزميات فيسبوك تسببت في تعرض الفلسطينيين لدرجة غير مبررة من الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي ليست السبب الرئيسي لارتفاع الاستقطاب السياسي في الولايات المتحدة، إذ أنها ظاهرة سبقت صناعة مواقع التواصل الاجتماعي منذ فترة طويلة؛ ولكن استخدام تلك المنابر يزيد من حدة الانقسام وبالتالي يسهم في عواقبه المتآكلة بالخطوات التي يمكن أن تتخذها الحكومة وصناعة مواقع التواصل الاجتماعي لتحسين المشكلة.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي بين أيدينا في أنها لم تتطرق إلى النظرية التي اعتمدت عليها، في حين استندت الباحثة إلى نظرية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة)، وتتشابه الدراستان في اتباعهما المنهج التحليلي الوصفي واستخدامهما أداة المقابلة للحصول على المعلومات واستعراض الدراسات والتقارير في مجال العلوم الاجتماعية، وتتشابه الدراستان أيضا من حيث الحدود الزمانية والمكانية بحيث تناولت هذه الدراسة في أحد فصولها قضية الشيخ جراح خلال شهر أيار من العام 2021، في حين أن الدراسة التي بين أيدينا تتحدث عن قضية الشيخ جراح والحرب على قطاع غزة بشكل كامل(Barrett, et al, 2021) .

3- دراسة Mahsa Alimardani and Mona Elswah (2021) بعنوان" **الشرق الرقمي: # أنقذوا الشيخ جراح واعتدال المحتوى العربي**"

Digital Orientalism: #SaveSheikhJarrah and Arabic Content Moderation

سلطت هذه الدراسة الضوء على المشاكل الناجمة عن سياسات فيسبوك – اعتبرته أفظع منتهك – وتأثيرها بعيد المدى على المحتوى العربي المؤيد لفلسطين، كما حددت أشكال القمع الرقمي فيما يتعلق بحركة الحقوق التي تدعم الفلسطينيين على الإنترنت، وأكدت هذه الدراسة أن الإخفاقات في إدارة المنصات قد أفرزت ما يسمى توجهات جديدة في المجال الرقمي، والنزعة الشرقية هي العدسة النمطية والتمييزية التي تنظر بها الدول الغربية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد استخدمت البلدان الغربية هذه العدسة لتأكيد الهيمنة والاستعمار، إما من خلال الحرب ووسائل التواصل الاجتماعي والحكم

والسياسات مما أصبح الآن يحدد السياسات والإجراءات التي تستخدمها شركات وسائل التواصل الاجتماعي الغربية للإضرار بمستخدمي الإنترنت في هذه المنطقة.

واستنتجت هذه الدراسة أنه ورغم التدابير التي اتخذها الناشطون الفلسطينيون والمؤيدون لفلسطين مثل تقطيع الكلمات وكتابة الكلمات بحروف غير منقطة وغيرها، إضافة إلى حملات خفض تصنيف فيسبوك على المتاجر إلا أن القمع الرقمي الذي يمارسه فيسبوك ما زال مثيرا للقلق، كما أن كل الابتكارات التكتيكية من قبل الناشطين الفلسطينيين لا تزال رد فعل ودفاعية ضد الأنظمة التمييزية التي تحرّم خطابهم، كما خلصت هذه الدراسة إلى أن التوجهات الرقمية للمحتوى المؤيد لفلسطين أدت إلى إسكات ومراقبة أصوات مئات الآلاف من مستخدمي الإنترنت العرب وشبكاتهم، كما ساعدت دولة الاحتلال في محو أو لفت الانتباه عن الأدلة على جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، وإضعاف حملات التضامن مع فلسطين.

واستندت هذه الدراسة إلى نظرية نظرية الوسائط المتعددة، وقد دعمت هذه النظرية الكثير من ثروات وسائل الإعلام التي تكره الإسلام والتي سادت المجتمع الغربي، حيث تسربت إلى سياسات شركات مواقع التواصل الاجتماعي – الحراس الجدد للمعلومات– وتتجلى نفس البنى التحتية الاستعمارية التي تُخضع الفلسطينيين في إسرائيل وتقمعهم في دولة الفصل العنصري في الظروف غير المتكافئة الممنوحة للمستخدمين الإسرائيليين، في حين اعتمدت الباحثة في دراستها على نظرية ترتيب الأولويات، وتتشابه الدراستان من حيث الحدود الزمانية والمكانية؛ فكلتا الدراستين عالجتا أحداث أيار، وتناولتا موقع فيسبوك كحد مكاني افتراضي، إضافة إلى فلسطين وبالتحديد القدس الشرقية (حي الشيخ جراح) وقطاع غزة كحد مكاني واقعي، كما تشابهت الدراستان من حيث المنهج الوصفي التحليلي، في حين تختلفان من حيث الأدوات المستخدمة، ففي حين استندت هذه الدراسة إلى وصف الحالة استنادا لتقارير وتحليلات، اتبعت الباحثة أداة المقابلة المعمقة للحصول على المعلومات اللازمة (Alimardani & Elswah, 2021).

4- دراسة Fabio Cristiano and Emilio Distretti (2020) بعنوان "**الفضاء الإلكتروني والرقمي الفلسطيني على عتبة الاختفاء**

Palestinian Cyber and Digital Spaces at the Threshold of (In)visibility

ركزت هذه الدراسة على أن خوارزميات مواقع التواصل الاجتماعي تخدم نظام السيطرة الإسرائيلي بجعل المستخدمين الفلسطينيين والمحتوى الفلسطيني أكثر تعرضا للمراقبة، من خلال فرض رقابة (ذاتية) وتمحيص من التمثيل الرقمي ما يؤدي في نهاية المطاف إلى حذف فلسطين من المساحات الإلكترونية، (وبحسب الدراسة فإن مسألة الفضاء الرقمي ليست مسألة ضبط الفضاء الفلسطيني أو السيطرة عليه أو تقسيمه في حد ذاته فحسب، بل أيضا مسألة إلغائه، وبناء على ذلك، تفترض هذه الدراسة بأن الخوارزميات تعمل في فلسطين المحتلة كأدوات للحكومة التي تنشئ بنية تحتية من الإخفاء، وقد عززت المراقبة الخوارزمية نظام السيطرة على الفضاء الرقمي الفلسطيني وشكلت المرحلة النهائية التي يؤول فيها الواقع الفلسطيني إلى حالة من التدهور، كما تعمل هذه الخوارزميات كنقاط تفتيش على الإنترنت، وتصفية المحتويات وإبلاغ السلطات بها في حالة النظر إليها على أنها جديرة بالاهتمام، مما يدفع في كثير من الأحيان الفلسطينيين إلى الرقابة الذاتية لضمان عدم ـ انقطاع الاتصال ـ عن الفضاء الرقمي مع العلم أن الرقابة الذاتية في كثير من الأحيان لا تكفي للحماية.

واستنتجت الدراسة أنه في الحالة "الإسرائيلية/الفلسطينية"، تعمل الخوارزميات والبرمجيات في سياق تتداخل فيه طبقات مختلفة من الطاقة، وتترابط فيما بينها، وهذا التعقيد السياقي يؤثر على العمليات الافتراضية للخوارزميات بطرق تدفع حكومة الاحتلال إلى الأمام من خلال التمحيص والإسكات والتحيز، ومن ناحية، فإن هذه الأدلة تشكك بشدة في المبادئ التي تشدد بقوة على القدرة التحررية للتكنولوجيا، سواء في الأوساط الأكاديمية أو عبر الدعوة إلى الحقوق الرقمية (Cristiano & Distretti, 2020) .

ولم توضح هذه الدراسة النظرية التي تم اعتمادها بالدراسة في حين اعتمدت الدراسة التي بين أيدينا على نظرية ترتيب الأولويات (وضع الاجندة)، كما لم تتطرق الدراسة إلى المحددات الزمنية التي تناولتها عند دراسة الحالة الفلسطينية أما هذه الدراسة فتناولت أحداث أيار من العام 2021 وتشابهت الدراستان في الحدود المكانية إذ اتخذتا من منصة فيسبوك محددا مكانيا افتراضيا وكذلك دولة فلسطين في سياق الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وتشابهت الدراستان أيضا من حيث المنهجية بحيث اتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في حين تختلفان من حيث الأدوات المستخدمة، ففي حين استندت هذه الدراسة إلى وصف الحالة استنادا لتقارير وتحليلات، اتبعت الباحثة أداة المقابلة المعمقة للخروج بنتائج الدراسة.

5- دراسة Suhail Taha (2020) بعنوان "**الاحتلال الإلكتروني لفلسطين ؛ قمع النشاط الرقمي وتقلص المجال الافتراضي**"

The Cyber Occupation of Palestine; Suppressing Digital Activism and Shrinking the Virtual Sphere

افترضت هذه الدراسة أنه ومنذ انتفاضة أكتوبر 2015، كثفت دولة الاحتلال محاكمتها للمستخدمين الرقميين الفلسطينيين واعتقلت المئات منهم بذريعة (التحريض على العنف)، وأوضحت هذه الدراسة أنه كان لمواقع التواصل الاجتماعي تأثيرا كبيرا على تعزيز حقوق الإنسان وكشف الانتهاكات السياسية القمعية الإسرائيلية ضد الحقوق الرقمية الفلسطينية، وكشفت أن المجال الالكتروني يفرض رقابة على الحق في التعبير عن الرأي؛ وبالتالي تم تحويل دور هذه المنصات الرقمية من أداة لتعزيز حرية التعبير والحقوق إلى ساحات مفتوحة للملاحقة القضائية والقمع، على اعتبار إن شركات مواقع التواصل الاجتماعي متواطئة في تيسير انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للحقوق الرقمية الفلسطينية عن طريق تقييد حقوقها في حرية التعبير والرأي والخصوصية، ويظهر أن فيسبوك كان يراقب المحتوى الفلسطيني على أساس الأنظمة الإسرائيلية منذ عام 2015، ونتيجة لذلك؛ فإن هذه الهجمات التي تقودها إسرائيل ضد الحقوق الرقمية الفلسطينية قيدت نشاطهم الرقمي والتنقل عبر الإنترنت.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن الافتقار إلى الشفافية فيما يشكل "الانتهاك" أو "التحريض" يؤدي إلى ممارسات تمييزية تنتهك حقوق الإنسان، وهناك العديد من العواقب عندما تبدأ الكيانات الخاصة في تقرير ما هو "قانوني" و ما هو "لا".

وأوصت هذه الدراسة بضرورة مساءلة الحكومة الإسرائيلية حول سيطرتها على القطاع التكنولوجي الفلسطيني والحد منه وإزعاجه، وينبغي لدول العالم الثالث أيضا أن تسهم في مساعدة قطاع التكنولوجيا والاتصالات الفلسطيني على الاستقلال، كما أوصت شركة فيسبوك بأن تقدم شروط خدمتها بطريقة أكثر شفافية بحيث تلتزم بمعايير حقوق الإنسان والتوقف عن حجب المحتوى الفلسطيني وانتهاك حقه في التعبير عن الآراء، وأن تقوم شركات مواقع التواصل الاجتماعي بمراجعة سياساتها ومعاييرها

للامتثال للقانون الدولي ورفض إضفاء الصفة القانونية على سياساتها التمييزية، لا سيما في فلسطين المحتلة (Taha، 2020).

ولم توضح هذه الدراسة النظرية التي تم اعتمادها بالدراسة في حين اعتمدت الدراسة التي بين أيدينا على نظرية ترتيب الأولويات (وضع الاجندة)، وتشابهت الدراستان من حيث المنهجية التي تم اتباعهما بحيث اتبعتا المنهج الوصفي التحليلي، في حين تختلف أدوات الدراسة بحيث عملت هذه الدراسة على توصيف انتهاك الحقوق الرقمية في سياق الصراع الفلسطيني الاسرائيلي في حين اعتمدت الدراسة التي بين أيدينا في جمع المعلومات على اسلوبي المقابلة المعمقة والمجموعات البؤرية كأدوات رئيسية لجمع المعلومات، وتشابهت الدراستان أيضا من حيث المحددات المكانية وهو موقع فيسبوك كمحدد افتراضي للمكان وأيضا المحددات الموضوعية إذ تناولتا حدثا ميدانيا يمثل أحد أشكال المواجهة مع سلطات الاحتلال واختلف المحدد الموضوعي بين الدراستين من حيث المحددات الزمنية فقد اختارت هذه الدراسة أحداث أكتوبر من العام 2015 (هبة السكاكين في القدس) في حين اختارت الباحثة حرب أيار(أحداث الشيخ جراح والحرب على غزة) من العام 2021.

6- دراسة Minna Aslama Horowitz (2020) بعنوان "**حقوق الاتصال في العصر الرقمي**"

Communication Rights in the Digital Age

أشارت هذه الدراسة – استنادا إلى تقرير أعده المعهد العام للأمم المتحدة بشأن التعاون الرقمي- إلى أن وجهة النظر القانونية بشأن المسائل الأخلاقية والسياسية الذي عرضته وسائط الإعلام الرقمية الجديدة قد استعاد الاهتمام في المناقشات الأكاديمية والسياسية، وقد أوضح التقرير أن التكنولوجيات الرقمية لا تساعد فحسب بالدعوة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان وممارستها، ولكنها تستخدم أيضاً في الحد من قمع حقوق الإنسان وانتهاكها – وبالتالي لا يمكن أن يكون الإنترنت فضاء غير محكم أو غير قابل للتحكم، مع الإشارة إلى أنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن ماهية حقوق الإنسان في المجال الرقمي، ومن الذي ينبغي أن يتولى القيادة لحكمها في ظل التعقيد المتزايد.

وبينت هذه الدراسة أنه قد تم تناول العلاقة بين حقوق الإنسان وسياسات وسائط الإعلام الاجتماعي خلال العقود الماضية في السياقات الدولية، كما تم الاحتجاج حول حقوق الاتصال مع أهداف أكثر تحديدا، مثل الحقوق الثقافية، وحقوق ذوي الإحتياجات الخاصة، وحقوق الأقليات الجنسية،

وحقوق البيئة، وفي الوقت الراهن كثيرا ما تناقش بيانات المجتمع الدولي الإعلانات التي تركز على الحقوق الرقمية أو الحقوق المتصلة بالإنترنت، وقد أحدثت الثورة الرقمية أهمية مركزية للمناهج العالمية في التحقيق بانتهاك المبادئ، مثل حرية التعبير أو الخصوصية، المنصوص عليها بالفعل في إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان، وتسعى الأمم المتحدة إلى إعادة صياغة الخطابات القائمة على حقوق الاتصال عن طريق مجلس حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبالتحديد مع منتدى إدارة الإنترنت(Horowitz, 2019) .

ولم توضح هذه الدراسة النظرية الناظمة التي اعمدتها في حين اعتمدت الدراسة التي بين أيدينا على نظرية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة)، كما لم تحدد هذه الدراسة الحدود الزمانية والمكانية كاختلاف آخر مع الدراسة التي بين أيدينا، وتتشابه مع هذه الدراسة من حيث اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي لكن هذه الدراسة اكتفت بالاستناد لتقرير المعهد العام للأمم المتحدة بشأن التعاون الرقمي لجمع المعلومات وتحليلها ثم الخروج بالنتائج في حين استندت الدراسة التي بين أيدينا على المقابلات المعمقة لجمع المعلومات وتحليلها من أجل الخروج بالنتائج.

7 – دراسة Fabio Cristiano (2019) بعنوان **الوصول إلى الإنترنت كحق من حقوق الإنسان – نقد متشائم من الأرض الفلسطينية المحتلة**

Internet Access as Human Right: Dystopian Critique from the Occupied Palestinian Territory

ركزت هذه الدراسة على أن منع الوصول إلى الإنترنت يشكل انتهاكا خطيرا للحريات السياسية الأساسية، وردا على ذلك؛ أصبح الوصول إلى شبكة الإنترنت (وحرمانها منها) مشمولا في إطار حقوق الإنسان، استجابة لهذه الظاهرة؛ صدر قرار عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في صيف عام 2016– وهو قرار غير ملزم– اعتبر الوصول لشبكة الإنترنت حق من حقوق الإنسان، وبالتالي إدانة الحكومات التي تعطل ذلك عمدا.

وفيما يخص الحالة الفلسطينية؛ اشتملت هذه الدراسة على جزء بعنوان:"الحقوق الرقمية الفلسطينية في كماشة، يقصد أنها مراقبة"، وتبين الدراسة أنه في الأعوام الأخيرة، كانت جهود الحكومة

الإسرائيلية الرامية إلى خلق وجود مؤيد لإسرائيل على الإنترنت تحت رعاية ما يسمى "هاسبارا" هائلة، وبيّن المؤلف أنّ الغارات التي تشنها السلطات الإسرائيلية في هذه المعركة شائعة ومستمرة.

وأشارت هذه الدراسة إلى الفرضية المتعلقة بإدارة المحتوى والخدمات لمراقبة البنية الأساسية، تتماشى مع فكرة أن أنشطة ومحتويات الفلسطينيين على الإنترنت تخضع بشكل متزايد للرقابة الإسرائيلية وتركز الخوارزميات التي تقدمها سلطات الاحتلال لموقع فيسبوك على المنشورات والتعليقات والصور بغية تحديد المحتويات التي تنتقد السياسات الإسرائيلية أو التي تعتبر "تحريضا على العنف"، مما أدى إلى اعتقال حوالي 800 فلسطيني عام 2015، حيث أن مبررات هذا التدبير تكمن في الافتراض بأن التحريض على الإنترنت يشكل إنذارا مبكرا بالجريمة، وبالتالي استباق العنف.

وخلُصت الدراسة إلى أنه في سياق الاحتلال الإسرائيلي – حيث يعني وصول الفلسطينيين إلى الإنترنت أن يصبحوا مشتبهين – يبدو أن هناك إشكالية في فصل الحقوق في النطاق العريض عن التشكيك في ملكية البنى التحتية والسيطرة عليها، أي إعادة إنشاء شبكة الإنترنت باعتبارها أمرا مشتركا في روح مؤسسيها.

ولم توضح هذه الدراسة النظرية التي تم اعتمادها بالدراسة في حين اعتمدت الدراسة التي بين أيدينا على نظرية ترتيب الأولويات (وضع الاجندة)، وتشابهت الدراستان من حيث المنهجية التي تم اتباعهما بحيث اتبعتا المنهج الوصفي التحليلي، في حين تختلف أدوات الدراسة بحيث عملت هذه الدراسة على توصيف انتهاك الحقوق الرقمية في سياق الصراع الفلسطيني الاسرائيلي في حين اعتمدت الدراسة التي بين أيدينا في جمع المعلومات على أسلوبي المقابلة المعمقة والمجموعات البؤرية كأدوات رئيسية لجمع المعلومات، وتشابهت الدراستان أيضا من حيث المحددات المكانية وهو موقع فيسبوك كمحدد افتراضي للمكان، وفيما يخص الحدود الزمنية عالجت هذه الدراسة أحداث أكتوبر من العام 2015 أو ما يعرف ب(هبّة السكاكين) في حين تناولت الدراسة التي بين أيدينا حرب أيار الاخيرة من العام 2021 (Cristiano, 2019).

8 – دراسة Fiona ،Kimberlee G. Weatherall ،Ariadne Vromen ،Gerard Goggin ،Martin Adele Webb ، Lucy Sunman، Francesco Bailo (2017) بعنوان "**الحقوق الرقمية في استراليا**"

Digital Rights in Australia:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم استخدامات المواطنين المتطورة للمنابر الرقمية، وما يرتبط بها من حقوق ومسؤوليات رقمية في أستراليا وآسيا، وكذلك وضع إطار لإرساء الحقوق والتوقعات المشروعة التي ينبغي أن يتمتع بها أصحاب المصلحة – ولا سيما المستخدمون اليوميون – والمسؤوليات التي قد يتحملونها.

واستندت هذه الدراسة إلى المنهج التحليلي بحيث تم تحليل بيانات مواقف المستخدمين الأستراليين إزاء قضايا الحقوق الرقمية، تم الوصول إليها من (دراسة استقصائية وطنية أجرتها مؤسسة وسائط الإعلام الأساسية على الإنترنت)، وتحليل القانون والسياسة العامة والتنظيم والترتيبات الإدارية الرئيسية، وركزت هذه الدراسة على أربعة مجالات هامة للحقوق الرقمية وهي: حرية الانترنت، الملكية الفكرية، وإدارة الانترنت، والمواطنة الرقمية.

وخلُصت هذه الدراسة إلى أن الأستراليين قلقون حول خصوصيتهم على الإنترنت، ورغم أن ثلثي المجيبين يعتقدون أنهم شخصيا لا يملكون أي شيء يخفونه، فإن مجموعة صغيرة فقط (18%) تعتقد أن المخاوف الأكثر عمومية بشأن الخصوصية على الإنترنت مبالغ فيها، كما أظهر التقرير أن غالبية المجيبين لا يشعرون بالسيطرة على خصوصيتهم على الإنترنت.

كما استنتج التقرير أن بعض المنابر ـ وخاصة مواقع التواصل الاجتماعي الشاملة مثل فيسبوك ـ تجمع المعلومات غير المباشرة من تفاعلات المستخدمين مع الصور والقصص الإخبارية التي قد تكشف عن هذه الأنواع من المعلومات، والاستدلال بمعلومات أكثر حميمية والتي يفضل المستخدمون الاحتفاظ بها على انفراد، لكن يمكن للمنصات أيضا أن تجمع وتربط المعلومات المستمدة من أعضاء آخرين في شبكة الفرد، مثل تفاصيل الاتصال التي يحتفظ بها صديق أو الصور التي يحملها ويعلمها أحد أفراد الأسرة.(Goggin–Vromen et al.,2017) .

ولم توضح هذه الدراسة النظرية التي تم اعتمادها بالدراسة في حين اعتمدت الدراسة التي بين أيدينا على نظرية ترتيب الأولويات (وضع الاجندة)، كما تختلف هذه الدراسة من حيث المنهجية إذ استخدمت المنهج الكمي واعتمدت على الاستبانة لجمع المعلومات في حين اتبعت الدراسة التي بين أيدينا على المنهج التحليلي الوصفي، وتختلف الدراستان من حيث الحدود المكانية بحيث أن حدود هذه الدراسة المكانية هي أستراليا ومن حيث المكان الافتراضي تناولت هذه الدراسة مواقع التواصل الاجتماعي بشكل عام، أما الدراسة التي بين أيدينا فاتخذت من موقع فيسبوك حدا مكانيا افتراضيا وكذلك حي الشيخ جراح وقطاع غزة في سياق الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

9 – دراسة Jessica McLean (2019) **الحقوق الرقمية والعدالة الرقمية: الدفاع عن العلاقات بين الإنسان والتكنولوجيا والتفاوض بشأنها** من كتاب " **تغيير التكنولوجيات والبيئات والناس في الجغرافيا الرقمية** "

Digital Rights and Digital Justice: Defning and Negotiating Shifting Human–Technology Relations "

تقدم هذا الدراسة لمحة عامة عن كيفية فهم الحقوق الرقمية في استراليا، وتبحث فيما إذا كانت هذه المبادئ مرتبطة بالمفاهيم والاستدامة البيئية، وتبين هذه الدراسة أن أهمية الحقوق الرقمية تتزايد مع تزايد أهمية التكنولوجيات الرقمية، وتصبح راسخة في الحياة اليومية.

كما تبين هذه الدراسة أن للشركات والحكومات ومؤسسات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية أدوار تؤديها في كيفية فهم الحقوق الرقمية وحمايتها، خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الأدوات الرقمية، وكذلك فيما يتعلق بحماية البيانات، والخصوصية، وحرية التعبير، وفي سياق مفاوضات القوة الجغرافية السياسية ومراقبة البيانات.

وتناقش هذه الدراسة الحقوق الرقمية في أستراليا وتستعرض وجهات النظر بشأن الحقوق الرقمية من حيث الخصوصية وتحليل البيانات، ومضاهاة البيانات الحكومية ومراقبتها، والحقوق الرقمية القائمة على العمل وحرية التعبير في المجال الرقمي، وتستند هذه الدراسة إلى دراسة استقصائية شملت 1600 من الأستراليين ومجموعات مركزة ، وتشير هذه الدراسة إلى أن الحقوق الرقمية تتعلق بالتحرر من

الإساءة والعنف، وكذلك حرية التعبير، وأهمية الاعتراف بالحقوق الرقمية المخفضة لمختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك من حيث النشاط الجنسي والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة.

وخلُصت هذه الدراسة إلى أن الأشخاص الذين شاركوا في الدراسة لا يعتقدون بأن الحكومة والشركات الأسترالية تفعل ما يكفي لحماية الخصوصية وأن الحكومة الاتحادية نفسها لا تحمي الحقوق الرقمية، كما قدمت هذه الدراسة توصيات سياساتية موجهة للحكومة الأسترالية والشركات الوطنية، منها تحسين التنظيم للتكنولوجيات الرقمية والاعتراف بالحقوق الفردية للمساعدة في بناء مستقبل أكثر ديمقراطية، كما أوصى الحكومة الاسترالية باتخاذ المزيد من التدابير لتحدي خصوصية مواطنيها، وإصلاح القوانين وتحسين التعليم عن قانون الاعلام (McLean, 2020).

ولم توضح هذه الدراسة النظرية الناظمة التي اعمدتها في حين اعتمدت الدراسة التي بين أيدينا على نظرية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة)، واختلفت الدراستان أيضا من حيث الحدود المكانية ففي حين حددت هذه الدراسة استراليا كحدود مكانية واقعية وشبكة الانترنت كحدود مكانية افتراضية، حددت الدراسة التي بين أيدينا الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة وقطاع غزة كحدود مكانية واقعية وحددت موقع فيسبوك كمحدد مكاني افتراضي، كما لم تحدد هذه الدراسة الحدود الزمانية أما الدراسة التي بين أيدينا فاختارت شهر أيار من العام 2021 كمحدد زماني. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي بين أيدينا من حيث المنهجية بحيث شملت الدراسة الاستقصائية 1600 مواطنا استراليا أما الدراسة التي بين أيدينا فاعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وتتشابه الدراستان في آلية جمع المعلومات إذ اعتمدتا على المجموعات المركزة للحصول على المعلومات.

10- دراسة Linnet Taylor (2017) بعنوان "**ما هي عدالة البيانات ؟ قضية الربط بين الحقوق والحريات الرقمية على الصعيد العالمي**

What is data justice? The case for connecting digital rights and freedoms globally:

تفترض هذه الدراسة أن مجرد فكرة العدالة هي لازمة لإرساء سيادة القانون، وأن فكرة تحقيق العدالة في البيانات من خلال الإنصاف في الطريقة التي يتم بها إبراز الناس وتمثيلهم ومعاملتهم كنتيجة لإنتاجهم للبيانات الرقمية؛ ضروري لتحديد المسارات الأخلاقية من خلال عالم البيانات.

واستخدم الباحث المنهج التحليلي؛ واستند فيه إلى مشروع بحثي شمل العمل الميداني قائم على الملاحظة والمقابلات أجراها خلال الفترة بين عامي 2012–2016، وشمل هذا المشروع 200 مقابلة رسمية وغير رسمية في فترات متقاربة أجريت مع الباحثين والأكاديميين، والمنظمات الإنسانية المستقلة، والمنظمات الناشطة في مجال البيانات والحقوق، وشركات التكنولوجيا الكبيرة وصانعي السياسات من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وعدة بلدان أفريقية وآسيوية، وقد أُجري الجزء المتعلق بالملاحظة من البحث في المناسبات الدولية ذات الصلة بجمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال المشاركة في الفرق الاستشارية وفي المناقشات العامة بشأن بيانات الأخلاقيات، بالإضافة إلى ذلك، أجريت المقابلات في هذه المناسبات من خلال العمل الميداني خلال الفترة 2014–2016 في مشغلي شبكات الهاتف المحمول المتعددة الجنسيات في فرنسا والنرويج ، وفي مشروع لتقديم البيانات للقطاع العام في مدينة بنغالور في الهند.

وخلُصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن الابتكار والتطور في مجال التكنولوجيا ثابتان ومرغوب فيهما، ولكن الطرق التي تُستخدم بها التكنولوجيات في رصدنا وحكمنا هي طرق قابلة للتفاوض، كما ينبغي أن نكون قادرين على تحديد تفاعلاتنا مع التكنولوجيا عن طريق النقاش، وإذا لزم الأمر من خلال مقاومة واقتراح مسارات مختلفة، وإذا لم نستطع أن نتصور كيف نستعيد نوع الخصوصية التي نريدها، وكيف نسمح للناس بأن يختاروا الخروج من دائرة المسح من خلال بياناتهم ـ أو حتى إنتاج هذه البيانات في المقام الأول ـ فقد يكون لزاماً علينا أن نعيد اختراعها فضلاً عن إعادة التفاوض بشأنها (Taylor, 2017).

ولم توضح هذه الدراسة النظرية التي تم اعتمادها في حين اعتمدت الدراسة التي بين أيدينا على نظرية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة)، وتختلف عن ما بين أيدينا من حيث الحدود الزمانية؛ فهذه الدراسة تناولت موضوع البحث خلال الفترة الممتدة من (2014–2016)، أما حدود دراستي الزمانية فكانت شهر أيار من العام 2021، وتتشابه هذه الدراسة مع الدراسة التي بين أيدينا من حيث المنهج المستخدم، فكلتاهما استخدمتا المنهج التحليلي القائم على المقابلات لجمع المعلومات وتشابهت أيضا العينة التي تمت مقابلتها فكلتا الدراستين أجرتا مقابلات مع أكاديميين وشخصيات رسمية، لكن اختلفت من حيث مكان إجراء المقابلات، ففي هذه الدراسة تم اجراء المقابلات في عدة دول منها الولايات المتحدة

ودول الاتحاد الاوروبي ودول آسيوية وافريقية، أما الدراسة التي بين أيدينا فاقتصرت المقابلات على افراد العينة في فلسطين.

11- دراسة Helga Tawil-Souri and Miriyam Aouragh (2014) بعنوان: "**الانتفاضة 3.0 ؟ الاستعمار الحاسوبي والمقاومة الفلسطينية**"

Intifada 3.0? Cyber Colonialism And Palestinian Resistance

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم ما أسمته مقاومة الإنترنت في المشهد السياسي الفلسطيني من خلال محاولة الفهم لكل من الاستعمار الاستيطاني وما يُطلق عليه الاستعمار السيبراني، وأشارت إلى أن الإنترنت برز لدى البعض كأداة للتنمية الاقتصادية في إطار بناء الدولة داخل الأراضي المحتلة، كما أن الحماس للنشاط على الإنترنت أثار تساؤلات حول ما إذا كانت الأشكال الجديدة للنشاط السياسي الفلسطيني ممكنة بفضل التقاء العوالم المادية والافتراضية مثل المشاركة عبر المدونات ومواقع التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها فيسبوك.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن شبكة الإنترنت تواجه قيودا إقليمية تزيد من تفاقمها التدابير العسكرية والمنافسة غير القانونية من جانب مقدمي الخدمات الإسرائيليين على اعتبار أن السياسة العسكرية الإسرائيلية تحد من المعدات التي يمكن تركيبها وتحد من كيفية ومكان التركيب، كما يقوم الجيش الإسرائيلي بغزو المعدات ومنع استيرادها أو تأخير الموافقة على طلبات المعدات، ويدمر في بعض الأحيان الآليات والبنية الأساسية أثناء العمليات العسكرية.

واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ استندت إلى تقارير السياسات والمؤلفات القائمة عن المقاومة والتكنولوجيا، كما أجرت الباحثتان مقابلات جماعية مع الناشطين السياسيين ومبرمجي الكمبيوتر، وتابعتا مظاهرات الشوارع، وشهدتا بناء مراكز الإنترنت، وقضتا وقتاً مع الشباب في مقاهي الإنترنت، واستندتا في التحليل للمقاومة السياسية الحالية إلى مقابلات أجريت مع المجيبين الذين تتراوح أعمارهم بين ستة عشر وأربعين عاما من خلفيات سياسية وجغرافية متباينة.

ولم تتطرق هذه الدراسة إلى النظرية الناظمة، في حين استندت الدراسة التي بين أيدينا إلى نظرية ترتيب الأولويات، وتختلف الدراستان من حيث الحدود الزمانية والمكانية؛ إذ لم تطرق هذه الدراسة لفترة

زمنية محددة وإنما تناولت موضوع الانترنت بسياقها التاريخي، في حين اتخذت الدراسة التي بين أيدينا شهر أيار من العام 2021 حدا زمانيا، واختلفتا أيضا من حيث الحدود المكانية الافتراضية؛ فالانترنت هو الحد المكاني الافتراضي في هذه الدراسة، في حين أن منصة فيسبوك هي الحد المكاني الافتراضي للدراسة التي بين أيدينا، وتشابهتا من حيث الحد المكاني الواقعي وهو فلسطين، كما تتشابه الدراستان في اعتمادهما على المنهج التحليلي الوصفي وبالاستناد إلى المقابلة المعمقة كأداة للتحليل، لكن الاختلاف يكمن في أن هذه الدراسة اتبعت المقابلة كأحد أدوات التحليل إضافة لادوات أخرى، في حين استندت الدراسة التي بين أيدينا للمقابلة المعمقة كأداة رئيسية(Tawil & Aouragh, 2014) .

12- دراسة José van Dijck * and Thomas Poell (2013) بعنوان" **فهم منطق وسائل الإعلام الاجتماعية**"

Understanding Social Media Logic

افترضت هذه الدراسة أنه وعلى مدى العقد الماضي توغلت وسائل التواصل الاجتماعي بعمق في آليات الحياة اليومية، مما أثر على التفاعلات غير الرسمية بين الناس كما أن النمو السريع لمنصات الإنترنت يجبر الجميع على التكيف مع واقع جديد، كما افترضت هذه الدراسة أن الشبكات سريعة النمو مثل فيسبوك وتويتر مع ملايين المستخدمين النشطين تخترق بسرعة التواصل العام، مما يؤثر على توازن القوى التشغيلية والمؤسسية لأنظمة الإعلام، وأشارت إلى أن منطق وسائل التواصل الاجتماعي، كما كان الحال فيما يتصل بمنطق وسائل الإعلام التقليدية يتبدد تدريجياً في كافة مجالات الحياة العامة؛ والديناميات الثقافية والتجارية التي تحدد وسائل التواصل الاجتماعي تمتزج بالممارسات التجارية والإعلانية القائمة، فبدلا من أن تكون وسائط الإعلام الاجتماعية منابر محايدة ، فإنها تؤثر على ظروف وقواعد التفاعل الاجتماعي.

وخلصت هذه الدراسة إلى أنه عندما يلتقي منطق وسائل التواصل الاجتماعي بمنطق مؤسسي آخر خارج سياق المنصات الاجتماعية لا يمكن لأي مؤسسة أن تتحمل مسؤولية النظر بعيداً عن هذا المنطق لأنها أصبحت جميعاً متورطة في نفس ثقافة وسائل الإعلام؛ فكل مؤسسة رئيسية هي جزء لا يتجزأ من هذا التحول الذي يحدث فيه تسلل المجتمع بواسطة منطق إعلامي متجدد.

ولم تتطرق هذه الدراسة إلى النظرية الناظمة لها، أما الدراسة التي بين أيدينا فقد اعتمدت على نظرية ترتيب الأولويات، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي والاستجواب النقدي للصلات التي تم استخلاصها من الدراسة، أما الدراسة التي بين أيدينا فقد اتبعت المنهج التحليلي الوصفي واستخدمت المقابلة المعمقة كأداة لجمع المعلومات، كما اختلفت الدراستان في أن هذه الدراسة لم تتطرق للحدود الزمانية والمكانية، فقد تناولت موضوع مواقع التواصل الاجتماعي بشكل عام في العالم، في حين تطرقت الدراسة التي بين أيدينا لشهر أيار من العام 2021 كحد زماني، وعالجت موقع فيسبوك كحد مكاني افتراضي وفلسطين كمكان واقعي (Dijck & Poell, 2013).

1.7.2 الدراسات العربية المتعلقة بالحقوق الرقمية:

1. دراسة غانية بن كرويدم (2021) بعنوان: "**الحقوق الرقمية: الواقع والتحديات**"

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحقوق الرقمية كنمط جديد من الحقوق بحيث أن الانفتاح الرقمي أدى إلى ظهور العديد من الإشكاليات المتعلقة بآلية ضبط سلوك الأفراد عند الحدود القانونية المتاحة لضمان عدم الاعتداء على حقوق الغير، ما أدى إلى طرح فكرة التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات على المستوى الرقمي.

واعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بمضامين االحقوق الرقمية وبيان واقعها والتحديات التي تواجهها، وخلصت هذه الدراسة إلى أن التشريعات لم تواكب وتيرة التغيرات التي تشهدها التكنولوجيا في معظم دول العالم بحيث أن المعايير القانونية غير موجودة ولا تتلاءم مع البيئة الجديدة مما يزيد من احتمالية تعرض الأفراد لمزيد من الانتهاكات التي كفلتها لهم مبادئ حقوق الإنسان.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي بين أيدينا في أنها لم تتطرق للنظرية الناظمة في حين استندت الباحثة هنا على نظرية ترتيب الأولويات، كما تختلفان من حيث عدم تطرق هذه الدراسة للحدود الزمانية وحددت الجزائر كحد مكاني، أما هذه الدراسة فحددت شهر أيار من العام 2021 كحد زماني ومنصة فيسبوك كحد مكاني افتراضي وفلسطين كحد مكاني واقعي، وتتشابه الدراستان في جزئية اعتمادهما المنهج التحليلي، مع اختلاف الأدوات المستخدمة؛ ففي حين ذهبت هذه الدراسة إلى وصف واقع الحقوق الرقمية واستعراض التحديات بناء على دراسات وتحليلات، استخدمت الباحثة أيضا أداة

المقابلة المعمقة للحصول على المعلومات من أجل تحليلها والخروج بنتائج الدراسة (بن كرويدم، 2021).

2. دراسة آكسس ناو (2021) بعنوان: " **عرضة للكشف والاستغلال: حماية البيانات في منطقة الشرق الأوسط شمال إفريقيا**"

تفترض هذه الدراسة أنه حتى في الدول العربية التي تعتمد قوانين لحماية البيانات تبقى المشكلة في مدى انفاذ وتطبيق هذه القوانين، بحيث انه غالبا ما تحظى الأجهزة الأمنية بحرية الوصول إلى البيانات الشخصية للمواطنين دون قيد أو شرط فيما تستغل الشركات الخاصة هذه المعلومات لأهداف ربحية دون علم أصحابها أو موافقتهم على ذلك، كما سلطت هذه الدراسة الضوء على تفاقم الانتهاكات من قبل الحكومات والشركات الخاصة جراء ضعف الضمانات القانونية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والتي من شأنها أن تجبر المنشآت العامة والشركات الخاصة والمنظمات الدولية على احترام مبادئ حماية البيانات وتمكين مستخدمي الوسائل التكنولوجية من التحكم في معلوماتهم الخاصة والسيطرة عليها.

وقدمت هذه الدراسة عدة توصيات للجهات التي تتولى جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وهي: الحكومات والشركات الخاصة والمنظمات الأهلية في كل من الأردن ولبنان وفلسطين وتونس.

وفي الحالة الفلسطينية؛ تشير هذه الدراسة إلى أنه فيما يتعلق بحماية البيانات فالوضع معقد في فلسطين وذلك لأن مستخدمي الانترنت الفلسطينيين يواجهون ثلاثة تحدديات منفصلة لكنها مترابطة وفي مجملها تلتقي عند دولة الاحتلال، أما هذه التحديات فهي: خضوعهم للقوانين العسكرية لقوة احتلالية، وسيطرة دولة الاحتلال على البنى التحتية لقطاع التكنولوجيا والاتصالات الفلسطينية، إضافة إلى تعرض الفلسطينيين لواحدة من أكبر عمليات المراقبة في العالم وهي مراقبة دولة الاحتلال لهم.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي بين أيدينا في عدم تطرقها للنظرية الناظمة التي اعتمدتها، والحدود الزمانية، وتختلف من حيث الحدود المكانية بحيث تناولت هذه الدراسة أربع دول من بينها فلسطين إضافة لكل من لبنان وتونس والأردن، أما دراستي فقد اقتصرت على فلسطين وبالتحديد مدينة القدس الشرقية المحتلة وقطاع غزة، كما اعتمدت المنهج الوصفي برجوعها لمصادر ومراجع للحصول على المعلومات واقتصرت على وصف الحالة التي تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان الرقمية سواء من قبل الحكومات أو الشركات فيما يتعلق بالبيانات الشخصية في الدول الأربعة المذكورة، أما دراستي فقد

اعمدت المنهج الوصفي التحليلي للحصول على المعلومات وتحليلها للخروج بالنتائج المطلوبة (سمارو وفطافطة، 2021).

2. دراسة خلفان بن صالح بن ناصر الناصري(2019) بعنوان: " **مدى تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في الحقوق الرقمية لدى طلبة التعليم ما بعد الأساسي (11-12) بمدارس سلطنة عمان**"

هدفت هذه الدراسة في الكشف عن مدى تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الحقوق الرقمية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، حيث تم إعداد استبانة مكونة من (21) عبارة، موزعة على محورين: الخصوصية والأمن الالكتروني، وبعد التأكد من صدق الأداة وثباتها تم تطبيقها على عينة الدراسة المكونة من (180) طالباً وطالبة، وتم تطبيقها على محافظة مسقط عاصمة سلطنة عُمان، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي بحيث قامت برصد الظاهرة كما هي في الواقع وجمعت البيانات عنها في الميدان، ثم قامت بتصنيفها وتحليلها واستخراج النتائج منها، وقد أظهرت نتائج الدراسة على المستوى العام في مدى تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على الحقوق الرقمية من وجهة نظر عينة من طلبة التعليم ما بعد الأساسي، جاءت بدرجة قليلة في محو الخصوصية، كما أظهرت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مجال الدراسة وذلك لصالح الذكور.

ولم تتطرق هذه الدراسة للنظرية التي اعتمدت عليها، وتختلف عن الدراسة التي بين أيدينا من حيث الحدود الزمانية: (2016-2017)، أما الدراسة التي بين أيدينا:(شهر أيار 2021)، كما تختلف من حيث الحدود المكانية: (سلطنة عُمان)، أما هذه الدراسة: (القدس الشرقية وقطاع غزة)، وتختلف أيضا من حيث مجتمع الدراسة؛ فقد اختارت محافظة الداخلية العمانية، أما هذه الدراسة فقد اختارت مجموعة من الصحفيين والناشطين والأكاديميين ومؤسسات رسمية، وتختلف هذه الدراسة أيضا عن الدراسة التي بين أيدينا من حيث اعتمادها على الاستبانة كأداة للدراسة في حين اعتمدت دراستي على أسلوبي المقابلة المعمقة والمجموعات البؤرية للحصول على المعلومات وتحليلها والخروج بالنتائج (الناصري، 2019).

3. دراسة مأمون مطر، نادر صالحة (2019) بعنوان: " **دراسة تحديات الحقوق الرقمية في فلسطين**"

استعرضت هذه الدراسة واقع الحقوق الرقمية في فلسطين، وبينت أن الفرد والمجتمع الفلسطيني يتعرضان لانتهاكات تمس حقوقه الإنسانية خاصة الحق في التعبير والرأي عبر الفضاء الالكتروني، كما افترضت

أن الفلسطينيين يخضعون للتضييق والرقابة والاعتقال من دولة الاحتلال على خلفية النشر على مواقع التواصل الاجتماعي، كما أظهرت هذه الدراسة أن السياسات التحريرية لمواقع التواصل الاجتماعي منحازة لدولة الاحتلال مما يؤدي إلى إعاقة نمو وتطور المنظومة الرقمية الفلسطينية.

وخرجت هذه الدراسة بمجموعة توصيات أبرزها؛ تكثيف جهود المجتمع المدني والإعلام الفلسطيني لفضح ممارسات دولة الاحتلال في مراقبة الفلسطينيين وحجب حريتهم في التعبير وحشد الدعم والمؤازرة لمناهضة تلك الممارسات، كما أوصت بتخفيض أسعار خدمات الانترنت والاتصالات في فلسطين ليتسنى لجميع فئات المجتمع الفلسطيني من الوصول للانترنت.

ولم تتطرق هذه الدراسة للنظرية التي اعتمدت عليها، في حين اعتمدت دراستي على نظرية ترتيب الأولويات(وضع الاجندة)، كما تختلف الدراستان من حيث الحدود الزمانية إذ لم تحدد هذه الدراسة المحددات الزمنية اما دراستي فاختارت (شهر أيار عام 2021)، وتتشابهان من حيث الحدود المكانية (دولة فلسطين)، وتختلف الدراستان من حيث المنهجية؛ فقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي واعتمدت على جمع المعلومات من خلال الرجوع لمصادر ومراجع مكتوبة وعملت على وصف الظاهرة في الحالة الدراسية، أما هذه الدراسة فقد اتبعت المنهج التحليلي الوصفي واعتمدت على أداتي المقابلة المعمقة والمجموعات البؤرية مع ناشطين وصحفيين وغيرهم للحصول على المعلومات اللازمة وتحليلها والخروج بالنتائج (مطر وصالحة،2019).

4. دراسة محمد أحمد المعداوي (2018) بعنوان: " **حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة مقارنة**"

تناولت هذه الدراسة موضوع حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي ؛ وذلك من خلال البحث عن النصوص والتشريعات العربية والأوروبية فى هذا الخصوص، كما تتطرق هذه الدراسة إلى دراسة تحديد ماهية البيانات الشخصية محل الحماية من الاعتداء عليها عن طريق استغلالها فى اغراض الإعلانات التجارية، كما ركزت على حماية المستخدم فى مواجهة المسؤول عن إدارة البيانات الشخصية عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي، واستعرضت أيضا الحق فى النسيان الرقمي باعتباره من الحقوق اللصيقة بالشخصية ؛ فهو يهدف إلى حماية خصوصية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

واتبعت الدراسة المنهج التحليلي المقارن وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية المتعلقة بموضوع الدراسة من أجل الوصول إلى حلول بشأن الإشكاليات التى يثيرها البحث، كما اتبعت المنهج المقارن في كثير من مواضيع الدراسة للوقوف على موقف التشريعات المقارنة في موضوع البحث ؛ وكذلك تطرقت إلى مناقشة الآراء الفقهية والحلول القضائية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي تلعب دوراً كبيرا فى تعزيز العلاقات الاجتماعية وتمثل أداة الربط التى يتفاعل بها المستخدم مع غيره من المستخدمين في الفضاء الرقمي؛ ومع ذلك فقد تدمر هذه المواقع ولاسيما فيسبوك خصوصية الأشخاص؛ حينما تقوم باستغلال البيانات والمعلومات الشخصية الخاصة بمستخدمي الموقع في الأغراض التجارية؛ ولا يتوقف الأمر على ذلك فقط بل قد يقوم بعض المستخدمين بالكشف عن بيانات مستخدم آخر حتى ولو لم يكن في قائمة الأصدقاء.

ولم تتطرق هذه الدراسة إلى النظرية التي اعتمدتها في حين اعتمدت دراستي على نظرية ترتيب الأولويات(وضع الأجندة)، كما لم تتطرق هذه الدراسة للحدود الزمانية والمكانية، وتختلف أيضا مع الدراسة التي بين أيدينا من حيث المنهج المستخدم؛ فقد اتبعت المنهج التحليلي النصوص القانونية للوصول لحلول تتعلق بمشكلة البحث، كما استخدمت المنهج المقارن لمعرفة المواقف التشريعية المقارنة في موضوع البحث، أما الدراسة التي بين أيدنيا فاعتمدت المنهج التحليلي الوصفي واستخدمت أداتي المقابلة المعمقة والمجموعات البؤرية للحصول على المعلومات وتحليلها للوصول للنتائج (المعداوي، 2018).

5. دراسة منى الأشقر جبور، محمود جبور (2018) بعنوان: " **البيانات الشخصية والقوانين العربية: الهمّ الأمني وحقوق الأفراد**"

بينت هذه الدراسة أن مسألة حماية البيانات الشخصية، باتت مدرجة في سلم أولويات الدول عامة، لكنها تحظى باهتمامات متفاوتة، كما بينت أن مواقع التواصل الاجتماعي، والتطبيقات أصبحت جزءا أساسيا، من الحياة اليومية لكل مواطن، وأداة لتسهيل عمل الأفراد، والأشخاص المعنويين، في القطاعين العام والخاص، وحولت تفاصيل الحياة اليومية لكل شخص طبيعي، إلى مصدر معلومات، ذي قيمة يعتمد عليها، في مختلف المجالات، وتفترض هذه الدراسة أن قوانين حماية البيانات الشخصية، والحقوق الأساسية للإنسان، تشكل الإطار الأنسب لمواجهة مخاطر المعالجة الإلكترونية لهذه البيانات.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن السبيل الأسلم، إلى الانسجام على المستوى العربي في مجال حماية البيانات الشخصية يكون في إقرار اتفاقية عربية لحمايتها وإنشاء هيئة عربية خاصة، تضطلع بمهام التنسيق بين الدول، وتتولى وضع السياسات المشتركة، لحماية المواطنين العرب.

ولم تتطرق هذه الدراسة للنظرية التي اعتمدتها، كما لم تتطرق لحدودها الزمانية والمكانية، وتختلف عن الدراسة التي بين أيدينا من حيث المنهج المستخدم بحيث اتبعت المنهج الوصفي واعتمدت على جمع المعلومات من المصادر والمراجع المكتوبة في مجال البيانات الشخصية وما يتصل بها من حقوق أساسية وعملت على توصيفها وتحليلها اعتمادا على تخصص الباحثَيْن في مجال القانون للتوصل لحلول تتعلق بمشكلة البحث (جبور وجبور، 2018).

6. دراسة بشيخ محمد حسين (2017) بعنوان: "**أثر المراقبة الرقمية على الحريات العامة**"

تفترض هذه الدراسة أن حريات التعبير والاتصال والاعلام معرضة للخطر بحجة مكافحة الجريمة الالكترونية وبصفة عامة بهدف المحافظة على النظام العام، وأن السلطات العمومية تتدخل في المحتويات الإلكترونية المنشورة للسيطرة عليها ومراقبتها وتقييدها أو حتى حظرها، وحاولت هذه الدراسة تحديد معالم الحريات الجديدة في العصر الرقمي مثل حرية التعبير والرأي وحرية الاتصال والحق في الخصوصية وسرية البيانات الشخصية من خلال الخصائص التقنية والقانونية التي يتميز بها الوسط الرقمي، كما تطرقت هذه الدراسة للضمانات الضرورية لحماية الحريات الرقمية وكذلك دور القضاء في حماية هذه الحريات.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن الحريات العامة تعاني نتيجة للممارسات التي تنتهجها الدول والحكومات التي تتلخص في أن هدف الأمن العام يبرر القيود المفروضة على الأفراد، كما خلصت إلى أن الإجراءات الأمنية لا سيما في مجالات الإرهاب والهجرة أدت إلى تقويض الحقوق الفردية مما نتج عنها قيود غير قانونية على الحق في حرية التعبير والرأي واستهداف جماعات عرقية ودينية معينة، وهذه النتائج لا تستثني الوسط الرقمي، وعلى هذا النحو تتعرض حرية التعبير لانتهاكات تتمثل في أن تمارَس علينا الرقابة والمراقبة والتعرض لعواقب غالبا ما تقوم على مزايدات مختلفة الاتجاهات والأهداف، وخلصت الدراسة في نهاية الأمر إلى أنه من غير الممكن فصل أعمالنا في الفضاء الرقمي عن تلك

الممارسة التي نقوم بها في العالم المادي طالما أن أنظمة المراقبة عبر الانترنت تدرك تحقق وجود صلة بين هذين العالمين (حسين، 2017).

ولم تتطرق هذه الدراسة إلى الفرضية التي اعتمدت عليها في حين أن الدراسة التي بين أيدينا اعتمدت على نظرية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة) كما لم تتطرق هذه الدراسة الى الحدود الزمانية والمكانية بل تناولت موضوع البحث بشكل عام ومن جانب قانوني، كما لم تأتِ هذه الدراسة على ذكر المنهج الذي اتبعته، ومن خلال قراءة الباحثة لاحظت أن هذه الدراسة اتبعت المنهج الوصفي إذ عمل الباحث على جمع المعلومات من مصادر مكتوبة كالكتب والأبحاث والدوريات وقام بتوصيفها وتحليلها من ناحية قانونية لإظهار دور القضاء والتشريعات في حماية الحريات الرقمية.

7. دراسة هلجا طويل – الصوري (2014) بعنوان: "**الاحتلال الرقمي الإسرائيلي لغزة**"

تفترض هذه الدراسة أنه بالرغم من فك دولة الاحتلال الارتباط مع قطاع غزة سنة 2005 إلا أنها لم تنهِ احتلالها للقطاع، بل جعلته احتلالاً تقنياً من خلال آليات تكنولوجيا متطورة. تضاف سيطرة دولة الاحتلال على البنية التحتية للانترنت إلى القيود على الاتصالات الهاتفية الأرضية، والهواتف الخلوية، لتنتج "الاحتلال الرقمي لغزة" الذي يتميّز بزيادة الخصخصة وزيادة المراقبة والتحكم، كما تفترض هذه الدراسة أن الاحتلال الرقمي لقطاع غزة يقوم بتعميق الاعتماد الاقتصادي الفلسطيني على دولة الاحتلال، وتحويل شركات التكنولوجيا المتطورة الفلسطينية إلى وكلاء معتمدين، مما يعزز أيضًا الاحتواء الإسرائيلي لأراضي قطاع غزة.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن هذه التقنيات الجديدة تغير حدود "إسرائيل"/ غزة بطريقة أسمتها "التسييج الرقمي" ومن هنا يتم إعادة مفهوم الحدود بينهما مما يعني أنه لم يعد هناك حدود أصلا بموجب السيطرة والمراقبة الاسرائيلية على قطاع غزة، وفيما تعمل مثل هذه الحدود على تقييد الغزيين وربطهم ووضعهم ضمن حواجز مفروضة؛ فإنها تمثل أيضا الفضاء الذي تنظمه دولة الاحتلال وتعيد تنظيمه بالتوافق مع مبادئها في السيطرة والمراقبة والعنف، وعلى هذا النحو فإن الأمن الإسرائيلي بحسب هذه الدراسة يخترق الممارسات اليومية والاقتصاد والسياسة وهندسة الحياة الغزاوية وأنه بجعل قطاع غزة نوعا من التهديد فإن كل شيء يحيط بها يغدو هدفا للسيطرة الإسرائيلية (الصوري، 2014).

ولم تتطرق هذه الدراسة للنظرية التي اعتمدتها في حين اعتمدت الدراسة التي بين أيدينا على نظرية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة)، وتختلف هذه الدراسة عن دراستي من حيث الحدود الزمانية التي لم تتطرق لها في حين عالجت دراستي أحداث أيار من العام 2021، كما تختلف من حيث الحدود المكانية فقد اقتصرت على قطاع غزة في حين أن مدينة القدس وقطاع غزة هما الحدود المكانية في الدراسة التي بين أيدينا، كما تختلف من حيث المنهج؛ فقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي واعتمدت على مصادر ومراجع مكتوبة للحصول على المعلومات والبيانات وقامت بتوصيف الظاهرة، في حين أن دراستي اتبعت المنهج الوصفي التحليلي ولجأت إلى المقابلات والمجموعات البؤرية وتحليلها من أجل الحصول على المعلومات اللازمة والخروج بنتائج الدراسة، كما تختلف من حيث مجتمع الدراسة؛ بحيث تناولت هذه الدراسة سكان قطاع غزة بشكل عام دون الذهاب لعينات بحثية في حين أن الدراسة التي بين أيدينا اختارت فئة الصحفيين والناشطين والأكاديميين ومؤسسات رسمية في الضفة الغربية.

8. دراسة ربيع محمد يحيى (2013) بعنوان: " **إسرائيل وخطوات الهيمنة على ساحة الفضاء السيبراني في الشرق الأوسط- دراسة حول استعدادات ومحاور عمل الدولة العبرية في عصر الانترنت (2002-2013)**

تفترض هذه الدراسة أن العام 2012 كان عاما مفصليا لدى دولة الاحتلال من حيث تكثيف الاهتمام بالمجال السيبراني وتوجيه الرأي العام هناك نحو ما يمكن أن يقدمه قطاع البرمجيات والفضاء السيبراني من إسهامات وما يشكله من مخاطر، وحاولت هذه الدراسة أن تثبت قيام دولة الاحتلال بخطوات للتحول إلى قوة عظمى في مجال الفضاء السيبراني، وتعويض نقص العنصر البشري من خلال السعي نحو الريادة التكنولوجية، وبالتالي طرح إشكالية تتعلق بالعامل العربي ومدى وعي مواطنيه بالمخاطر والفرص الكامنة.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن دولة الاحتلال ربطت تقدمها في مجال الفضاء السيبراني بوجود تهديد خطير يتمثل في أعداء افتراضيين يحيطون بها، وبذلك انضم هذا المجال إلى مزاعم دولة الاحتلال بأنها تعيش وسط "تهديد وجودي" ومحيط معاد، وتقف الأبعاد الأيدولوجية أيضاً ضمن أسباب سعي دولة الاحتلال وراء الريادة في هذا المجال، كما يقف العداء الإسرائيلي للدول المحيطة دافعاً لدى المؤسسات

الرسمية للحفاظ على نظرية التفوق النوعي، أسوة بالمنهج المتبع في باقي المجالات العسكرية(يحيى، ص.15. 2013).

ولم تتطرق هذه الدراسة إلى النظرية الناظمة التي اعتمدتها، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة التي بين أيدينا من حيث الحدود الزمانية والحدود المكانية الافتراضية؛ فقد تناولت هذه الدراسة الفضاء الرقمي بمفهومه الواسع دون تحديد في حين أن الدراسة التي بين أيدينا تخصصت بموقع فيسبوك، وتختلف هذه الدراسة عن دراستي في أنها لم تتطرق لمجتمع الدراسة، وتتشابه مع الدراسة التي بين أيدينا من حيث اتباعها المنهج الوصفي إذ تتبع الباحث ما توافر لديه من معلومات ومصادر باللغات العربية والانجليزية والعبرية لتوضيح الخطوات التي قامت بها دولة الاحتلال خلال السنوات العشر الأخيرة التي سبقت تاريخ إعداد هذه الدراسة، محاولا وصف الظاهرة محل الدراسة، وجمع ما يمكن أن يدعم وجهة نظر الباحث من حقائق ومعطيات وأرقام وردت في عدد من المصادر والمراجع الحديثة، ومن ناحية اخرى تختلف عن دراستي في أن الأخيرة اتبعت المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على المقابلات المعمقة والمجموعات البؤرية لتحليل المعلومات والبيانات قبل الخروج بنتائج الدراسة (يحيى، 2013).

9. دراسة هيومن رايتس ووتش (2006) بعنوان: " **الحرية الزائفة: الرقابة على الإنترنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**"

تفترض هذه الدراسة أن الحكومات تدرك أنها لا تستطيع أن تعيش دون الإنترنت، وأن إغلاق أبواب بلادها في وجه الشبكة العالمية معناه إغلاق أبوابها في وجه الاقتصاد العالمي، لكنها في الوقت ذاته تحاول إخضاع استعمالات هذه التكنولوجيا للرقابة، وفحصت هذه الدراسة اتجاهات وسياسات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بالإنترنت، من حيث تأثيره على حرية التعبير، مع التركيز بنوع خاص على إيران وتونس وسوريا ومصر.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا تواصل حجب بعض مواقع الإنترنت إما بسبب مضمونها السياسي أو لأسباب أخرى تعسفية، وجميع هذه البلدان لا تزال تحتفظ بالنصوص القانونية التي تتميز بالصياغة الغامضة والتعميم الجارف، وتسيء تطبيقها لحبس مستخدمي الإنترنت بسبب تعبيرهم عن آراء غير مقبولة اجتماعياً أو تتضمن نقداً للحكومة، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن تونس من بين الدول المبحوثة هنا حققت تقدماً على صعيد تيسير إمكانية الاتصال

بالإنترنت على مدى السنوات الأخيرة ورفعت حظر الدخول إلى بعض مواقع الإنترنت إلا أنها ما زالت تخل بالتزاماتها بموجب القانون الوطني والدولي فيما يخص حرية التعبير، والحق في الحصول على المعلومات، والحق في التمتع بالخصوصية، من خلال فرض رقابة على الإنترنت.

ولم تتطرق هذه الدراسة إلى النظرية التي اعتمدت عليها، كما لم تأتِ على ذكر الحدود الزمانية، وأما الحدود المكانية فهي تونس في حين أن الحدود المكانية في الدراسة التي بين أيدينا هي دولة فلسطين، كما تختلف الدراستان من حيث المنهجية؛ فقد عملت هذه الدراسة على مراسلة حكومات الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وإيران، والبحرين، وتونس، وسوريا، ومصر، والمملكة العربية السعودية لمعرفة الخطوط العريضة لسياسات الإنترنت لديها، وقد أرسلت حكومات الأردن وتونس وسوريا ومصر ردوداً كتابية، فيما أرسلت الحكومة السعودية رداً يفيد بتسلم الخطاب، ولم تزد على ذلك، وأما حكومتا البحرين والإمارات العربية المتحدة فلم تردّا على الخطاب، وقامت هذه الدراسة بتحليل هذه الخطابات للخروج بالنتائج، أما الدراسة التي بين أيدينا فقد اتبعت المنهج التحليلي الوصفي واعتمدت على أداتي المقابلة المعمقة والمجموعات البؤرية للحصول على المعلومات اللازمة للوصول للحلول التي تتعلق بالمشكلة البحثية (هيومان رايتس، الحرية الزائفة: الرقابة على الإنترنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2006).

10. دراسة بعنوان :**"حوكمة الانترنت والحقوق الرقمية في ليبيا"**

تفترض هذه الدراسة أنه ومع استمرار الأزمة السياسية وانعدام سيادة القانون في ليبيا منذ اندلاع الثورة عام 2011، انعكس بشكل سلبي على الممارسات اليومية للحقوق والحريات بما في ذلك حرية الوصول والتعبير على الانترنت، كما تضررت البنية التحتية للانترنت وتم قطعه لمرات عديدة وسط الصراع المستمر بين الحكومات الليبية التي تتنازع على الحكم، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل صورة الفضاء الرقمي في ليبيا وهيكليته، كما استعرضت وضع حرية الانترنت في ليبيا والصعوبات التي يعيشها ناشطو حقوق الإنسان والصحفيون والمثقفون إلى جانب المعارضين في جهودهم لفتح أفق تأسيس بديل ديمقراطي يتماشى مع طموحات الشعب الليبي وسعيه في سبيل التأسيس لدولة ومجتمع ديمقراطي قائم على المشاركة الفعالة.

وخلصت هذه الدراسة إلى أنه وخلال السنوات الأخيرة، اعتمدت أطراف النزاع في ليبيا بشكل متزايد على منصات مواقع التواصل الاجتماعي لشن الهجمات عبر الانترنت واستخدام العديد من التقنيات والممارسات لقمع الناشطين والأصوات المعارضة، ونتيجة لذلك، لم يعد مستخدمو الانترنت في ليبيا قادرين على إيجاد مساحة آمنة للتعبير عن رأيهم أو الحفاظ على خصوصيتهم نظرا لازدياد الهجمات الالكترونية والرقابة على المحتوى.

ولم تتطرق هذه الدراسة إلى النظرية التي اعتمدت عليها، كما لم تتناول الحدود الزمانية في معالجتها لموضوع البحث، وأما الحدود المكانية فكانت في الجمهورية الليبية، وبهذا تختلف عن الدراسة التي بين أيدينا، كما تختلف من حيث المنهجية التي اتبعتها والتي اعتمدت فيها على المنهج الوصفي لدراسة واقع الحقوق الرقمية في ليبيا وتوصيفها استنادا لمراجع ومصادر مكتوبة للخروج بالنتائج البحثية، أما الدراسة التي بين أيدينا فقد اعتمدت المنهج التحليلي الوصفي واستخدمت أداتي المقابلة المعمقة والمجموعات البؤرية للحصول على المعلومات اللازمة وصولا للحلول التي تتعلق بالمشكلة البحثية (سمارو والعربي، 2020).

النظرية الناظمة والإطار النظري

2.1 النظرية الناظمة

المقدمة:

تتناول هذه الدراسة دور سياسات فيسبوك في تقييد الحقوق الرقمية للفلسطينيين وتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني، ومع تصاعد أحداث الشيخ جراح وما تبعها من تطورات لاحظ الفلسطينيون الارتفاع الملحوظ في إخفاء المحتوى الرقمي الفلسطيني على مواقع التواصل الاجتماعي لا سيما موقع فيسبوك.

وأظهر تقرير المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي – حملة– في 21 مايو، بعنوان "العدوان على الحقوق الرقمية الفلسطينية"، حجم الانتهاكات التي تعرضت له الحقوق الرقمية الفلسطينية في الفترة ما بين السادس و19 من أيار، وأوضح التقرير توثيق المركز لما يزيد عن 500 بلاغ للحقوق الرقمية الفلسطينية في الفترة المذكورة، ما يشير لازدياد ملحوظ لرقابة وسائل التواصل الاجتماعي على الخطاب السياسي الفلسطيني، حيث تصاعدت كثافة رقابة شركات التواصل الاجتماعي على المحتوى الفلسطيني، ما أدى إلى إزالة جزء كبير من المحتوى الفلسطيني من المنصات وتعليق حسابات وإغلاق أخرى، على أثر النشر عن قضية الشيخ جراح، والاعتداءات على القدس، ثم لاحقاً عن العدوان على غزة والاحتجاجات والمظاهرات، ولم تقدم المنصات تفسيراً مقنعا لذلك، فيما يرجح أن تكون وحدة السايبر التابعة لوزارة العدل في دولة الاحتلال، والتي قدمت خلال السنوات الماضية عشرات آلاف الحالات للشركات دون أي إجراء قانوني، خلف هذه الانتهاكات الأخيرة، فيما يكرس الاحتلال الرقمي الذي يعاني منه الفلسطينيون كامتداد للاحتلال الفعلي على الأرض، ما يعني مساهمة هذه المواقع في عرقلة وصول الرواية الفلسطينية للجمهور الخارجي لصالح الرواية الاسرائيلية، (حملة، 2021)، لذلك قامت الباحثة بدراسة الموضوع بناء على نظرية ترتيب الأولويات أو وضع الأجندة (Agenda setting) كإطار نظري ناظم للدراسة.

2.1.1 مفهوم نظرية ترتيب الأولويات (Agenda Setting)

حدد الباحثون عدداً كبيراً من التعريفات لعملية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة)، حيث يعرف (Sanchez.M) عملية وضع الأجندة في الإعلام بأنها: "العملية التي بواسطتها تحدد وسائل الإعلام بما نفكر وحول ماذا نقلق"، ويرى أن أول من لاحظ هذه الوظيفة هو (Lippmann) في العشرينيات من القرن الماضي، وأوضح أن الإعلام هو الذي يهيمن على خلق الصور في أذهاننا وأن رد فعل الجمهور يكون تجاه تلك الصور وليس تجاه الأحداث الفعلية، لذلك فإن وضع الأجندة هي: "عملية تهدف إلى إعادة صياغة جميع الأحداث التي تقع في البيئة المحيطة بنا إلى نموذج بسيط قبل أن نتعامل معها، أما(Watson James) عرفها بأنها: "مجموعة من الموضوعات، عادة يكون ترتيبها حسب أهميتها، ويعرفها Joseph Straubhaar & Robert LaRose بأنها: "قدرة وسائل الإعلام على تحديد القضايا المهمة"(حسونة،2015، ص. 3).

كما عرفها (Batroson Stephen) بأنها: "العملية التي تبرز فيها وسائل الإعلام قضايا معينة على أنها قضايا مهمة، وتستحق ردود الحكومة والجمهور، من خلال إثارة انتباههم لتلك القضايا، بحيث تصبح ذات أولوية ضمن أجندتهم، وأن الفرد الذي يعتمد على وسيلة إعلامية ما ويتعرض لها سوف يكيّف إدراكه وفقًا للأهمية المنسوبة لقضايا تلك الوسيلة وموضوعاتها وبشكل يتوافق واتجاه عرضها وحجم الاهتمام الممنوح لها في تلك الوسيلة، وعرفها (K. Lang & E.G Lang) بأنها: "العمل التي يؤثر بمقتضاها كل من وسائل الإعلام والحكومة والأفراد بعضهم ببعض، أي أنها عملية تفاعلية تحاول من خلالها العديد من عوامل التأثير في أجندة وسائل الإعلام"(حسونة،2015، ص.4).

وتم تعريفها أيضا بأنها: "العملية التي تقوم بها الهيئات والمؤسسات التي تقدم الأخبار والمعلومات باختيار أو التأكيد على أحداث وقضايا ومصادر معينة لتغطيتها دون أخرى، ومعالجة هذه القضايا وتناولها بالكيفية التي تعكس اهتمامات هذه المؤسسات وأولويات المسؤولين الحكوميين ومتخذي القرار والصفوة"(حسونة،2015، ص.4).

ومن خلال ما سبق يتضح أن نظرية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة):" هي عبارة عن إعادة صياغة الأحداث المحيطة بقالب جديد، يتم ترتيب أهميتها في الوسيلة الإعلامية بما يتناسب مع السياسة

التحريرية للمؤسسة الإعلامية بهدف إقناع الجمهور وتغيير اتجاهه بما يتوافق مع التوجهات الأيدولوجية لتلك الوسيلة(حسونة،2015، ص.4).

2.1.2 الخلفيات المعرفية للنظرية:

تُعد نظرية ترتيب الأجندة من نظريات التأثير المعتدل بعيدة المدى لوسائل الإعلام، وتم تقديم نظرية ترتيب الأجندة لأول مرة من قبل ماكسويل ماكومب ودونالد شو عام 1972، وتهتم هذه النظرية بدراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام والجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل في تحديد أولويات القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم المجتمع، وتفترض هذه النظرية أن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقدم جميع الموضوعات والقضايا التي تقع في المجتمع، وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعرض المواضيع التي يتم التركيز عليها بشدة، ويقومون بالتحكم في طبيعتها ومحتواها، ثم تقوم هذه الموضوعات بإثارة اهتمامات الجمهور تدريجيا، وتجعلهم يدركونها ويفكرون بها ويهتمون بشأنها، وبالتالي تمثل هذه الموضوعات لدى الجماهير أهمية أكبر نسبيا من الموضوعات التي لا تطرحها وسائل الإعلام (مكاوي والسيد، 1998).

وتنطلق نظرية ترتيب الأجندة من سؤال محوري لها وهو فيما يجب أن يفكر الجمهور، وهي بهذا تعمل على تأطير هذا الأخير وتشكيل اهتماماته، كما تنطلق من فرضية مفادها أن الوظيفة الأساسية لوسائل الاتصال هي ما يجب أن يفكر به الجمهور وليس كيف يفكر، وعليه من المفترض أن هناك علاقة ايجابية بين ترتيب أولويات وسائل الإعلام وأولويات اهتمام الجمهور، وقد حدد القائمون على هذه النظرية أربعة أنواع بحثية لقياس ترتيب الأولويات على الشكل التالي:

1. قياس أولويات اهتمام الجمهور ووسائل الاتصال والإعلام اعتمادا على المعلومات التي تُجمع بواسطة المسح الاجتماعي وتحليل المضمون.
2. التركيز على مجموعة من الملفات والقضايا مع نقل وحدة التحليل من المستوى الكلي إلى المستوى الفردي.
3. دراسة قضية واحدة في وسائل الإعلام عند الجمهور في فترتين زمنيتين مختلفتين.

4. دراسة قضية واحدة مع الانطلاق من الفرد كوحدة للتحليل (المشاقبة، 2015).

وتفترض ترتيب الأولويات أن هناك علاقة وثيقة بين الطريقة التي تعرض بها وسائل الإعلام الموضوعات وترتيب أهمية هذه الموضوعات كما يراها الجمهور، كما تفترض أن هناك توافقا كبيرا بين كمية الانتباه لموضوع معين في وسائل الإعلام ومستوى الأهمية التي يوليها الناس لهذا الموضوع (المشاقبة، 2015).

2.1.3 وظائف النظرية:

لقد أدى التطور التكنولوجي إلى خلق العديد من الطرق الجديدة والمبتكرة من أجل التأثير على الجماهير، ففي بداية نظرية ترتيب الأولويات كان يتم التواصل عن طريق الوسائل التقليدية للاتصال مثل الطباعة والإذاعة ثم السينما والتلفزيون، أما اليوم وبسبب تطور التكنولوجيا الذي أدى إلى عدم محدودية أشكال الاتصال، نجد أن هذا الأمر أصبح يسمح بمشاركة أكبر عدد من الجمهور وتحديد الاتجاه لزيادة الاهتمام بوضع الأجندة، وبالتالي فإن نظرية ترتيب الأولويات تعتبر أن مواقع التواصل الاجتماعي تقوم بدور "حارس البوابة" فيما يتعلق بالمعلومات التي يتم الوصول إليها، وبناء على ذلك فهي تفرض على الجمهور أن يكون لديه اهتمامات في مجالات ما ويهمل التفكير في غيرها، ويمكن تحديد الوظائف التي تؤديها نظرية وضع الأجندة، فيما يلي:

- أن عرض وسائل الإعلام لقضية معينة يزيد من وعي الجماهير لتلك القضية، وبالتالي يمكن تمييز القضية الهامة من بين القضايا التي تعرضها وسائل الإعلام.
- تقوم هذه النظرية بترتيب أولويات الجمهور، وذلك للتركيز على قضايا معينة دون أخرى (الحاج، 2020)

ومن خلال ما سبق ذكره؛ يتضح أن نظرية وضع الأجندة هي إحدى النظريات التي تهتم بدراسة العلاقات التبادلية بين وسائل الإعلام والجماهير التي تتعرض لهذه الوسائل، وقدرة تلك الوسائل على تحديد أهمية وأولوية بعض القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها التي تهم كافة قطاعات المجتمع، كما تؤكد هذه النظرية على وجود علاقة ارتباط بين بروز قضية ما في وسائل الإعلام وبروزها لدى الجمهور من خلال تركيز هذه الوسائل على موضوعات بعينها وإهمالها لموضوعات أخرى، مما

يؤثر على اهتمام الجمهور بالموضوعات المطروحة في وسائل الإعلام، وبذلك لم تعد وسائل الإعلام أداة لنقل المعلومات فقط، بل أصبحت إحدى العوامل الرئيسية التي تؤثر في أفكار الجمهور واتجاهاته وسلوكه من خلال طرحها لقائمة من القضايا التي ترتبها وفقا لأهميتها عن طريق انتقاء قصص إخبارية معينة وإغفال قصص أخرى، وبذلك يعتقد الجمهور أن قضية ما هي قضية مهمة لأن وسائل الإعلام تتناولها باستمرار (حسونة، 2015، ص.4).

وعليه؛ اعتمدت الباحثة على نظرية وضع الأجندة كإطار نظري ناظم للدراسة، مع العلم أنه عادة ما تُستخدم هذه النظرية من قبل وسائل الإعلام التقليدية سيما الصحف والتلفزيون، لكن من منظور الباحثة فإن عملية التحديد والتقييد التي تقوم بها شركة فيسبوك هي عملية تأثير على أولويات الجمهور لتحديد اهتماماته، فعملية تقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني من خلال حظر الحسابات وإغلاقها وتقييد النشر هي محاولة لتحديد الأجندة وترتيب أولويات الجمهور من خلال الرقابة على المحتوى الفلسطيني من أجل الخروج بأطر تعمل على تنفيذ أجندة تم التوافق عليها بين شركة فيسبوك والجهات المختصة في دولة الاحتلال – وغالبا ما تكون وحدة السايبر هي المسؤولة عن ذلك – الهدف منها تقديم وترويج محتوى رقمي بحيث يكون داعم لوجهة النظر الاسرائيلية والرواية الصهيونية على حساب الخطاب الفلسطيني ومن هذا المنطلق اعتمدت الباحثة على هذه النظرية.

وتعتقد الباحثة أنه وبحسب نظرية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة) يقوم موقع فيسبوك بتحديد أولويات الجمهور المتلقي من خلال تعريضه لمنشورات تحتوي أخبار وصور وفيديوهات وإعلانات وغيرها من أشكال المحتوى بما يخدم رواية دولة الاحتلال على حساب الرواية الفلسطينية، كما يقوم فيسبوك بتجاهل وإهمال منشورات تدعم القضية الفلسطينية كي لا تحصل على التفاعل والتضامن الدولي من ناحية وعدم تعريف الجمهور المتلقي بمجريات الأحداث على الساحة الفلسطينية.

ووفقا لنظرية ترتيب الأولويات (وضع الأجندة)، يقوم موقع فيسبوك عبر منشورات قد تكون ممولة أحيانا من افراد ومؤسسات صهيونية بإثارة وإبراز قضايا تخدم رواية الاحتلال من شأنها أن تجلب التعاطف والدعم العالمي معه وتقديم دولة الاحتلال بمشهد الدولة الديمقراطية التي تنشد المحبة والسلام، في حين يتم تقديم الفلسطينيين على أنهم مجموعة إرهابيين معادين للسامية ويعملون على محاربة اليهود بناء على اعتبارات أيدولوجية ترتبط باليهودية كديانة على سبيل المثال.

2.2 الإطار النظري:

2.2.1 الحقوق الرقمية

ما هي الحقوق الرقمية؟

يمكن تعريف الحقوق الرقمية على أنها حق الفرد في الوصول واستخدام وإنشاء ونشر محتوى رقمي، واستخدام أية حواسيب أو أجهزة إلكترونية أو برمجيات أو شبكات اتصال دون قيود (الطاهر، 2013).

وتعد الحقوق الرقمية امتدادا لحقوق الإنسان، وهي حقوق معترف بها ومحمية بموجب القوانين والمعاهدات الدولية، حيث أقرت الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان عددا من القرارات التي تنص على أن:"نفس الحقوق التي يتمتع بها الناس في العالم الواقعي، يتوجب حمايتها أيضا على الانترنت"، ويشمل هذا المصطلح الحق في حرية التعبير والحق في الخصوصية والحق في التحرر من الرقابة على الانترنت والحق في الوصول للانترنت، والحق في حماية البيانات، والحق في التجمّع السلميّ وتكوين الجمعيات والمشاركة، والحق في الحرية والأمان على الشخص، والحق في عدم التمييز، وكذلك الحق في الإجراء العادل، والحق في الحرية من الرقابة والحق في استخدام التشفير، وغيرها من الحقوق التي تتكامل مع حقوق الإنسان الأساسية (فطافطة، 2018، ص4).

ومن أجل تنظيم هذه الحقوق وضمان حمايتها أصدرت الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان عدة قرارات غير ملزمة، منها:

- اعتُمد أول قرار لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ذا علاقة بتأثير علاقة الانترنت على حقوق الإنسان عام 2009، إذ أقرّ على:" أهمية ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير وتعزيزه وحمايته" في وسائط الإعلام المختلفة سواء المطبوعة والإذاعة والتلفزيون والانترنت.
- تبنى مجلس حقوق الإنسان قرار تاريخيا، يؤكد على أن نفس الحقوق التي يتمتع بها البشر في الحياة الواقعية يجب أن تكون محمية أيضا على الانترنت، خاصة فيما يتعلق بحرية التعبير ويكون ساري المفعول والتطبيق دونما اعتبار للحدود وبأي وسيلة إعلامية.

- اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرارت (16/21) و(5/24) "المتعلقة بحرية التجمع السلمي وإنشاء الجمعيات، وذكّر الدول بالتزامها بالاحترام والحماية الكاملين لحقوق جميع الأفراد في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات بحرّيّة على شبكة الانترنت وخارجها".

- قرار صدر عام 2016 "يدين التدابير الرامية إلى منع أو تعطيل الوصول إلى المعلومات أو نشرها على الانترنت، ولا بد أن تتصدى الدول للشواغل الأمنية على نحو يتوافق مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان" (فطافطة، 2018).

وبالرغم من قرارات الأمم المتحدة السابقة التي تدعو الدول الأعضاء في المنظمة الأممية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان الرقمية، إلا أنها لا تُعد ملزِمة قانونيا ما يعني أنه يتم تجاوزها باستمرار في العديد من دول العالم سواء من قبل الحكومات أو شركات مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وانستجرام وتويتر ويوتيوب وغيرها.

وفيما يلي تستعرض الباحثة تعريفات بنود الحقوق الرقمية :

1. الحق في التعبير عن الرأي:

إن حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بحيث أنه: " لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية" (الغول، 2006).

وأثناء أحداث الشيخ جراح وما تبعها من تطورات ميدانية في قطاع غزة؛ عمدت شركة فيسبوك إلى إسكات مظاهرات المواطنين الفلسطينيين في شرقي مدينة القدس المحتلة ضد الإخلاء القسري الذي تتعرض له العائلات الفلسطينية من بيوتها في حي الشيخ جراح، من خلال حذف مئات المنشورات والحسابات التي توثق الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأحياء والعائلات المقدسية، وتمت ملاحظة التسارع المتزايد في حجم حالات إزالة المحتوى الرقمي الفلسطيني الذي من شأنه فضح الانتهاكات الاسرائيلية بحق الفلسطينيين.

ولم تقدم شركة فيسبوك أي تفسيرات لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي حول هذه الممارسات. ومن الأمثلة على ذلك، ما حذفه تطبيق "إنستغرام" التابع لموقع فيسبوك من مئات القصص المتعلقة بما يحصل في حي "الشيخ جراح"، ومن ضمنها القصص المؤرشفة، مما يعني قيام هذه المواقع وغيرها من شبكات التواصل الاجتماعي بانتهاك حقوق الفلسطينيين الأساسية ومن ضمنها الحق في التعبير، والحق في حريتي التجمع والتظاهر في الفضاء الرقمي، والتي تعهّد فيسبوك باحترامها، تماشيًا مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (الشيخ جراح: فيسبوك وتويتر تسكتان المتظاهرين، وتحذفان الأدلة، 2021).

2. الحق في الوصول للانترنت:

إن استخدام الانترنت هو حق أساسي من حقوق الانسان كما أعلنه مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة رسميا، وقد مر القرار غير الملزم بالاجماع عام 2016، لكنه لقي معارضة من روسيا والصين والمملكة العربية السعودية، وكذلك من الهند وجنوب افريقيا، كما دعا القرار الى توفير وتوسيع امكانية الوصول الى شبكة الانترنت مع الاهتمام بمعالجة الفجوات الرقمية بين الجنسين، وتعزيز الوصول الى الانترنت للاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، كما نوه القرار بأهمية المجتمع المدني والمشاركة المجتمعية التقنية في العمليات ذات الصلة، وقد بني القرار على بيان سابق للامم المتحدة حول الحقوق الرقمية، وان الانسان يجب ان يتمتع بالحقوق وان تتم حمايتها على الانترنت مثلما هي الحقوق غير المنشورة على الانترنت، وتحديدا حرية التعبير الممنوحة والمحمية وفقا للبند التاسع عشر من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ويستهدف قرار الامم المتحدة تلك الدول والحكومات التي تغلق الانترنت وبدأت باستخدام هذه الوسيلة لإغلاق الانترنت، او مراقبة المواطنين كما لو انها قضية بسيطة (مجلس حقوق الانسان يقرر ان الوصول الى الانترنت حق من حقوق الإنسان، 2016).

وفي الواقع الفلسطيني، يتعرض المواطن الفلسطيني لحاجز يعيقه من الوصول للانترنت بفعل الإجراءات والقوانين الاحتلالية، بحيث ترتبط البنية التحتية للانترنت في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل مباشر بالبنية التحتية الإسرائيلية، وبذلك فهي تسيطر على طيف الترددات وتتحكم بالمنافذ الدولية للاتصالات، كما فرضت على الشركات الفلسطينية الاتصال بالخارج عبر الشبكات الإسرائيلية، كما وفرضت قيودا على بناء الشبكات الفلسطينية في منطقة "ج"، وفرضت على الشركات التواصل فيما بينها

من خلال استئجار سعات من المشغلين الإسرائيليين، بالإضافة إلى منح الشركات الاسرائيلية الحق في بناء وتشغيل شبكات الاتصال في مدينة القدس الشرقية ومنع وصول الشبكات الفلسطينية إليها (مطر وصالحة، 2019).

يضطر الفلسطينيون بسبب انعدام أو محدودية الوصول لشبكة الانترنت الناجمة عن التقييدات الاسرائيلية على بناء بنى تحتية – لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الضفة الغربية – إلى استخدام شبكات تزودها شركات الاتصالات الاسرائيلية خاصة في المناطق المصنفة "ج" وفي مدينة القدس الشرقية المحتلة ومحيطها، وقد أدت قيود دولة الاحتلال إلى خسائر كبيرة ما أدى إلى ارتفاع أسعار خدمة الانترنت للمستهلك، كما أدت التقييدات الاحتلالية على قطاع التكنولوجيا والاتصالات إلى أن تكون القدرة على الاتصال والدمج بين الضفة الغربية وقطاع غزة محدودة (أبو شنب، 2018).

وخلال أحداث أيار استمرت دولة الاحتلال بعرقلة وصول الفلسطينيين لشبكة الانترنت نتيجة لتحكمها بالبنية التحتية لقطاع التكنولوجيا والاتصالات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى فرضها تزويد سكان مدينة القدس الشرقية المحتلة خدمات الانترنت عبر الشبكات الإسرائيلية مما يعني قطعها عنهم خلال ذروة الأحداث بشكل تعسفي وتحت ذرائع وحجج واهية ما يمنع إسكات الصوت الفلسطيني للخارج ونقل ما يجري من قمع بحق العائلات الفلسطينية في الأحياء المقدسية، وفي قطاع غزة عمدت قوات الاحتلال إلى قصف مقاسم الانترنت ومحولات الكهرباء ما يعني تعطل خدمة الانترنت في القطاع وبالتالي الحيلولة دون مشاركة المنشورات والفيديوهات التي توثق الجرائم التي وقعت بحق قطاع غزة وسكانه من قصف وقتل وتهجير وهدم ما يعني مجددا حجب وصول ما يجري من أحداث ميدانية سواء في القدس المحتلة أو في قطاع غزة نتيجة لعرقلة الوصول للانترنت.

3.الحق في الخصوصية:

يقصد بالحق في الخصوصية بشكل أساسي المحافظة على السرية، ومنع التدخل، فيما يعتبر حميمية الشخص وأسراره، عبر حماية بعض البيانات الشخصية، بشكل يمنع انتشار المعلومات التي تكشف الحياة الخاصة، أو تعرضها للانكشاف، وعليه، هنالك اعتداء على الخصوصية، سواء تعلق الأمر، بكشف سر دفين، وإيصاله إلى الآخرين، أم بمراقبة ورصد تحركات، أو بنشر معلومات حساسة، فالضرر واقع في الحالتين: إذ ينتج عن كشف المعلومات في الحالة الأولى، وعن كون الشخص، وضع تحت

المراقبة في الحالة الثانية، وتتمثل الجوانب القانونية، للاعتداء على الخصوصية، عبر استخدام البيانات الشخصية، بطريقة غير قانونية، في عدد من الجرائم، والأعمال غير القانونية، التي يمارسها الأفراد، أو الجهات الحكومية، أو الشركات الخاصة ومنها: التنصت، والابتزاز، واختراق أنظمة المعلومات، والوصول إلى الأسرار المهنية والتجارية، إضافة إلى الرصد غير المشروع لحركة الأشخاص والأموال، من قبل الأجهزة الحكومية، وتكوين ملفات معلومات، دون سبب قانوني، والتمييز العنصري، والعقائدي، والديني (جبور وجبور، 2018).

كما يعني الحق في الخصوصية أن المستخدم له الحق فى أن يقرر بنفسه متى وكيف يمكن للمعلومات الخاصة بالمستخدم أن تصل إلى المستخدمين الآخرين ؛ فلا يجوز التدخل فى شئون الفرد، وعلى هذا النحو؛ ترتبط الخصوصية عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي بضرورة احترام سرية الخصوصية لمستخدمي تلك المواقع، سواء كانت هذه الخصوصية تتعلق بوقائع أو معلومات فى جهاز الحاسوب الشخصي أو الهاتف الذكي أو التي تم تخزينها من قبل المستخدم على مواقع التواصل الاجتماعي والتي يتم اختراقها عن طريق Facebook أو البريد الإلكتروني حيث أن سرقتها أو الاعتداء عليها يعد انتهاكا للخصوصية (المعداوي، 2018).

وتعتدي دولة الاحتلال على الحق بالخصوصية، وتقوم بإخضاع الفلسطينيين لحالة من المراقبة الدائمة عبر وحدة السايبر والتي تمتلك صلاحيات تمكنها من اختراق أجهزة الأفراد واستخراج المعلومات دون أمر المحكمة، كما تتواطأ شركات مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك بتسهيل اختراق دولة الاحتلال وأجهزتها خصوصية المواطن الفلسطيني والتجسس عليه ما ساهم بارتفاع حالات اعتقال سلطات الاحتلال للمواطنين الفلسطينيين على خلفية ما تسميه التحريض عبر فيسبوك (مطر وصالحة، 2019). بحيث مكّن إنشاء المقر الإقليمي لشركة فيسبوك في دولة الاحتلال من مراقبة كل محتوى يتم نشره عبر حسابات المواطنين الفلسطينيين، ما ساعد أجهزة الأمن الإسرائيلية على متابعة آرائهم وتتبعهم على خلفيتها واعتقال البعض منهم وفرض منع أمني على آخرين (شاهين).

4. الحق في عدم التمييز:

يمثل مبدأ عدم التمييز جزءا من أسس سيادة القانون، وكما لاحظت الدول الأعضاء في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى المعني بسيادة القانون، فإن "جميع الأشخاص، والمؤسسات والكيانات، العامة والخاصة،

بما فيها الدول نفسها، يجب أن يحاسبوا وفقا لقوانين عادلة ونزيهة ومنصفة ولهم الحق في أن يتمتعوا بحماية القانون دونما تمييز على قدم المساواة"، وعقدت العزم أيضا على احترام المساواة في الحقوق بين الجميع دونما تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين (المساواة وعدم التمييز)، وتُلزم الفقرة 1 من المادة 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كل دولة طرف باحترام الحقوق المعترف بها في العهد وبضمان هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والخاضعين لولايتها دون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب(اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية/ التعليق العام رقم 18).

وتلعب الحكومات والشّركات الخاصة دورا متزايد الأهميّة في التطبيق المحلي لمعايير حقوق الإنسان، وبناء على ذلك؛ تترتّب على الدّول واجبات لاحترام حقوق الإنسان للجميع وحمايتها دون تمييز، والّتي تشتمل على ضمان تماثل عمل الشرّكات الّتي تعمل في أراضيها، مع مبادئ الأمم المتّحدة التّوجيهيّة بشأن الأعمال التّجارية وحقوق الإنسان، وانطلاقا من كون "فيسبوك"، شركة تتّخذ من الولايات المتّحدة مقرّا لها، وتيسّر أعمالها في كلّ من دولة الاحتلال وفلسطين، فيجب عليها الالتزام بعدم تعريض حقوق الفلسطينيين لمزيد من الانتهاكات من خلال سياسات وممارسات إدارة المحتوى الخاص بها، وأن تضع ضمانات تكفل احترام حقوقهم على منصّاتها (اشتية، 2020).

ويتعرض المحتوى الرقمي الفلسطيني للتمييز بسبب التأثير القوي للمؤسسات الصهيونية والقوى الكبرى في العالم على الشركات التي تدير شبكات التواصل الاجتماعي، إضافة لذلك فإن الشركات التي تقدم الخدمات الرقمية وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي "تميل للطرف الأقوى لأنه يحقق لها مصالحها بالدرجة الأولى"، وبالتوازي مع ملاحقة المحتوى الفلسطيني، هناك إنتاج مكثف باللغة الإنجليزية لفيديوهات ومحتوى إسرائيلي منافي للرواية الفلسطينية يتم تسويقه في مختلف أنحاء العالم (تمييز رقمي ضد المحتوى الفلسطيني على شبكات التواصل، 2020).

وتعد الحرب التي يمارسها موقع فيسبوك ضد المحتوى الرقمي الفلسطيني من خلال حذف حسابات ومنشورات لفلسطينيين أثناء أحداث أيار بدون سابق إنذار وبدون إبداء أسباب هذا الإجراء دليل واضح على انحياز فيسبوك لدولة الاحتلال وانتهاكه لحق عدم التمييز الذي يعتبر أحد مبادئ سيادة

القانون، ويهدف تواطؤ موقع فيسبوك مع دولة الاحتلال إلى اجتثاث الرواية الفلسطينية الهادفة لفضح ممارسات الاحتلال في أحياء شرقي مدينة القدس المحتلة وانتهاكاته على الأرض في قطاع غزة إبان الحرب الأخيرة عليها خلال شهر أيار (مايو) من العام 2021 وذلك لصالح الرواية الإسرائيلية، خاصة وأن موقع فيسبوك يتجاهل الحسابات الإسرائيلية التي تحرض ضد الفلسطينيين وتدعو لقتل الأطفال واعتقالهم وسلب الأراضي الفلسطينية في دليل آخر لانحياز مواقع التواصل الاجتماعي لدولة الاحتلال على حساب الفلسطينيين.

5. الحق في التحرر من الرقابة على الانترنت:

إن الأصل في الحق في التحرر من الرقابة هو أنه لا يخضع أي محتوى على الإنترنت للمنع أو الرقابة، فيما عدا المواد المنافية للآداب العامة أو المحتوى الذي يهدد النظام العام (أي التحريض على الكراهية، والعنف، والإرهاب، وأشكال التمييز والسلوك المتعصب التي تتعدى على سلامة الإنسان وكرامته أو التي تتعرض بالأذى للأطفال والمراهقين (هيومان رايتس ووتش، 2006).

وقالت منظمة "Freedome House" في تقرير لها إن الحكومات في جميع أنحاء العالم تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي بشكل متزايد لمراقبة مواطنيها، وأصبحت توجّه التكنولوجيا نحو الاستبداد الرقمي، وأضافت المنظمة التي تدافع عن الحريات السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وتتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها، أن ذلك أدى إلى تراجع في حرية الإنترنت في جميع أنحاء العالم للعام التاسع على التوالي لغاية إعداد هذا التقرير عام 2019، علاوة على ذلك، تنشر مجموعة من الحكومات أدوات متقدمة لتحديد المستخدمين ومراقبتهم على نطاق هائل، ومكنت مواقع التواصل الاجتماعي من جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات الخاصة بمستخدمي الإنترنت، كما أصبحت عمليات المراقبة الجماعية المتطورة التي كانت في السابق متاحة فقط لوكالات الاستخبارات الرائدة في العالم، ميسورة التكلفة لمجموعة واسعة من الدول بفضل هذه المواقع (كباشي، 2019).

وتشير أبحاث "Freedome House " إلى أن الحكومات القمعية تحصل على أدوات مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي لتحديد التهديدات المتخيلة وإسكات أنماط التعبير غير المرغوب فيه، وحتى في الدول الديمقراطية، ينتشر هذا الرصد الشامل عبر الوكالات الحكومية، ويُستخدم لأغراض جديدة دون

ضمانات كافية، والنتيجة زيادة عالمية حادة في إساءة استخدام الحريات المدنية، وتقليص مساحة النشاط المدني عبر الإنترنت (كباشي، 2019).

تقوم دولة الاحتلال بمراقبة عشرات الآلاف من حسابات الفلسطينيين على موقع فيسبوك فيبحث عن كلمات مثل الشهيد أو الدولة الصهيونية أو القدس أو المسجد الأقصى أو المقاومة وغيرها كما يبحث عن الحسابات التي تنشر صورًا لفلسطينيين قتلتهم دولة الاحتلال أو سجنتهم مؤخرًا، وهكذا يتم تحديد "المشتبه بهم" على أساس التنبؤ بارتكاب العنف وليس على أساس شن هجمة فعلية أو حتى التخطيط لشن هجمة من من أجل اعتقالهم بعد أن تكون قد أخضعت حساباتهم على فيسبوك للمراقبة، كما تفتح المخابرات الإسرائيلية أيضًا حسابات وهمية على فيسبوك لدخول صفحات أخرى على الموقع من أجل التحدث مع الفلسطينيين وانتزاع معلومات خاصة منهم واختراق حساباتهم للوصول إلى معلومات خاصة مثل التوجه الجنسي والحالة الطبية والنفسية والزوجية والمالية ويتم جمع هذه المعلومات لتكون وسيلة ضغط على الفلسطينيين (الناشف وفطافطة، 2017).

وكشفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية عام 2017 أن حكومة الاحتلال بدأت باستخدام نظام الإنذار المبكر الذي يعتمد على منظومة الخوارزميات، ويعرف أيضا باسم الشرطة التنبؤية، ويتلخص الهدف من هذه الخوارزميات في تحديد واستهداف "المهاجم" المحتمل وبالتالي القيام بعمليات الاعتقال التعسفي (فطافطة، 2018).

كما أن اقتحام الحياة الخاصة للفلسطينيين على هذا النحو أمرٌ متيسر لأن البنية التحتية للاتصالات التي تستخدمها شركات الاتصالات والإنترنت الفلسطينية خاضعة لدولة الاحتلال وتسيطر عليها بالكامل ما دفع بدولة الاحتلال بأن تتمادى في مراقبة الفلسطينيين بسبب غياب القيود القانونية والأخلاقية (الناشف وفطافطة، 2017).

6. الحق في حماية البيانات:

يعد الحق في محو البيانات الشخصية من الحقوق المستحدثة في لائحة حماية البيانات الأوروبيةGDPR , وإن كان هذا الحق الذي يعرف أيضا بالحق في النسيان كان معروفا في التشريعات الوطنية الأوروبية منذ مدة طويلة عن طريق ما تضمنته هذه التشريعات من إعطاء الفرصة للأشخاص المدانين في جرائم معينة في محو ماضيهم القضائي وإعادة إدماجهم في المجتمع وبدء حياتهم من جديد، ويتمثل الهدف

الرئيسي في إقرار الحق في المحو يتمثل في إعطاء الأفراد فرصة للتخلص من بعض الأمور التي تسبب لهم مضايقات وتمنعهم من تطوير شخصيتهم بصورة طبيعية وربما تمنعهم في كثير من الأحوال من تكوين علاقات جديدة أو الحصول علي وظيفة معينة أو مسكن خاص بسبب طبيعة الانترنت المعروفة إلى زمن قريب في أنه لا ينسى أبدا، وبالتالي يعد هذا الحق مظهرا من مظاهر سيطرة الفرد علي بياناته الشخصية والتي تعد أحد مظاهر الخصوصية في العصر الرقمي، وإذا كان الحق في المحو يعد أحد مظاهر الخصوصية في العصر الرقمي فإن ممارسة هذا الحق تحكمها ضوابط معينة, فالحق في المحو ليس مطلقا كونه يتداخل مع غيره من الحقوق المتعارضة كالحق في حرية التعبير والوصول إلي المعلومات وهو ما حرصت على توضيحه وتنظيمه اللائحة العامة لحماية البيانات وأيدته أحكام المحاكم وقرارات هيئات البيانات الوطنية(مشعل، 2017).

وحرصت التشريعات المعنية بالخصوصية وحماية البيانات الشخصية على إقرار القواعد المتعلقة بحماية البيانات الشخصية وكذلك على مستوى الدساتير الوطنية، فعلى سبيل المثال نجد أن الميثاق الأوروبي للحقوق الأساسية لم يتطرق لتعريف البيانات الشخصية ولكنه نصّ في مادته الثامنة على أنه لكل شخص الحق في حماية البيانات الشخصية الخاصة به، وبأنه يجب معالجة البيانات بشكل عادل لأغراض محددة وعلى أساس موافقة الشخص المعني أو أي أساس قانوني آخر، ولكل شخص الحق في الوصول إلى بياناته التي جُمعت بشأنه والحق في تصحيحها (مشعل، 2017).

وكنتيجة لسيطرة دولة الاحتلال الكاملة على البنية التحتية لقطاع التكنولوجيا والاتصالات الفلسطينية فإن تبني السلطة الفلسطينية قانونا لحماية البيانات لن يوفر سوى مستوى محدودا من الحماية، مما يعني قدرة سلطات الاحتلال على اختراق ومراقبة الفلسطينيين واستغلال بياناتهم الشخصية على المدى البعيد دون مساءلة.

7. الحق في التجمّع السلميّ وتكوين الجمعيات:

يقصد بالحق في حرية التجمُّع والإنضمام إلى الجمعيات أو تكوينها الحق في الانضمام إلى مجموعة رسمية أو غير رسمية للإنخراط في عمل جماعي، ويشمل هذا الحق، الحق في تشكيل مجموعة أو الانضمام إليها، وقد يشمل "التجمع" الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والنوادي والجمعيات التعاونية والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات الدينية، والأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والمؤسسات أو

حتى تجمعات شبكة الانترنت، وليس هناك من شرط أن تكون الجمعية مسجلة للحصول على حق حرية التجمع، كما لا يجوز للدول الحد من هذا الحق لبعض الفئات على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع أو ظرف آخر (ديفندرز).

ويعتبر الحق في التجمّع السلميّ وتكوين الجمعيات أحد أشكال الحق في حرية الرأي والتعبير، وامتداداً له، وجزءاً لا يتجزأ منه، فهو أحد الطرق المشروعة للتعبير عن الرأي، كما يقصد بهذا الحق قدرة المواطنين على الالتقاء بشكل جماعي بهدف عقد الاجتماعات العامة أو المؤتمرات، أو المسيرات أو الاعتصامات السلمية في أي زمان أو مكان، لتبادل الرأي تجاه القضايا المختلفة واتخاذ مواقف اتجاهها سواء بالتأييد أو الاعتراض، أو الاحتجاج على سياسة معينة (مؤتمر الحق في التجمع السلمي في الأراضي الفلسطينية، 2019).

وفي الأعوام القليلة الماضية، طوّرت حكومة الاحتلال، استراتيجيات تهدف إلى تضييق مساحة حريّة التّجمّع أمام الفلسطينيين على الإنترنت، وبشكل أوسع، حيّز التّعبير عن حقوق الفلسطينيين وانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها دولة الاحتلال، وهذا يشمل تطوير أجهزة حكوميّة وغير حكوميّة، وتجنيد جيوش متصيّدين على الإنترنت، لتقوم بعمليّات ومهمّات علنيّة وسريّة تهدف إلى إزالة المحتوى الفلسطينيّ على الإنترنت والتضييق عليه، ونزع الشّرعيّة عن جهود مناصرة الفلسطينيين، ونشر المعلومات المضلّلة، ويعدّ هذا المجهود الدّوليّ الممنهج لإسكات الفلسطينيين، مسلكا آخر لفرض الاحتلال الإسرائيليّ غير القانونيّ، صُمّم لتعزيز أهدافه السياسيّة، بما يتعارض مع القانون الدّوليّ (اشتية، 2020).

8- الحق في التشفير:

في تقريره الأول يشير المقرر الخاص، المعني بحرية الرأي والتعبير، في مجلس حقوق الإنسان ديفيد كاي، إلى أن التشفير وإخفاء الهوية في الاتصالات الرقمية يستحقان حماية قوية لصون حق الأفراد في ممارسة حريتهم في الرأي والتعبير، كما يشير " ديفيد كاي" أيضاً إلى أن التشفير أصبح أمرا ضروريا للصحفيين والنشطاء والأكاديميين وغيرهم لممارسة مهنهم وحقوق الإنسان الخاصة بهم بحرية، ويوصي أيضاً بعدم إجبار شركات الانترنت الخاصة على تركيب أوجه ضعف في أداة التشفير لتمكين الحكومة

من الوصول إلى المعلومات، لأن من شأن هذا أن يعرض الشبكات الرقمية الخاصة بالشركات لنشاط إجرامي أو لإجراءات دولة معادية، ويوصي بضرورة أن تحمي الدول وتعزز استخدام التشفير باعتباره مسألة أمن رقمي (مفوضية الأمم المتحدة، 2015).

ويُطلق التشفير على عملية تحويل المعلومات من شكلها المقروء أو الواضح إلى شكل لا يمكن معه قراءتها أو معاينتها إلا للمُصرّح لهم بذلك، لضمان السرية لها (منظمة العفو الدولية، 2016)، ويتيح التشفير حماية المعلومات الحساسة سواء في إطار التخزين أو النقل، وعلى هذا النحو فإنه يشكل جزءا هاما في أي نظام مؤمن للاتصالات الالكترونية والتجارة الالكترونية ويسمح بضمان السرية وصحة سلامة البيانات، كما يشكل التشفير أداة أساسية لأمن البيانات في العصر الرقمي وهو أيضا ضمانة لحرمة الحياة الخاصة وسرية المراسلات الالكترونية من خلال أنه يسمح من التأكد من هوية صاحب المراسلة من جهة ومن سلامة هذه المراسلات من جهة أخرى، ويسمح التشفير للأفراد التواصل عبر الانترنت بدون خوف من المراقبة الحكومية للمحتويات التي يتم تبادلها (حسين، 2017).

ونظراً إلى أن الكثير من مراسلاتنا تتم عبر الإنترنت، فإن الحكومات في مختلف أنحاء العالم تعتمد بشكل متزايد على اعتراض الرسائل عبر الإنترنت لرصد أنشطة المستخدمين، ومن هنا جاء نظام التشفير من أجل حماية المعلومات المتاحة في الإنترنت لكن بعض الحكومات لا تريد منا استخدامه، أما الشركات الخاصة بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي كانت قد اتخذت مواقف عامة قوية دعماً للخصوصية وأمن الإنترنت، وبعض هذه الشركات دافعت عن استخدامها لأدوات التشفير في وجه الضغوط التي تتعرض لها من قبل الحكومات، وتحتل شركة فيسبوك وتطبيق ماسنجر وواتس التابعان لها، المرتبة الحادية عشر فيما يخص استخدام نظام التشفير للتعامل مع التهديدات التي لها علاقة بحقوق الإنسان، وتعتمد شفافية أكبر من غيرها في إجراءاتها؛ لكن حتى فيسبوك بإمكانه فعل الكثير من أجل تحسين خدماته، أما شركة "تنسينت" الصينية فصُنِّفت على أنها الأقل استخداماً لإجراءات حماية الخصوصية عند إرسال مستخدميها الرسائل الفورية، تم تأتي بعدها شركة بلاك بيري وشركة سناب شات، ويعتبر تطبيق سيغنال غير الربحي من قبل عدة خبراء في أمن الإنترنت معياراً ذهبياً فيما يخص ضمان أمن البيانات (العفو الدولية، 2016).

وخلال أحداث الشيخ جراح والحرب على غزة الأخيرة، وبسبب قيام موقع فيسبوك بحذف منشورات الفلسطينيين وحظر تعليقاتهم؛ لجأ مستخدمو فيسبوك إلى كتابة منشوراتهم باللغة العربية غير

المنقوطة، أو عن طريق ترك مسافة بين حروف الكلمة الواحدة، كما يحاول البعض أيضا استخدام نفس الكلمات العربية ولكن مع استبدال حرف واحد باللغة اللاتينية، ولجأوا إلى هذه الإجراء للتحايل ولمراوغة خوارزميات فيسبوك التي تقوم سلطات الاحتلال بتزويدها لموقع فيسبوك من أجل حجب المنشورات والصفحات التي تزعم أنها تحرض على العنف والإرهاب، ويعتبر موقع فيسبوك أن هذه المنشورات تتناقض مع قوانين النشر الخاصة بالمواقع (فريد، 2021).

9- الحق في النسيان الرقمي:

جعلت شبكة الانترنت العالم عبارة عن قرية صغيرة على اعتبار أنها أتاحت لكل مستخدم إمكانية الاطلاع على هذه البيانات أو المعلومات من أي مكان وزمان في العالم، وقد تكون هذه المعلومات غير صحيحة أو قديمة أو مغلوطة ؛ مما قد يتسبب فى إلحاق الضرر بالشخص المعني؛ ومن هنا كانت الحاجة ملحة إلى ظهور مفهوم يتسم بالحداثة ألا وهو الحق فى النسيان الرقمي؛ حيث يعتبر من الموضوعات المستجدة الذي يهدف إلى إزالة البيانات أو المعلومات ذات الطابع الشخصي من ذاكرة الإنترنت (المعداوي، 2018).

ومن الضروري الإشارة إلى أن مصطلح النسيان الرقمي صنيعة القضاء الفرنسي، ومحاولة إيجاد تعريف موحد ودقيق للحق في النسيان الرقمي أمر صعب وذلك لأن النسيان هو ظاهرة نفسية طبيعية من أهم خصائص الكائن البشري، هذا فضلاً عن حداثة هذا الحق والخصوصية التقنية والتكنولوجية لشبكة الأنترنت التي تعد البيئة التي يمارس فيها هذا الحق (بن عزة، 2021).

وقد عرفته اللجنة الوطنية للمعلومات والحريات بفرنسا أو ما يعرف ب «La CNIL" بأنه الإمكانية المخولة لأي شخص في التحكم في الآثار الرقمية الخاصة به وفي حياته الرقمية سواء أكانت عامة أو خاصة، وعرفته الكاتبة الفرنسية Maryline Boizard بأنه الامتياز الذي يتمتع به كل فرد بأن لا تكون بعض الأحداث الخاصة به وبعض بياناته متاحة للجميع، كما عرفه القاضي وسيم شفيق النجار بأنه الحق المخول لأي شخص كان قد ارتبط بحدث عام حتى لو كان هو محوره أن يطالب بحقه في نسيان هذا الحدث والاعتراض على تذكر حقبة من حياته، أما الكاتبة الليبية انتصار البرعصي فتقول بأنه حق الأشخاص في مراقبة بياناتهم الخاصة والتحكم في هويتهم الرقمية من خلال السماح لهم بالاطلاع عليها وتصحيحها أو محوها بشكل كامل من الحيز الرقمي (بن عزة، 2021).

وفي الحالة الفلسطينية يصبح الأمر أكثر تعقيدا خاصة مع خضوع الفلسطينيين للمراقبة الدائمة من قبل دولة الاحتلال ويصبح الفلسطيني أكثر عرضة للخطر نتيجة حرمانه من الحق في النسيان الرقمي، وخلال أحداث الشيخ جراح تم بث آلاف مقاطع الفيديو والصور والمنشورات عبر فيسبوك والتطبيقات التابعة له التي توثق انتهاكات دولة الاحتلال بحق العائلات المقدسية المهددة بالتهجير إضافة إلى عدوان جيش الاحتلال على قطاع غزة، وهذه المقاطع وإن قام مستخدمو فيسبوك بحذها عن صفحته الشخصية إلا أنها تبقى مخزنة لدى شركة فيسبوك والتي من الممكن جدا استغلالها ضد مستخدمي فيسبوك الفلسطينيين خاصة وأننا نعلم بتواطؤ فيسبوك مع دولة الاحتلال ضد الفلسطينيين مما يعرضهم لمزيد من المراقبة والملاحقة والاعتقال.

يعمل الانترنت على إعادة تشكيل حياتنا ويديرها، على المستوى الفردي والجماعي والمؤسساتي، ليس فقط من أجل التواصل الاجتماعي، بل امتد للمناحي التعليمية والتجارية والتسويقية والترفيهية والصحية، كما أصبح للرقمنة تأثير واضح على المقاومة والنضال في الدول الخاضعة للاحتلال والدول التي تشهد صراعات مع الأنظمة الحاكمة فيها أو مع الدول المجاورة، ما يؤكد على مدى تأثير الرقمية على كافة مناحي حياتنا في ظل الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم منذ سنوات، ما يقودنا إلى إدراك أهمية حقوقنا الرقمية، وخاصة الحق في حرية التعبير والحق في الوصول للانترنت وكذلك الحق عدم التمييز؛ وهي الحقوق التي سيتم نقاشها خلال هذه الدراسة، ما يقودنا لضرورة فهم كيفية استخدام البيانات سواء من قبل الشركات المعلوماتية أو الحكومات.

10- الحق في الحصول على المعلومات:

يعتبر حق الحصول على المعلومات حقاً من الحقوق والحريات الأساسية التي كفلتها المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي بموجبها يتم إلزام الإدارات العمومية والحكومات بضرورة السماح للمواطنين من الحصول على المعلومات واتخاذ التدابير الكفيلة لممارستهم لهذا الحق (الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة)، ويواجه الجنوب العالمي بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط والجنوب الأفريقي، معايير مزدوجة مقارنة ببقية العالم بحيث تعاني هذه المنطقة من محدودية الوصول إلى بيانات وسائل التواصل الاجتماعي أثناء الأحداث والأزمات السياسية، ويُلزم حق الحصول على المعلومات الحكومات بأن تكون موجودة على شبكة الإنترنت وأن تصدر تقارير

سنوية كما يتيح القانون لكافة الأشخاص الحقيقيين والمعنويين إمكانية طلب الحصول على المعلومات (منظمة smex، 2019).

وخلال أحداث أيار عمد موقع فيسبوك إلى تقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني من خلال إغلاق آلاف الحسابات والصفحات الفلسطينية وكذلك منع المنشورات وحذف التعليقات والمنع من البث المباشر التي تقوم بتوثيق انتهاكات سلطات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني في كافة المدن الفلسطينية بإيعاز من وزارة القضاء الإسرائيلية ووحدة السايبر الاسرائيلية التابعة لها التي تقوم بمراقبة المحتوى الفلسطيني وتقديم آلاف البلاغات لموقع فيسبوك من أجل حجب وإزالة المحتوى الفلسطيني، بدوره يستجيب موقع فيسبوك لهذه الطلبات.

وهذا يعني أن دولة الاحتلال تعمل على انتهاك حق الفلسطينيين في الحصول على المعلومات المتعلقة بالقضايا الوطنية والسياسية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر أصبح أساسيا لحصولهم على المعلومات والأخبار سيما الأحداث الساخنة والآنية على غرار أحداث حي الشيخ جراح والحرب على قطاع غزة من خلال املاءات لموقع فيسبوك بحجب المنشورات وحظر الصفحات والحسابات الفلسطينية التي تعمل على توثيق دولة الاحتلال في المدن الفلسطينية، وبالتالي حجب المعلومات والأخبار المتعلقة بأحداث أيار عن العالم الخارجي ومحاصرة الفلسطينيين رقميا لمنعهم من نقل صورة الأحداث التي تجري في حي الشيخ جراح وفي قطاع غزة مما يؤدي إلى إعاقة وصول الرواية الفلسطينية للجمهور الخارجي.

2.2.2 واقع الرقمية في فلسطين:

تطور استخدام الإنترنت في فلسطين تطوراً ملحوظا، ويُرجع بعض الخبراء سبب هذا التطور إلى حالة الحصار التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، وحاجة الكثيرين للوصول إلى طرق ووسائل بديلة للاتصال المحلي والدولي، وتجاوز الحواجز الجغرافية والعسكرية التي يضعها الاحتلال؛ ما أدى إلى الاعتماد بصورة متزايدة على الاتصال والتواصل الإلكتروني (الانترنت،2020).

وشهد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نقلة نوعية مع بداية عام 2018 بإطلاق خدمات الجيل الثالث وتمكين شركة الوطنية (أوريدو) موبايل من تقديم خدماتها في قطاع غزة، حيث تشير بيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى وجود نمو مطرد في البنى التحتية لشبكة الاتصالات الثابتة،

ترافق مع زيادة استخدام الأسر والمؤسسات لهذه الشبكة والخدمات المرتبطة بها وخاصة خدمة الانترنت (مطر وصالحة، 2019)، الجدير ذكره أن تقديم خدمات الاتصالات بشكل قانوني في فلسطين يقتصر تقريبا على مجموعة الاتصالات الفلسطينية (بال تل)، والتي تتضمن المزود المرخص الوحيد للاتصالات الخلوية، وعلى الرغم من حظر قيام المزودين الإسرائيليين بتقديم خدمات لسكان الأراضي الفلسطينية بموجب اتفاقية أوسلو؛ إلا أنه يقدر أن المزودين الإسرائيليين يشكلون ما نسبته 20% من السوق الفلسطيني(الانترنت،2020).

أكثر من 200% نسبة الزيادة في عدد مشتركي الانترنت فائق السرعة ADSL

تبعا لإحصائيات جهاز الإحصاء المركزي، بلغ عدد المشتركين في خدمة الانترنت بواسطة خطوط الاتصال السريع (ADSL) 363.292 خطا منها 267.573 في الضفة الغربية و 95.719 خطا في قطاع غزة وذلك حتى نهاية العام 2019 (الفلسطيني، 2019)، وبذلك ارتفع إجمالي عدد مشتركي الانترنت فائق السرعة ADSL في فلسطين الى حوالي 363 ألف مشترك في نهاية العام 2019 مقارنة مع حوالي 119 ألف مشتركاً في نهاية العام 2010 بزيادة بلغت نسبتها 205% (الفلسطيني، 2019)، الجدير ذكره أن هذه البيانات لا تشمل القدس الشرقية التي ضمها الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعد احتلاله للضفة الغربية عام1967 (الانترنت، 2020).

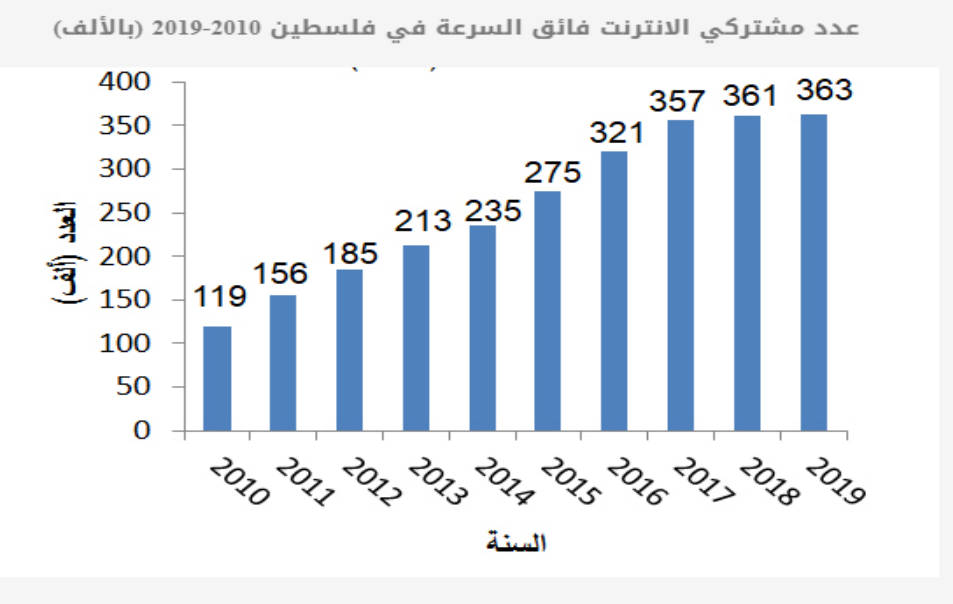

حوالي 4.2 مليون اشتراك في الاتصالات الخلوية المتنقلة

ارتفع عدد الاشتراكات في الاتصالات الخلوية المتنقلة في فلسطين مع نهاية العام 2019 لتصل إلى 4.2 مليون اشتراك، مقارنة مع 2.6 مليون اشتراك في نهاية العام 2010، أي بزيادة نسبتها 63%، وهو ما يظهر جلياً في معدل انتشار الهاتف النقال لكل 100 من السكان حيث بلغ 85 هاتف نقال لكل 100 من السكان في نهاية العام 2019 مقارنة مع 65 هاتف نقال لكل 100 من السكان في نهاية العام 2010 (الاحصاء الفلسطيني، 2021).

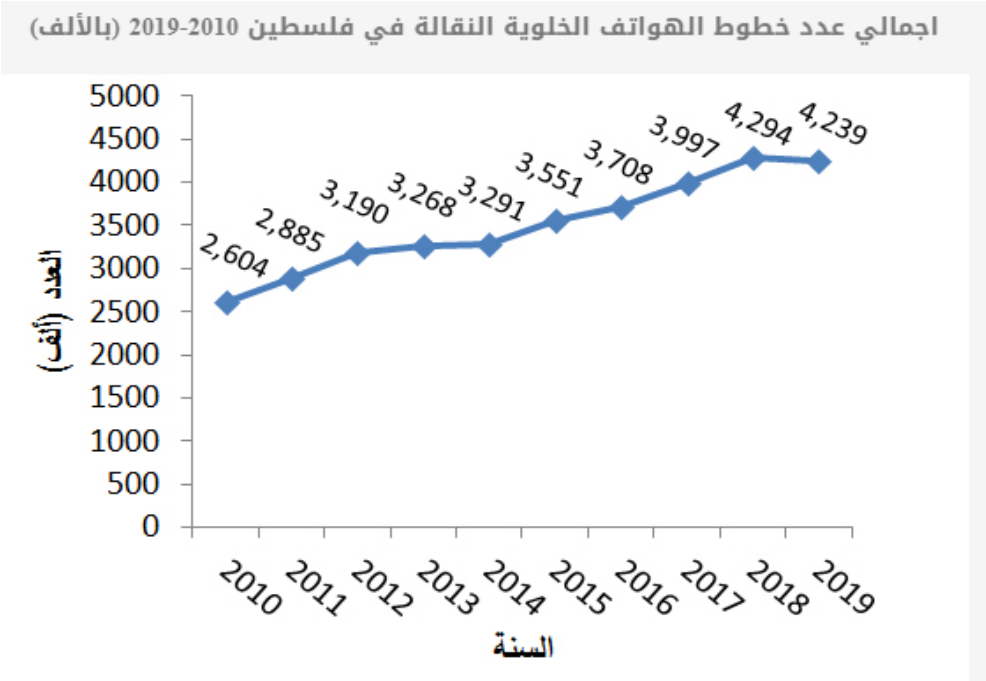

حوالي 80% من الأسر الفلسطينية لديها نفاذ للانترنت في المنزل

أظهرت نتائج المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2019، أن 80% من الأسر في فلسطين لديها نفاذ إلى خدمة الإنترنت في المنزل، بواقع 84% في الضفة الغربية، و73% في قطاع غزة، كما أظهرت النتائج عدم وجود فجوة كبيرة حول توفر خدمة الانترنت لدى الأسر الفلسطينية في المنزل بين الحضر والريف حيث بلغت النسبة 80% في الحضر و81% في الريف، بينما بلغت 75% في المخيمات(الإحصاء الفلسطيني ، 2020).

حوالي73% من الأفراد (10 سنوات فأكثر) يمتلكون المهارات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أظهرت بيانات المسح الأسري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2019 أن حوالي 73% من الأفراد (10 سنوات فأكثر) في فلسطين من الذين استخدموا الحاسوب يمتلكون المهارات الأساسية مثل نسخ الملفات أو المجلدات أو استخدام أدوات النسخ واللصق وإرسال رسائل البريد الإلكتروني، و46% من الأفراد (10 سنوات فأكثر) من الذين استخدموا الحاسوب لديهم المهارات القياسية مثل تثبيت البرمجيات أو تشكيلها أو استخدام الصيغ الحسابية على جداول البيانات (الإحصاء الفلسطيني، 2020).

نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين تتوفر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين، 2019

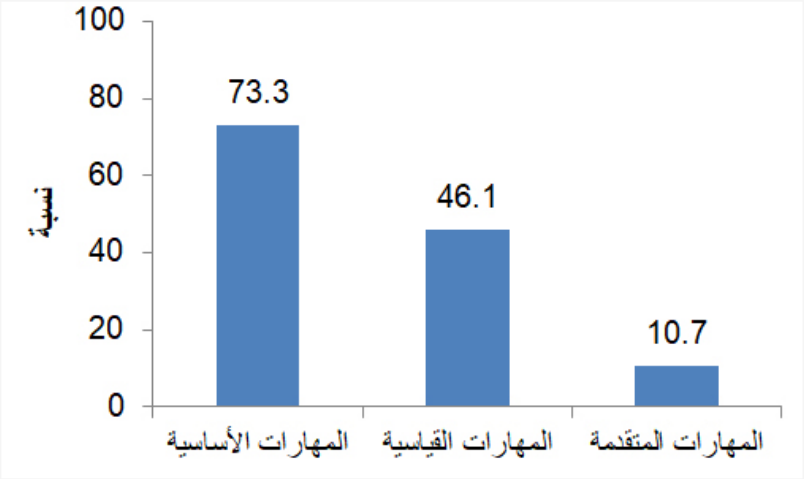

2.2.3 انتهاكات دولة الاحتلال للحقوق الرقمية الفلسطينية

تنتهك دولة الاحتلال حقوق الفلسطينيين الرقمية مثلما تنتهك حقوق الإنسان الأخرى، وتتعرض حريات الفلسطنيين للخطر والتهديد الدائم، حيث يعتقل الاحتلال الاسرائيلي آلاف الفلسطينيين على خلفية تعبيرهم عن آرائهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي – خاصة عبر منصة فيسبوك – في القضايا السياسية وذات العلاقة بالصراع الفلسطيني الاسلائيلي، وفي سبيل ذلك، تطور دولة الاحتلال برامج تقنية وتسنّ تشريعات قانونية لانتهاك حقوق الفلسطينيين الرقمية وتقوم بالتجسس عليهم وابتزازهم.

وتشارك شركات الانترنت العالمية ومواقع التواصل الاجتماعي بالمهمة الاحتلالية وتتعاون مع دولة الاحتلال بشكل علني، إذ تقوم بحذف مئات وآلاف المنشورات وتتبنى الخطاب الإسرائيلي ولا

تعترف بفلسطين، كما أنها تعمل في المستوطنات المقامة في مدن الضفة الغربية ولا تعمل في المدن الفلسطينية، في إشارة واضحة تدل على التمييز الرقمي الذي تمارسه شركات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بين دولة الاحتلال ودولة فلسطين الواقعة تحت الاحتلال.

وتواصل دولة الاحتلال سيطرتها على البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية منذ احتلالها فلسطين عام 1967، ورغم أن دولة الاحتلال عملت على نقل بعض السيطرة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية باستثناء القدس وقطاع غزة بموجب اتفاقية أوسلو، إلا أنها احتفظت بالسيطرة على الجوانب الحاسمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما جعل الفلسطينيين يتبعون لدولة الاحتلال بدلا من السماح لهم بتطوير شبكة مستقلة وبالتالي التمتع بتدفق أكبر للمعلومات، كما أنّها تمنع حقوق الفلسطينيّين الرّقميّة، بما في ذلك قيامها بالإشراف ومراقبة المضامين الفلسطينيّة الموجودة على الإنترنت، وهذه السيطرة الإسرائيلية لم تعق تطور هذا القطاع الهام والحيوي فقط بل سمحت لدولة الاحتلال بإجراء مراقبة جماعية على الفلسطينيين وتقييد وصولهم إلى الحقوق الرقمية، وعلى إثر هذه الهيمنة يضطر الفلسطينيون للاعتماد على دولة الاحتلال لتزويدهم بخدمات الانترنت، ويواجهون تدميرا مستمرا لشبكاتهم وأجهزتها من قبل دولة الاحتلال ما يكبدهم خسائر مادية طائلة إضافة لحرمانهم حقوقهم الرقمية كبقية شعوب دول العالم (أبو شنب، 2018).

يواجه الفلسطينيون ممن يستخدمون الانترنت تحديات عديدة ومترابطة في إطار الرقمية؛ يتمثل التحدي الأول بأنهم يخضعون للقوة العسكرية التي تفرضها دولة الاحتلال، أما التحدي الثاني فيتمثل بسيطرة دولة الاحتلال وتحكمها بالبنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية، فيما يكمن التحدي الثالث في تعرضهم لواحدة من أكبر عمليات المراقبة في العالم، وقد عوّلت دولة الاحتلال على ترسانة من الأوامر العسكرية ذات الصياغة الفضفاضة لتقييد حقوق الفلسطينيين وانتهاكها سيما في الضفة الغربية وقطاع غزة (سمارو وفطافطة، 2021).

تقع على دولة الاحتلال بصفتها قوة احتلالية التزامات قانونية تجاه الفلسطينيين، وتعتبر ملزمة بتنفيذها بموجب قانون الاحتلال والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد وقعت دولة الاحتلال على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1966 وصادقت عليه عام 1991، ومع ذلك أكدت سلطات الاحتلال أن التزاماتها بحقوق الانسان بموجب القانون الدولي ليست

شاملة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتزعم دولة الاحتلال بأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية لا يُطبق خارج حدودها الجغرافية وبالتالي تستثني الأراضي الفلسطينية المحتلة (سمارو وفطافطة، 2021).

وضعت دولة الاحتلال الفلسطينيين تحت كمٍّ هائل من الرقابة والتدخل عبر الانترنت نظرا لتحكمها شبه الكامل بالبنية التحتية للاتصالات، وشهدنا خلال السنوات الأخيرة تحوّل مواقع التواصل الاجتماعي إلى ساحة معركة جديدة للصراع الفلسطيني، وكانت الأحداث التي اندلعت عام 2015 التي تم الاتفاق على تسميتها ب"هبّة القدس" هي نقطة التحول التي أصبح فيها موقع فيسبوك ساحة جديدة للصراع (فطافطة، 2018)، ثم جاءت أحداث الشيخ جراح والعدوان الأخير على غزة من العام 2021 فيما يعرف بحرب أيار لتعزز تواطؤ موقع فيسبوك مع دولة الاحتلال بمحاربة والرقابة على الخطاب السياسي الفلسطيني، وتصاعد خطاب الكراهية والتحريض ضد الفلسطينيين ما يفاقم انتهاكات حقوق الفلسطينيين الرقمية التي حدثت بالفعل ومنعت الناس من ممارسة حقوقهم الأساسية.

وتعرضت الحقوق الرقمية الفلسطينية لانتهاكات تم رصدها وتوثيقها من قبل مراكز وحملات ومؤسسات فلسطينية وعربية وعالمية خلال الفترة ما بين (6–19 أيار 2021) لتؤكد على حجم انتهاك دولة الاحتلال حقوق الفلسطينيين الرقمية ومدى استجابة شركات مواقع التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها فيسبوك لهذه الانتهاكات.

وقد اختارت الباحثة أربعة من الحقوق الرقمية لتركز عليها من خلال هذه الدراسة كونها ترتبط بشكل وثيق ومباشر بتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني، ومن وجهة نظر الباحثة فإن كلا من حق التعبير عن الرأي والحق في الوصول للانترنت والحق في الحصول على المعلومات إضافة للحق في عدم التمييز تتعرض لانتهاك دائم ومباشر من قبل دولة الاحتلال، كما يساهم موقع فيسبوك بتعزيز هذه الانتهاكات من خلال سياساته التي تحد من حرية الفلسطينيين بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم، كما تتبع دولة الاحتلال اجراءات احتلالية بحق الفضاء الرقمي للفلسطينيين تعيقهم من الوصول للانترنت من خلال تحكمها بمقاسمه وسيطرتها على البنية التحتية لقطاع التكنولوجيا والمعلومات، إضافة لعدم سماحها للمقدسيين من التزود بخدمات الانترنت من الشركات الفلسطينية وكذلك اجراءتها الاحتلالية في قطاع غزة وقصف البنى التحتية مما يعني يؤدي إلى قطع التيار الكهربائي وقطع خدمات الانترنت عن المواطنين.

أما فيما يتعلق بحق الحصول على المعلومات؛ فإن فيسبوك يقوم بتطوير خوارزمياته بما يتواءم مع املاءات وطلبات دولة الاحتلال بالتعرف إلى مصطلحات جديدة يستخدمها النشطاء الفلسطينيون ويتم تقديمها على أنها خطاب تحريضي، مما أدى بفيسبوك إلى إزالة وتقييد الحسابات والصفحات الفلسطينية التي تعمل على توثيق انتهاكات دولة الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني خلال أحداث أيار، وبالتالي إعاقة حصول الفلسطينيين على الأخبار والمعلومات المتعلقة بأحداث الشيخ جراح وقطاع غزة ومشاركتها عبر حساباتهم لحصول الجمهور الخارجي عليها مما يؤدي إلى خفض التفاعل مع الأحداث وبالتالي عدم إكساب القضية الفلسطينية التضامن والمناصرة الدولية المنشودة.

وفيما يتعلق بحق التمييز؛ فإنه ونتيجة لمنع موقع فيسبوك منشورات وتعليقات نشطاء وصحفيين وصفحات فلسطينية من الظهور والنشر فترى الباحثة أن سياسات فيسبوك متواطئة ومنحازة مع دولة الاحتلال ضد الفلسطينيين تحت حجج ومبررات مثل التحريض على العنف وخطاب الكراهية بالوقت الذي تسمح فيه لمنشورات إسرائيليين تدعو لقتل الفلسطنيين وإبادتهم خاصة إبان أحداث أيار، كما أنه ومع كل مرة يتعرض الشعب الفلسطيني للإبادة الإسرائيلية، تنشط عملية حذف الحسابات وإخفاء عرض المنشورات من قبل منصات التواصل .

ومن وجهة نظر الباحثة تتقاطع الانتهاكات الإسرائيلية مع سياسات فيسبوك المنحازة لسلطات الاحتلال في الفضاء الرقمي، ومن هنا يتضح ومن خلال نظرية ترتيب الأجندة (وضع الأولويات) أن موقع فيسبوك وبناء على هذه النظرية يمارس عملية تقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني من خلال تحكمه بعملية عرض وإخفاء المنشورات خاصة أثناء ذروة الأحداث الميدانية، كما يتضح ذلك من خلال ملاحظة الفلسطينيين أنه في كل مرة يتعرض فيها الشعب الفلسطيني لعدوان أو انتهاكات على الأرض وغيرها من ممارسات الاحتلال تنشط عملية حذف الحسابات سيما الناشطين والصحفيين الذي يقومون بتوثيق انتهاكات الاحتلال بحق الفلسطينيين، في حين أنها تجاهلت عن عمد منشورات وفيديوهات تحرض على قتل الفلسطينيين والتشجيع على إبادتهم وسلب أراضيهم ونشر خطاب الكراهية ضدهم.

وستستعرض الباحثة فيما يلي الحقوق الرقمية التي يتم انتهاكها بتواطؤ من شركة فيسبوك لتحقيق الاحتلال الرقمي لدولة فلسطين من قبل دولة الاحتلال:

حق التعبير عن الرأي:

قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال السنوات الأخيرة باعتقال عشرات الفلسطنيين على خلفية منشورات لهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبخاصة فيسبوك، وعملت دولة الاحتلال بقمع الفلسطينيين رقميا منذ اندلاع أحداث القدس عام 2015 أو ما تعرف (بالهبّة الشعبية)، بتهمة التحريض، وبلغت الانتهاكات الاسرائيلية للحقوق الرقمية الفلسطينية ذروتها على خلفية أحداث الشيخ جراح وما تبعها من تطورات ميدانية على قطاع غزة فيما يعرف اعلاميا بحرب أيار 2021، إذ نجحت سلطات الاحتلال بالضغط على موقع فيسبوك الذي قام بدوره بإغلاق عشرات الصفحات لناشطين ومؤثرين ومواطنين فلسطينيين، وتأتي هذه الإجراءات من أجل تقييد حرية التعبير عن الرأي.

وبحسب مؤسسات تعنى بحقوق الإنسان وشؤون الأسرى؛ واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي اعتقال الفلسطينيين بسب منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي وبخاصة منشورات فيسبوك واتهامهم بالتحريض وذلك اعتمادا على قوانين عامة جدا وأوامر عسكرية بما في ذلك الانتقاد السلمي للسياسات الإسرائيلية، ومنذ العام 2015 اعتقلت السلطات الإسرائيلية مئات الفلسطينيين واعتقلت عام 2018 نحو 350 فلسطينيا في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية بتهمة التحريض، واعتقلت ما يقارب ال100 فلسطيني عام 2020 بسبب منشورات على منصة فيسبوك، وبلغت الاعتقالات على خلفية النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبخاصة فيسبوك ذروتها خلال النصف الأول من عام 2021 إبان أحداث الشيخ جراح والحرب على غزة(هاشتاغ فلسطين 2019: نظرة عامة حول انتهاكات الحقوق الرقمية للفلسطينيين، 2019)، بحيث بلغت عدد الاعتقالات 115 حالة اعتقال، وصدرت أحكام بحق بعضهم لفترات مختلفة، بينما تم تحويل آخرين إلى الاعتقال الإداري دون محاكمة، واشترطت سلطات الاحتلال على غالبيتهم قبل إطلاق سراحهم الامتناع عن استخدام موقع فيسبوك لفترات تصل إلى عدة أشهر، إلى جانب فرض الغرامات المالية أو الحبس المنزلي، في محاولة لمنعهم من الكتابة والتعبير عن الرأي (مركز فلسطين لدراسات الأسرى، 2021).

بحيث طالت الاعتقالات على خلفية الكتابة على مواقع التواصل الاجتماعي النساء، والأطفال، والصحفيين والناشطين، وقيادات العمل الوطني ونواب المجلس التشريعي، حيث وجهت نيابة الاحتلال لوائح اتهام لبعضهم بتهمة التحريض وصدر بحقهم أحكام مختلفة، تراوحت ما بين عدة أشهر إلى عدة سنوات، في حين حولت آخرين للاعتقال الإداري دون محاكمة، وأمعنت سلطات الاحتلال في انتهاك حقوق من تقوم باعتقالهم إذ تشترط عليهم وقف استخدام مواقع التواصل لفترات تصل إلى عدة أشهر

بجانب الغرامة المالية أو الحبس المنزلي لمنعهم من الكتابة على تلك المواقع (مركز فلسطين: 100 حالة اعتقال على خلفية الكتابة على مواقع التواصل خلال 2020، 2021)

كما عملت دولة الاحتلال منذ عام 2015 على استحداث وزارات ووحدات خاصة للتبليغ عن المحتوى الفلسطيني لشركات مواقع التواصل الاجتماعي؛ ففي ذات العام أنشأت وزارة القضاء الإسرائيلية "وحدة سايبر" خاصة من أجل دعم وحدة "جرائم السايبر الوطنية الإسرائيلية"، والقانون الإسرائيلي "سلطة المعلومات والتكنولوجيا" في وزارة القضاء الإسرائيلية، وتعتبر وحدة السايبر مسؤولة عن إرسال طلبات لشركات التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا مثل فيسبوك وجوجل تستند إلى انتهاكات مزعومة للقوانين المحلية ووفقا للمبادئ التوجيهية والسياسات والأحكام والشروط الخاصة بكل شركة، ورغم إدعاء مركز "عدالة" و"جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" بأنه ليس من حق وحدة "السايبر" أن ترفع طلبات اختيارية تتجاوز هذه المبادئ الإدارية والدستورية بما في ذلك الشفافية والإجراء العادل، إلا أن هذه العمليات لا تزال مستمرة، وكنتيجة للمساعي والجهود الإسرائيلية تمت إزالة كمّ هائل من المحتوى الرقمي الفلسطيني، وفُرضت قيود شديدة على حرية التعبير والرأي من قبل فيسبوك وشركات وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى(اشتية، 2020).

ويعمل السياسيون الإسرائيليون أيضا على توسيع سيطرتهم على المساحات الرقمية التي تتيح للفلسطينيين فرصة التعبير عن آراءهم عبر الانترنت من خلال صياغة قوانين وتشريعات خاصة بمواقع التواصل الاجتماعي، ففي عام 2017 ابتدعت حكومة الاحتلال مشروع "قانون فيسبوك" للضغط على شركات مواقع التواصل الاجتماعي للامتثال للتعريف الإسرائيلي الواسع لمفهوم "التحريض"، والذي يتعارض مع القوانين الدولية لحقوق الإنسان (مبادئ الضرورة، والتناسب والشرعية)، ومن شأن مشروع القانون أن يمنح المحاكم الإدارية في دولة الاحتلال سلطة حجب المحتوى الرقمي الذي تعتبره تحريضا على الانترنت بطلب من الحكومة، بالإضافة إلى تمهيد الطريق إلى اتخاذ إجراءات قانونية ضد شركات مواقع التواصل الاجتماعي التي تنشر محتوى ترى المحاكم الإدارية الإسرائيلية أنه يضر بالسلامة العامة والاقتصاد العام والدولة والبنى التحتية الحيوية بما في ذلك فيسبوك وتويتر وجوجل ويوتيوب، وينطوي على ذلك عواقب قانونية مثل دفع غرامات مالية ضخمة، وقد تؤدي إلى منع هذه المنصات من العمل داخل دولة الاحتلال (اشتية، 2020).

حق الوصول إلى الانترنت:

أقر مجلس حقوق الإنسان التابع للامم المتحدة عام 2011 رسميا ان استخدام الانترنت والوصول إليه هو حق أساسي من حقوق الانسان، كما دعا القرار الى توفير وتوسيع امكانية الوصول الى الشبكة العنكبوتية مع الاهتمام بمعالجة الفجوات الرقمية بين الجنسين، وتعزيز الوصول الى الانترنت للاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتم تمرير القرار غير الملزم عام 2016 لكنه لقي معارضة من روسيا والصين والمملكة العربية السعودية، وكذلك من انظمة ديمقراطية كالهند وجنوب افريقيا، وقد طالبت هذه الانظمة المعارضة الامم المتحدة حذف فقرة في القرار وهي تتحدث عن إدانة بشكل قاطع لا لبس فيه الاجراءات في المنع المتعمد او تعطيل وعرقلة الوصول الى نشر المعلومات وبمنع الحجب التشويش المتعمد لخدمات الانترنت (مجلس حقوق الانسان يقرر ان الوصول الى الانترنت حق من حقوق الإنسان، 2016)، وقبل ذلك أظهر استطلاع للرأي أجراه موقع BBC شمل 27 الف شخص في 26 دولة في انحاء العالم أن أربعة من كل خمسة اشخاص يعتقدون ان الوصول إلى الإنترنت "حق اساسي" من حقوق الانسان (الإنترنت "حق أساسي" من حقوق الإنسان، 2010).

وفي العام 2014 توصل استطلاع "إبسوس" العالمي عن أمن الانترنت إلى أن أغلبية الشعوب أصبحت ترى أن الاتصال بالإنترنت بتكلفة محتملة يجب أن يكون "حقا أساسيا للإنسان"، وبحسب 83 % ممن شملهم المسح فإنهم يعتقدون أن الاتصال بالإنترنت بتكلفة محتملة يجب أن يكون حقا أساسيا من حقوق الإنسان، حيث جاءت النسبة الأعلى لتأييد هذا الرأي من مواطني الدول التي لها تاريخ في الحكم الاستبدادي، ورأى 92% ممن شملهم المسح في مصر ونيجيريا وإندونيسيا وتونس أن الاتصال بالإنترنت يجب أن يكون حقا أساسيا من حقوق الإنسان، في حين قال ذلك 90 في المائة ممن شملهم المسح في الصين (مسح: الإنترنت "حق أساسي" من حقوق الإنسان، 2014).

ووفقا لمنظمة Freedomehousw فإن الحكومات في جميع أنحاء العالم تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي بشكل متزايد للتلاعب بالانتخابات ومراقبة مواطنيها، وأصبحت توجّه التكنولوجيا نحو الاستبداد الرقمي مما أدى إلى تراجع في حرية الإنترنت في جميع أنحاء العالم للعام التاسع على التوالي (حرية الإنترنت في تقرير فريدوم هاوس.. الرقابة على كل شيء، 2019). كما يعيش ثلثا مستخدمو الانترنت في العالم في بلدان ذات شكل من أشكال الرقابة على الانترنت، وتتخذ الضوابط التي

تستخدمها السلطات الوطنية لتقييد الانترنت أشكالا عديدة بدءا من حجب المواقع أو ترشيحها أو الضغط على شركات مواقع التواصل الاجتماعي لإزالة المحتوى الذي تعتبره مثيرا للجدل، كما تسيطر الدول المتقدمة التي تحتكر معظم الإنتاج التكنولوجي على حرية الوصول للانترنت (مطر وصالحة، 2019).

وفي السياق الفلسطيني؛ لا تزال دولة الاحتلال تبسط سيطرتها على جوانب بالغة الأهمية من قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الفلسطيني مما يعيق تطورها، كما يمنع الفلسطينيين من تطوير شبكة مستقلين ما يدفع مفعلي قطاع المعلومات والتكنولوجيا على الاعتماد على المفعّلين الاسرائيليين لتقديم خدماتهم، كما تواصل دولة الاحتلال رفضها لطلبات الفلسطينيين بنشر تكنولوجيا قطاع المعلومات وتكنولوجيات الاتصال الجديدة وبالتالي فإنها تفرض فجوة رقمية تُبقي الفلسطينيين في موقع تنموي متأخر، وفي العام 2018 أُطلقت ترددات الجيل الثالث (3G) بعد مرور أكثر من عقد تقديم طلب فلسطيني أولي لإطلاقها وأصبحت الخدمة متوفرة للفلسطينيين في الضفة الغربية فقط (هاشتاغ فلسطين 2019: نظرة عامة حول انتهاكات الحقوق الرقمية للفلسطينيين، 2019).

وترتبط البنية التحتية للإنترنت في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل مباشر بالبنية التحتية الإسرائيلية وبالتالي تتحكم بالمنافذ الدولية للاتصالات، كما فرضت على الشركات الفلسطينية الاتصال بالعالم الخارجي عبر الشركات الإسرائيلية، وفرضت قيودا على بناء الشبكات الفلسطينية في المناطق المصنفة (ج)، وفرضت أيضا على الشركات التواصل فيما بينها من خلال استئجار سعات من المشغلين الإسرائيليين، بالإضافة إلى منح الشركات الاسرائيلية الحق في بناء وتشغيل شبكات الاتصال في القدس الشرقية ومنع الشبكات الفلسطينية من الوصول إليها (مطر وصالحة، 2019).

وهناك قيود أخرى يفرضها الاحتلال الإسرائيلي تمنع المشغل الفلسطيني من بناء وصيانة البنية التحتية والمعدات في المناطق المصنفة (ج) حيث تشكل هذه المناطق أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية، ولا تستطيع الشركات الفلسطينية بناء أبراج موجات ذات تردد منخفض في مناطق (ج)، ونتيجة لذلك لا يغطي بث أجهزة الإرسال الفلسطينية كافة المدن الفلسطينية بسبب القيود المفروضة على تطوير البنى التحتية ما يضطر المستخدم الفلسطيني للتجوال على الشبكات الاسرائيلية ما يعني عدم قدرة المشغل الفلسطيني على تزويد نحو 100 ألف مواطن فلسطيني مقيم في المناطق المصنفة (ج)، أما في

القدس الشرقية فإن شبكات الاتصال الفلسطينية محظورة بشكل تام من الحصول على تغطية أو وجود نقاط بيع للخدمة (فطافطة، 2018).

ومن العوامل التي تقيد حصول الفلسطيني على الانترنت أن بعض الصحفيين والناشطين الذين يقومون بتغطية الأحداث الميدانية وبسبب تحكم دولة الاحتلال بشبكة الانترنت الفلسطينية قد يلجأون للاستعانة بخدمة الجيل الثالث (3G) التي قد تعمل سلطات الاحتلال على فصلها علما أن هذه الخدمة متاحة بمدن الضفة الغربية دون قطاع غزة التي لا زالت تستخدم ترددات الجيل الثاني.

هذا الأمر قد يدفع بالصحفيين والناشطين والمواطنين للتفكير ببدائل أخرى كاللجوء لخدمة الجيل الرابع المتاحة عبر الشرائح الإسرائيلية لمواكبة الأحداث الميدانية ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وبخاصة فيسبوك والتطبيقات التابعة له لكن هناك من يرفض التعاطي مع الشرائح الإسرائيلية من باب مقاطعة بضائع دولة الاحتلال، خاصة أنه في ظل أحداث أيار شهدت تلك الفترة حملات شعبية واسعة لمقاطعة البضائع الإسرائيلية في مدن الضفة الغربية امتدت للمدن الفلسطينية المحتلة عام 1948 مما يقيد الوصول للانترنت وبالتالي الحيلولة دون توثيق وبث مجريات الأحداث الميدانية عبر فيسبوك وبالتالي إعاقة وصول الرواية الفلسطينية لصالح رواية دولة الاحتلال.

الحق في الحصول على المعلومات:

يعتبر حق الحصول على المعلومات حقاً من الحقوق والحريات الأساسية التي كفلتها المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي بموجبها يتم إلزام الإدارات العمومية والحكومات بضرورة السماح للمواطنين من الحصول على المعلومات واتخاذ التدابير الكفيلة لممارستهم لهذا الحق (الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة)، ويواجه الجنوب العالمي بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط والجنوب الأفريقي، معايير مزدوجة مقارنة ببقية العالم بحيث تعاني هذه المنطقة من محدودية الوصول إلى بيانات وسائل التواصل الاجتماعي أثناء الأحداث والأزمات السياسية.

وخلال أحداث أيار عمد موقع فيسبوك إلى تقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني من خلال إغلاق آلاف الحسابات والصفحات الفلسطينية وكذلك منع المنشورات وحذف التعليقات والمنع من البث المباشر التي تقوم بتوثيق انتهاكات سلطات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني في كافة المدن الفلسطينية بإيعاز من وزارة القضاء الإسرائيلية ووحدة السايبر الاسرائيلية التابعة لها التي تقوم بمراقبة المحتوى الفلسطيني

وتقديم آلاف البلاغات لموقع فيسبوك من أجل حجب وإزالة المحتوى الفلسطيني، بدوره يستجيب موقع فيسبوك لهذه الطلبات.

وقد ساهم ذلك بحجب المعلومات والأخبار المتعلقة بأحداث أيار عن العالم الخارجي وعمل على محاصرة الفلسطينيين رقميا لمنعهم من نقل صورة الأحداث التي تجري في حي الشيخ جراح وفي قطاع غزة وبالتالي إعاقة وصول الرواية الفلسطينية للجمهور الخارجي.

الحق في عدم التمييز:

إن مبادئ عدم التمييز والمساواة هي في قلب حقوق الإنسان وتساعد على الحد من الحرمان على أسس متعددة في مختلف المجالات، فحقوق الإنسان ليست حكراً على مجموعات بعينها، إنما هي للجميع، ولكافة مكونات المجتمع وفي جميع أنحاء العالم، غير أن التمييز لا يزال قائماً تجاه الأقليات الدينية والإثنية والقومية، والأشخاص ذوي الأصول الأفريقية، والسكان الأصليين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين، وكبار السن، والأطفال، والنساء والمثليين والمثليات وثنائي الميل الجنسي ومتغيري الهوية الجنسية وغيرهم من المجموعات (تعزيز المساواة ومكافحة التمييز).

والأصل في أن يكون نشر المحتوى الرقمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي وكذلك الوصول للانترنت أساسا قائما على عدم التمييز بحيث أنه يجب ضمان أن يصل كل مستخدم لمواقع التواصل الاجتماعي وأن يتم نشر المحتوى عبرها دون تمييز (حسين، 2017)، لكن مواقع التواصل الاجتماعي تستخدم تدابير تمييزية وغير عادلة تجاه المحتوى العربي؛ فالهيكل التنظيمي لفيسبوك داخل المنطقة يتحدث عن قضايا منهجية تعكس هذه الثروات الشرقية، ولا تزال هذه الثغرات قائمة، ففي حين تمتلك بلدان مثل دولة الاحتلال وكل الدولة الأوروبية تقريباً رئيساً خاصاً لها في مجال السياسة العامة، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على الرغم من الاختلافات اللغوية، والدينية، والثقافية، تندرج جميعها تحت نظام إدارة واحد، كما أنه بينما يحتفظ فيسبوك بمكتب واسع النطاق في دبي، فإن لديهم مكتباً قُطرياً محدداً في دولة الاحتلال مع مديرة سياستهم العامة جوردانا كاتلر التي شغلت سابقاً منصبي المستشار السياسي لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وموظف الليكود، ولا يوجد موقف مماثل للفلسطينيين أو لأي بلد عربي آخر أو في الشتات (Alimardani & Elswah, 2021).

وفي الحالة الفلسطينية؛ وبحسب تقرير نشرهُ موقع مؤسسة الشبكة "Al Shabbaka"- وهي مؤسسة مهتمة بالقضية الفلسطينية ومقرها كاليفورنيا، في ديسمبر 2020- انحياز شبكات التواصل الاجتماعي بشكل كبير ضد المسلمين عموماً والقضية الفلسطينية خصوصاً، و"هذا ليس بالأمر الجديد عليهم"، بحسب التقرير. بحيث قامت شركة فيسبوك بِحذف مئات الحسابات لصحفيين ونشطاء فلسطينيين بتهمة التحريض على العنف والقتل، في حين أنها سمحت بنشر وتمرير فيديوهات ومنشورات تحرض على قتل واعتقال الفلسطينيين وحرضت على إبادتهم وسلب أراضيهم ونشر خطاب الكراهية ضدهم، وبحسب نفس التقرير فإنّ هذه الحملات الشرسة تأتي وفق مصالح سياسية ومالية بين شركات التواصل الاجتماعي ودولة الاحتلال، وتعتبر هذه المنصات أداة تجسس قوية بيد دولة تحركها كيفما تشاء (الراوي، 2021).

وفي الوقت نفسه اتهم نشطاء ورواد مواقع التواصل الاجتماعي موقع فيسبوك واتهموه بالكيل بمكيالين من خلال تجاهله للصفحات الإسرائيلية التي تروج للعنف وتحرض على الفلسطينيين وتدعو إلى العنصرية والكراهية، بحيث أنه وفقاً لِتقرير قناة "TRT" التركية فقد نشر يائير- نجل رئيس حكومة الاحتلال السابق بنيامين نتنياهو- منشوراً عنصريّاً ضدّ المسلمين على فيسبوك، وكتب وفق ما أكَّدته صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية-: "لن يكون سلام هنا حتى يغادر جميع العرب والمسلمين أرض إسرائيل"، وكتب في منشور آخر: "هل تعلمون أين لا تحدث هجمات؟ في آيسلندا واليابان، وللمصادفة لا مسلمين هناك" (ج.الأيام، 2018).

كما أشار تقرير المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي - حملة- إلى أن مجموعات الإسرائيليين المتطرفين خلال أحداث أيار عملوا على حشد وتنظيم أنفسهم عبر مجموعات "الواتساب" و"التيليجرام"، امتد أثره على أرض الواقع، وأدى إلى استشهاد فلسطينيين، وتعرض غيرهم للأذية، لكن المنصات سمحت لخطاب الكراهية هذا بالبقاء على الإنترنت، كما وثق التقرير خلال نفس الفترة، أكثر من 40 حالة من هذا الخطاب الذي احتوى دعوات لقتل الفلسطينيين والعرب وحرقهم والاعتداء عليهم بشكل مباشر، وعلى الرغم من تمكن المركز من إزالة جزء من هذا المحتوى، إلا أنه لا يزال هذا المحتوى موجوداً، خاصة أن شركات التواصل الاجتماعي وبخاصة موقع فيسبوك لا تقوم بمراقبة خطاب الكراهية والمحتوى العنيف الموجه للفلسطينيين بفعالية (ج.القدس، 2021).

إن التمييز وعدم المساواة في الفضاء الرقمي يؤدي إلى تنامي خطاب الكراهية بين الشعوب أنفسهم وبين الشعوب والحكومات، وفي الحالة الفلسطينية اتضح انحياز شركات مواقع التواصل الاجتماعي وعلى رأسها موقع فيسبوك ضد القضية الفلسطينية، وتصاعدت حالة التمييز هذه إبان أحداث الشيخ جراح والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة خلال شهر أيار من العام 2021 بحيث قام "فيسبوك" بإغلاق مئات الحسابات لصحفيين ونشطاء وافراد ووكالات أنباء فلسطينية بتهمة التحريض على العنف والقتل، كما قامت بحذف مئات المنشورات والفيديوهات والصور التي كانت تهدف لتوثيق انتهاكات دولة الاحتلال بحق العائلات المقدسية المهددة بالتهجير من بيوتها وأيضا حذف الفيديوهات ومنع البث المباشر عبر فيسبوك من قطاع غزة للحيولة دون توثيق عمليات القصف المتواصلة وما خلفته من وقوع مئات الشهداء وآلاف الجرحى ناهيك عن عمليات التدمير بحق البنى التحتية وقصف منازل وعمارات سكنية.

2.2.4 انتهاكات شركة فيسبوك للحقوق الرقمية الفلسطينية

تمارس شركة فيسبوك سياسات تمييزية في التعامل مع المحتوى الفلسطيني المنشور على صفحاتها وذلك بعد خضوعها للمطالبات الاسرائيلية المتكررة ما أدى إلى قيام فيسبوك بحظر آلاف الحسابات الفلسطينية والصفحات الإعلامية المناهضة والفاضحة للسياسات الإسرائيلية وكذلك إغلاق صفحات أفراد ومؤسسات فلسطينيين، إضافة إلى مراقبة وحذف المنشورات التي تنقل ممارسات وانتهاكات دولة الاحتلال بحق الفلسطينيين (مطر وصالحة، 2019).

وتعتمد دولة الاحتلال على موقع فيسبوك لمراقبة المحتوى الرقمي الفلسطيني منذ العام 2016، في هذا السياق أشار مندوب شركة فيسبوك في دولة الاحتلال إلى أن الشركة تعمل بشكل دائم وتتعاون مع أقسام وحدة السايبر في وزارة القضاء والشرطة الاسرائيلية، كما أشار إلى أنه في عام 2017 وافق موقع فيسبوك على 85% من طلبات وحدة السايبر لإزالة محتوى رقمي فلسطيني على اعتبار أنه محتوى مسيء وخطير، كما وصل عدد تلك الطلبات إلى 12351 طلبا بحسب المعلومات التي وفرتها وحدة السايبر، كما تلقت شركة فيسبوك في النصف الأول من العام 2018 ما يقارب 624 طلبا من سلطات الاحتلال لإزالة محتوى وافقت على 73% منها (هاشتاغ فلسطين 2018: نظرة عامة حول انتهاكات الحقوق الرقمية للفلسطينيين، 2019).

وخلال السنوات الأخيرة، تزايد عدد النشطاء الفلسطينيين الذين يشكون من منصات التواصل الاجتماعي المهيمنة وعلى رأسها فيسبوك بسبب قمعها حريتهم في التعبير، وتم توثيق أكثر من 1200 انتهاك ضد المحتوى الرقمي الفلسطيني خلال العام 2020 بزيادة وصلت إلى 20% عن العام 2019، جاءت في مقدمتها شركة فيسبوك بأكثر من 800 انتهاك كحظر النشر والبث المباشر، وإغلاق وحذف حسابات وصفحات، مع التضييق في الوصول والمتابعة وقيود على النشر، وتؤكد هذه المعطيات تصاعد دور الخوارزميات في ملاحقة المحتوى الفلسطيني وحجبه ومنع الوصول إليه على الشبكة (عتمة، 2021). كما بلغ مجمل الانتهاكات التي وثقها مركز حملة خلال عام 2021 نحو 1033 انتهاكا؛ وبلغ عدد الانتهاكات التي مارسها فيسبوك ضد المحتوى الفلسطيني 585 انتهاكا ما نسبته 57% من انتهاكات مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى (مركز حملة، 2022).

وخلال أحداث الشيخ جراح والحرب الأخيرة على قطاع غزة وبالتحديد في الفترة بين (6-19 أيار) تم توثيق ما يزيد عن 500 بلاغ للحقوق الرقمية الفلسطينية واستجابة شركات التواصل الاجتماعي وعلى رأسها موقع فيسبوك لهذه الانتهاكات، وتمت ملاحظة الازدياد اللافت لرقابة وسائل التواصل الاجتماعي على الخطاب السياسي الفلسطيني، حيث تصاعدت كثافة رقابة شركات التواصل الاجتماعي على المحتوى الفلسطيني منذ تاريخ 6 أيار ما أدى إلى إزالة جزء كبير من المحتوى الفلسطيني من المنصات وتعليق حسابات وإغلاق أخرى بالإضافة إلى انتهاكات أخرى، على إثر النشر عن قضية الشيخ جراح، والاعتداءات على القدس المحتلة، ثم لاحقاً عن العدوان على قطاع غزة والاحتجاجات والمظاهرات (ابو كامش، 2021).

كما قامت الجهات المختصة لدى دولة الاحتلال بعقد لقاء مع إدارة موقع فيسبوك وتطبيق وانستغرام التابع له في بداية أحداث حي الشيخ جراح، وتم الاتفاق على مواجهة المحتوى الفلسطيني الذي يحوي ما تصفه سلطات الاحتلال بالإرهاب، ومصطلحات أخرى تحمل كلمات (مقاومة) و(صواريخ) و(شهيد) على سبيل المثال، بحيث أن موقع فيسبوك لديه مجموعة من الخوارزميات تتم متابعتها وتقييدها واتخاذ إجراءات بحق صفحات وحسابات في جميع أنحاء العالم، ويتم تحديث تلك الخوارزميات بين الفترة والأخرى، وتلك الخوارزميات تشمل النشر والصور أو الفيديو أو النص، ومدة التقييد والإجراءات متنوعة منها تقييد النشر أو البث المباشر أو التعليق أو الإعجابات، ويكون التقييد لمدة ما بين أيام إلى أشهر (ج.القدس، 2021).

ونظرا لكون شركة فيسبوك المنصة الأكثر انتشارا بين الفلسطينيين فإن قراراتها بما يتعلق بإدارة المحتوى يمكن أن تؤثر على قدرة ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم على الانترنت وخاصة حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات والوصول للمعلومات وعدم التمييز، ولا يترك إزالة المحتوى الفلسطيني أثارا سلبية على الفرد الفلسطيني فحسب وإنما تؤثر على المجتمع الفلسطيني ككل الذي يجد بمواقع التواصل الاجتماعي وعلى رأسها شركة فيسبوك المساحة الرقمية التي من خلالها يمكنهم إيصال صوتهم وروايتهم للعالم الخارجي على إثر ما يتعرضون لهم من انتهاكات تمارسها بحقهم دولة الاحتلال، كما تجد بهذه المواقع وسيلة هامة للمطالبة بحقوقهم الأساسية (اشتية، 2020).

كما أن لسياسات موقع فيسبوك دور في محاربة المحتوى الرقمي الفلسطيني، بحيث ابتكرت شركة فيسبوك ما يسمى "معايير المجتمع" وهي عبارة عن مجمل " القوانين التي تحدد ما المحتوى الذي سيتم الإبقاء عليه وما الذي ستتم إزالته من فيسبوك" (Zuckerberg, 2018). وتوضع سياسات موقع فيسبوك من قبل فرق تعمل في 10 مكاتب تتواجد في ست دول خارج الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وفي حين سيرورة وضع السياسات في فيسبوك تتضمن التشبيك مع أصحاب المصلحة من أجل فهم وجهات النظر المختلفة حول حرية التعبير إضافة إلى آثار سياسات الشركة على مختلف المجتمعات على مستوى العالم (اشتية، 2020).

إذن؛ فقد بدأت شركات مواقع التواصل الاجتماعي بالتشديد على المحتوى الرقمي الفلسطيني مع بدء أحداث الشيخ جراح ثم الحرب على قطاع غزة على نشطاء وصحفيين ومواطنين عاديين ومسؤولين وشخصيات مناصرة للقضية الفلسطينية سواء فلسطينيين أو عرب، وتلقى موقع فيسبوك خوارزميات جديدة ومحدثة من قبل سلطات الاحتلال بحسب التطورات الميدانية الطارئة على الأرض من أجل محاربتها.

2.2.5 انتهاكات شركة فيسبوك المحتوى الفلسطيني خلال أحداث أيار

منذ بداية شهر أيار ومع انطلاق احتجاجات وتظاهرات العائلات المقدسية في حي الشيخ جراح ضد قرار المحكمة العليا التابعة لدولة الاحتلال الإخلاء القسري من منازلهم شهدت شبكة الانترنت زيادة كبيرة في الرقابة على الخطاب السياسي الفلسطيني إضافة إلى تزايد الأمثلة على الخطاب والكراهية ضد الفلسطينيين بالوقت الذي حظيت العائلات المقدسية المهددة بالإخلاء باهتمام عبر مواقع التواصل

الاجتماعي من قبل الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة عام 48 وكذلك الداعمين العرب والدوليين للقضية الفلسطينية.

وبدأت شركات منصات التواصل الاجتماعي بتاريخ 6 أيار في إزالة المحتوى الفلسطيني من المنصات، دون أسباب، وقد جاءت هذه الحالات بإيعاز من وحدة السايبر التابعة لوزارة العدل الإسرائيلية، التي أبلغت عن آلاف الحالات لشركات التواصل الاجتماعي عبر السنوات الماضية دون أي إجراءات قانونية ودون علم المواطنين أو الفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال، بحيث أنه بتاريخ 13 أيار، التقى وزير جيش دولة الاحتلال بيني غانتس، بشركات التواصل الاجتماعي داعياً الشركات إلى إزالة المحتوى الفلسطيني الذي "يحرض على العنف أو ينشر معلومات مضللة" ومشدداً على أهمية الاستجابة السريعة للنداءات الحكومية الصادرة عن وحدة السايبر وإزالة المحتوى استباقياً، مما يزيد من تكثيف الرقابة (حملة، 2021).

وعلى خلفية الاحتجاجات في حي الشيخ جراح، والحرب الاسرائيلية على قطاع غزة لجأ الفلسطينيون إلى موقع فيسبوك وتطبيق إنستغرام التابع له لتوثيق ممارسات شرطة الاحتلال والمستوطنين وهجماتهم على العائلات المقدسية المهددة بالتهجير، إضافة إلى نشر فيديوهات للاحتجاجات السلمية التي نفّذها نشطاء فلسطينيين، اعتراضاً على التهديد الوشيك بإجلائهم من بيوتهم في حيّ الشيخ جراح، إضافة لتوثيق عمليات القصف التي تعرض لها قطاع غزة وما نجم عنه من وقوع مئات الفلسطينيين منها إبادة عائلات بأكملها، إضافة لنشر صور الشهداء والجرحى في مسعى لتوثيق حجم الدمار الذي خلفه العدوان الإسرائيلي على القطاع، إلا أن مئات المنشورات والحسابات التي توثق هذه الانتهاكات، حُذفت، حتّى بات حجم حالات إزالة المحتوى وتعليق الحسابات التي أبلغ عنها المستخدمون، ووثقتها منظمات حقوقية، دليلاً واضحاً وصريحاً على الاستهداف الممنهج لهذا المحتوى الذي يمثل الرواية الفلسطينية لما يحصل (ماهر، 2021).

ووثق مركز حملة 179 حالة عبر موقع فيسبوك، وتنوعت الانتهاكات التي تم الإبلاغ عنها من مستخدمي موقع فيسبوك لتكون كالتالي: 37% من هذه الحالات كانت لتقييد حسابات على الموقع، و31% من هذه الحالات كانت لإزالة وحذف المحتوى عن الموقع، بينما جاءت 23% من هذه الحالات كتعليق لهذه الحسابات، و9% من النسبة المتبقية تنوعت بين حذف التوثيق، وتحذير الحسابات وتحذير عن منشورات معينة، وتقييد المجموعات والصفحات، ومحاولات اختراق، وتقليل

الوصولية، وإخفاء أوسمة (هاشتاغات)، وإخفاء زر المشاركة عن المنشورات، وانتهاكات أخرى لم يتم تحديدها، أما عن المبررات التي قدمتها شركة فيسبوك للمستخدمين عند وقوع هذه الانتهاكات، فلم تقدم أي مبرر حول سبب الانتهاك الذي تعرض له مستخدمو فيسبوك لما نسبته 47% من الحالات، بينما بررت الشركة 27% من الحالات للمستخدمين أن السبب هو انتهاك معايير المجتمع، و10% من هذه الحالات وصلتهم رسالة تفيد بأن المحتوى المنشور يحتوي خطاب كراهية، أما عن نسبة ال15% المتبقية فوصلتهم أسباب مختلفة، فتنوعت بين إساءة الاستخدام، والمحتوى الحساس، وطلب إثبات هوية، ومؤسسات خطيرة، ومحتوى عنيف، وتحديد العمر، ونشاط غير اعتيادي، وتحرش، ومحتوى مشبوه (حملة، 2021).

ومع بداية شهر أيار من العام 2021 حيث انطلقت احتجاجات العائلات المقدسية على محاولات إخلاء شرطة الاحتلال لها القسري من منازلها في حي الشيخ جراح، وانتشار الاحتجاجات في كافة المدن الفلسطينية ضد الانتهاكات الاسرائيلية؛ تصاعدت موجة من محاصرة مواقع التواصل الاجتماعي وبخاصة فيسبوك للمحتوى الرقمي الفلسطيني الذي كان يعمل على توثيق انتهاكات دولة الاحتلال ضد الفلسطينيين سواء في مدينة القدس المحتلة وفي المدن العربية المحتلة عام 1948 والمدن والبلدات في الضفة الغربية، ولاحقا تصاعد العدوان اللإسرائيلي على قطاع غزة استمر أحد عشر يوما، وقد انعكست أحداث أيار على الفضاء الرقمي وظهر حجم الرقابة الذي تفرضه مواقع التواصل الاجتماعي لا سيما فيسبوك وتطبيق انستجرام التابع له على المحتوى الرقمي الفلسطيني (حملة، 2022).

كما وثق مركز صدى سوشال خلال شهر أيار أكثر من 770 انتهاكاً، تصدر فيسبوك الانتهاكات بواقع 350 انتهاكا، يليه تويتر 250 انتهاكا، انستغرام 100 انتهاكا، تيك توك 50 انتهاكا، واتساب 20 رقما و10 انتهاكات على اليوتيوب، كما تنوعت هذه الانتهاكات بين الحظر الكامل وتعليق بعض الميزات، واغلاق تام للحسابات أو الصفحات أو تقييد وصول المنشورات إلى الجمهور (صدى سوشال، 2021).

3. الطريقة والإجراءات

3.1 منهج الدراسة:

للإجابة عن الأسئلة البحثية والخروج بنتائج الدراسة؛ اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي حيث يقوم هذا المنهج على وصف المشكلة للوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم بها وإستخلاص النتائج والتعميمات، ويعرف هذا المنهج بأنه أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، والتعبير عنها فيعطينا وصفاً رقمياً او كيفياً، حيث يساعد في وصف الظاهرة ويوضح خصائصها عن طريق جمع بيانات ومعلومات عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة (عبيدات، عدس، وعبدالحق، 2001).

3.1.1 أهمية المنهج الوصفي التحليلي

تظهر أهمية المنهج الوصفي التحليلي فيما يلي:

1. للمنهج الوصفي إجراءات منظمة يستطيع أن يتبعها الباحث، وبما يُساعده في اختصار الوقت والجُهد، وبعيدًا عن استخدام الطرق العشوائية.
2. يُساعد الباحثين في جمع المعلومات والبيانات، مع إيجاد وسائل مختلفة لتفسيرها.
3. يمكن للباحث أن يربط بين العلاقات؛ من خلال طرح أسئلة أو وضع فرضيات.
4. يستطيع الباحث من خلاله استخراج النتائج وفقًا لشواهد وقرائن متنوعة.
5. يتَّسم بالاعتماد على الموضوعية في إجراءات الدراسات، مع الابتعاد بشكل كلي عن التحيُّز الشخصي من جانب الباحثين.
6. يمكن استخدامه بالتزامن مع كثير من المناهج العلمية الأخرى، مثل المنهج الكمي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج الاستنباطي... إلخ (مليح والعسولي).

وفي هذه الدراسة يساعد المنهج الوصفي التحليلي بالتعرف على ماهية الحقوق الرقمية، والبحث في دور سياسات فيسبوك في عرقلتها في الحالة الفلسطينية، والوقوف على أسبابها خلال أحداث الشيخ جراح في مدينة القدس والحرب على قطاع غزة خلال العام 2021، ومدى تأثير هذه السياسات على تضييق المحتوى الرقمي الفلسطيني وبالتالي تقييد وصول الرواية الفلسطينية للعالم المتلقي الخارجي وتشويه الخطاب الفلسطيني لصالح الرواية والخطاب الإسرائيليين، وبالتالي ترتيب أولويات الجمهور وفقاً لأجندتها.

3.2 آداة الدراسة:

للإجابة على الأسئلة البحثية اعتمدت الباحثة على المقابلة المعمقة كأداة للدراسة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة لموضوع الدراسة، بحيث قامت بطرح مجموعة من الأسئلة المعمقة بما يستجيب للأسئلة البحثية.

3.3 مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في فئات توزعت على النحو التالي: أكاديميين في مجال الإعلام الرقمي، خبراء في الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي، مجموعة من الصحفيين ومجموعة من النشطاء الاجتماعيين، حقوقيون وعاملون في مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الانسان، والناطق باسم الحكومة الفلسطينية، والسفير الفلسطيني في بريطانيا، وممثل عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وممثل عن نقابة الصحفيين الفلسطينيين، والمدير التنفيذي لشركة الاتصالات الفلسطينية، إضافة إلى مسؤول سابق في شركة فيسبوك.

3.4 عينة الدراسة:

اختارت الباحثة العينة القصدية لإجراء المقابلات معها، وتم اختيار العينة القصدية التي اشتملت على مجموعة من الفئات المختلفة ذات العلاقة في مجال الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي لاعتقاد الباحثة بأنهم الأقدر على الإجابة عن التساؤلات التي تقدم حلول المشكلة البحثية بسبب تخصصهم وخبرتهم في هذا الحقل، إضافة إلى دورهم بالمساهمة بمساعدة الباحثة في سد البحثية لمشكلة

الدراسة والتي لم تتطرق إليها الدراسات والبحوث السابقة في هذا الحقل وصولا للنتائج التي خرجت بها الدراسة.

وتعرف العينة القصدية أو ما يطلق عليها بالعينة غير الاحتمالية، بأنها اسلوب عينة والتي يعتمد اختيار الباحث فيها على موضوع الحكم الموضوعي للباحث وليس على الاختيار العشوائي، كما يقوم هذا النوع من العينات في الغالب على قدرة الباحث أو الإحصائي على الوصول إلى العينة، وتعتبر العينات القصدية عينات غنية بالمعلومات من أجل الدراسة المتعمقة للموقف أو الظاهرة دونما الرغبة أو الحاجة في التعميم (سرحان، 2017)

وتعرف المقابلة بأنها لقاء مباشر يجمع ما بين الباحث، وأفراد العينة التي يراها مناسبة من وجهة نظره؛ للحصول على معلومات تخص موضوع البحث العلمي، ويقوم الباحث بطرح أسئلة تتعلق بموضوع الدراسة على المبحوثين وتسجيل الإجابات ما يساهم في الحصول على المعلومات اللازمة لموضوع الدراسة، وتبدأ المقابلة بعرض الباحث الموضوع على المبحوث ومن ثم طرح الأسئلة عليه بحيث يُترك له الإجابة عن الأسئلة والتعبير عن رأيه فيها دون اعتراض أو مقاطعة أو محاولة توجيهه للإجابة (الزهيري، 2017)

واستخدمت الباحثة المقابلة المعمقة طرحت الباحثة مجموعة من الأسئلة المفتوحة ضمن لقاءات مباشرة مع المبحوثين، في حين اعتمدت على إجراء بعض المقابلات عبر تقنية الزوم مع المبحوثين الذين تعذر اللقاء معهم وجاهيا بسبب العامل الجغرافي ووجود بعضهم خارج فلسطين، وقيود جائحة كورونا.

ومن أجل الحصول على اجابات الأسئلة التي تتناسب مع موضوع الدراسة والأسئلة البحثية التي طرحتها وصولا للحلول المتعلقة بالمشكلة البحثية؛ قابلت الباحثة ما مجموعه 30 مبحوثا موزعين على جميع فئات مجتمع الدراسة، بحيث اشتملت على فئة الأكاديميين في الإعلام الرقمي وعددهم 3 خبراء، وفي مجال مواقع التواصل الاجتماعي وعددهم 4، لاعتقاد الباحثة أن لديهم القدرة على الاجابة عن الأسئلة المطروحة بسبب خبرتهم ومعرفتهم الأكاديمية والعملية، كما قامت بإجراء مقابلات مع ممثلين عن مؤسسات رسمية فلسطينية وعددهم 4 للوقوف على الاجراءات والخطوات العملية التي رافقت انتهاكات فيسبوك خلال أحداث أيار وعما إذا أسفرت عن نتائج قللت من حدة الانتهاكات أم لا، وكذلك قابلت

عاملين في مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالحقوق الرقمية ذات صلة مباشرة مع موضوع البحث وعددهم 8 لمعرفة وجهة النظر القانونية والحقوقية في موضوع الدراسة.

وأيضا قامت بإجراء مقابلات بشكل قصدي مع مجموعة من الصحفيين وعددهم 7، ومجموعة من الناشطين الاجتماعيين وعددهم 3، واختارت الباحثة النشطاء والصحفيين المبحوثين ممن نشطوا عبر فيسبوك خلال أحداث أيار كونهم الفئة الأكثر تضررا من تقييدات فيسبوك خلال تلك الفترة، وعمدت الباحثة إلى اختيار صحفيين من مدينة القدس المحتلة ومن الداخل المحتل وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك أجرت مقابلة مع مدير سياسات سابق عمل في شركة فيسبوك. (انظر ملحق –1– قائمة بأسماء المبحوثين)

3.4.2 صدق أداة الدراسة:

ولقياس الصدق الظاهري لأداة الدراسة وهي المقابلة المعمقة؛ عرضت الباحثة أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين الذين أوصوا ببعض التعديلات والتي أخذت بها الباحثة (انظر ملحق رقم –2– قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين).

عرض نتائج الدراسة

1.1 مقدمة

يستعرض هذا الفصل نتائج الدراسة، والتي تم تصنيفها بحسب عناوين فرعية وفقا لأسئلة الدراسة البحثية. وللإجابة عن السؤال الرئيسي وما تفرع عنه من أسئلة ثانوية قامت الباحثة بتوزيع أسئلة المقابلات المعمقة على الأسئلة الفرعية ثم تحديد الموضوعات بناء على الأسئلة الفرعية التي اتفق عليها المبحوثون والتي اشتملت على فئة الصحفيين والناشطين وخبراء وحقوقيين في مجال الفضاء الرقمي للإجابة على السؤال الرئيسي وهو" **إلى أي مدى ساهمت سياسات فيسبوك في تقييد الحقوق الرقمية للشعب الفلسطيني؟**" وكذلك الإجابة على الأسئلة الفرعية التي انبثقت عنه.

5.1 مساهمة سياسات فيسبوك في تقييد الحقوق الرقمية الفلسطينية

بينت نتائج تحليل المقابلات المعمقة أن هناك إجماع كامل ما بين فئة الصحفيين والناشطين والحقوقيين والخبراء في مجال الفضاء الرقمي، والأكاديميين المختصين في الإعلام الرقمي أن سياسات فيسبوك تعمل على تقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني من خلال حجب وحظر الحسابات الشخصية والصفحات الإخبارية والعادية، وعمل فيسبوك على حجب المنشورات والصور والفيديوهات التي قامت بتوثيق انتهاكات سلطات الاحتلال في حي الشيخ جراح وقطاع غزة، ومنع التعليقات.

انتهاك الحق في التعبير عن الرأي

وهذا يشير إلى مساهمة فيسبوك بالعمل على انتهاك حق الفلسطينيين في التعبير عن آرائهم ونقل صورة الأحداث التي تجري في فلسطين وبالتحديد في مدينة القدس المحتلة، وفيما بعد الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة من خلال حجبها النشاط الرقمي للصحفيين والنشطاء والمواطنين العاديين الذين يعملون على توثيق الانتهاكات الاسرائيلية بحق الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة والضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك انتهاكات المستوطنين بحق فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948. فعلى سبيل المثال أشار الصحفي بكر عبدالحق إلى أن سياسات ومعايير المجتمع الخاصة بفيسبوك تعمل على تقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني من خلال الإجراءات التي قامت بها ضد الفلسطينيين

مثل حذف المنشورات وحذف الحسابات ومنع النشر والمنع من البث المباشر ما يعني أن حق التعبير عن الرأي وإيصال المعلومات والأخبار المتعلقة بالقضية الفلسطينية أصبحت "مهددة ومحفوفة بالقيود".

انتهاك الحق في الحصول على المعلومات

كما اتفق المبحوثون على أن فيسبوك يعمل على إعاقة وصول المحتوى الرقمي الفلسطيني للعالم من خلال حظر وحجب المحتوى الذي يعمل على توثيق انتهاكات دولة الاحتلال بحق الفلسطينيين، ونقل صورة الأحداث الميدانية في مدينة القدس المحتلة وبالتحديد في حي الشيخ جراح والحرم القدسي وكذلك اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية والمدن المحتلة عام 48، وصولا للحرب التي شنتها دولة الاحتلال على قطاع غزة، وهذا يعني انتهاك حق الحصول على المعلومات على اعتبار أن وسائل التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها موقع فيسبوك وتطبيق انستجرام التابع له أصبحت الوسيلة الرئيسية لمتابعة الأخبار، ومعرفة ما يدور من أحداث ميدانية في ظل تزايد اعتماد الجمهور والمتابعين على هذه المواقع ونتيجة لتراجع الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية كمصدر للمعلومات والأخبار.

فمثلا قال الصحفي ضياء حوشية: "في عصر الرقمنة بات الحصول على المعلومة يتم من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وفي فلسطين يتم الاعتماد على فيسبوك بشكل رئيسي للحصول على الأخبار، وبالتالي تمت إعاقة الفلسطينيين والعالم من الحصول على المعلومات المتعلقة بأحداث أيار في ظل قلة متابعته لوسائل الاعلام التقليدية"، وهذا ما أكده تقرير نشره معهد الجزيرة للإعلام بأن ما نسبته 89% من الفلسطينيين يعتمدون على مواقع التواصل الاجتماعي للحصول على الأخبار، تليها المواقع الالكترونية، تليها القنوات التلفزيونية فالإذاعات وأخيرا الصحف المطبوعة (الإفرنجي، 2017)، كما أشار تقرير شركة ايبوك المتخصصة في مجال مواقع التواصل الاجتماعي إلى أن أكثر من 4 ملايين فلسطيني يستخدمون فيسبوك من أصل 4,5 ملايين موصولين بالإنترنت وهي بذلك أعلى نسبة استخدام لمواقع التواصل الاجتماعي (فرانس 24، 2021).

انتهاك الحق في الوصول للانترنت

أظهرت النتائج تبايناً فيما يخص حق الوصول للإنترنت خلال أحداث أيار؛ بحيث اتفق معظم المبحوثين على أنه لم تكن هناك إعاقة للوصول للانترنت، إنما كان هناك تقييد للحسابات والصفحات على فيسبوك وأن الفلسطينيين تتوفر لديهم خدمة الانترنت، فيما أشار عدد من المبحوثين أن هناك بالفعل انتهاك لحق الحصول على الانترنت في قطاع غزة نتيجة لانقطاع التيار الكهربائي وتدمير شبكات الانترنت والاتصالات نتيجة قصف جيش الاحتلال الاسرائيلي ما أعاق الحصول على الانترنت وبالتالي إعاقة وصول المحتوى الفلسطيني للعالم. فمثلا أشار الصحفي هشام زقوت إلى أن جيش الاحتلال عمد على قصف الأبراج في قطاع غزة مما أدى إلى تدمير الشركات المزودة للانترنت، وأدى ذلك لإعاقة عمل الصحفيين لاعتمادهم بشكل كامل على الانترنت، كذلك الصحفيين من نقل الأحداث الميدانية وبثها في قطاع غزة جراء انقطاع الانترنت، وأضاف: "أسوأ ما واجهناه في غزة هو عدم وجود خدمة الجيل الثالث للانترنت".

كما أشار رئيس تحرير المحتوى الرقمي في قناة الجزيرة، أحمد عاشور، أن حق الوصول للانترنت تأثر به الفلسطينيون في قطاع غزة على عكس الفلسطينيين في بقية المدن الفلسطينية بسبب "قيام دولة الاحتلال بتدمير شبكات الكهرباء والاتصالات في قطاع غزة ما أدى إلى انقطاع خدمة الانترنت"، كما أشار منسّق الرصد والتوثيق في مركز حملة، أحمد القاضي، أنه وبسبب هيمنة دولة الاحتلال على قطاع الاتصالات وتحكمها بتنفيذ أعمال البنى التحتية الخاصة بالانترنت يعيق حصول الفلسطينيين على الانترنت إلا بما تسمح به دولة الاحتلال، بدوره؛ أوضح المدير التنفيذي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية، عمار العكر، أن إعاقة الحصول على الانترنت تتم في جزء منها "بحكم وقوعنا في الضفة الغربية، وعدم وجود نقطة ربط للانترنت في غزة بحكم الاحتلال ما يفرض علينا المرور عبر نقاط اسرائيلية وبالتالي فرض المزيد من التقييدات الاسرائيلية على قطاع الاتصالات والانترنت".

أما مدير مركز صدى سوشال إياد الرفاعي فاعتبر أن منع الفلسطينيين من الوصول للانترنت غير وارد، على الرغم من تحكم دولة الاحتلال بشبكات ومنافذ الانترنت، كما أن التداخل في استخدام الشبكات الإسرائيلية من قبل الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء يدحض فكرة منع الفلسطينيين من الحصول على الانترنت، لكن ما يجري هو قيام دولة الاحتلال بمراقبة نشاط الفلسطينيين عبر الشبكة.

انتهاك الحق في عدم التمييز

كما أظهرت نتائج التحليل أن هناك إجماع على انتهاك حق عدم التمييز يمارسه فيسبوك بين المحتوى الرقمي الفلسطيني والمحتوى الرقمي الإسرائيلي نتيجة سياساته غير العادلة تجاه المحتويين؛ ففي الوقت الذي يعمل فيه فيسبوك على حجب المحتوى الفلسطيني بحجة مخالفته سياسات ومعايير المجتمع مثل التحريض على العنف وتشجيع خطاب الكراهية، تتغاضى عن المحتوى الإسرائيلي الذي يحض على التحريض والعنف، فمثلا أشار الصحفي وائل عواد إلى أن فيسبوك تمارس التمييز لصالح المحتوى الرقمي الإسرائيلي على حساب المحتوى الفلسطيني من خلال استجابته للطلبات والبلاغات الاسرائيلية لحجب وحظر الصفحات والحسابات الفلسطينية من ناحية، وبسبب تعامل الخوارزميات مع مصطلحات مثل مقاومة وشهيد على أنها تحرض على العنف في مقابل عدم حجبها للمنشورات التحريضية التي يبثها المستوطنون، وهذا ما أكده تقرير مركز صدى سوشال الذي أشار إلى أن عام 2021 شهد "تعبيرات واضحة عن انحياز عميق من قبل مواقع التواصل الاجتماعي ضد الفلسطينيين"، كما كشف أن إدارة فيسبوك استجابت ل90% من طلبات الاحتلال الموجهة ضد المحتوى الفلسطيني، وبلغت حملة فيسبوك ضد المحتوى الفلسطيني ذروتها خلال شهر أيار وحزيران من العام 2021 تزامنا مع بداية احتجاجات العائلات المهددة بالاخلاء القسري من منازلها في حي الشيخ جراح ولاحقا الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (مركز صدى سوشال، 2022).

كما أشار الناشط أحمد ماهر جودة إلى أن فيسبوك رغم إدعائه بأنه منصة تتيح للجميع فرصة التعبير عن رأيه إلا أن الأمر لا يبدو هكذا بالنسبة للفلسطينيين مقارنة بالاسرائيليين، وأوضح أن فيسبوك منحاز تماما للرواية الإسرائيلية، و"المساحة المتاحة للرواية الصهيونية تتم دون حظر أو تقييد، أو إغلاق حسابات الناشطين والمؤثرين ومناصري القضية الفلسطينية".

كما أكد أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت، د.محمد أبو الرب، عندما تقوم بحذف آلاف المنشورات الفلسطينية سنويا وتقييد مئات الحسابات والصفحات الفلسطينية "بحجة مخالفتها لسياسات فيسبوك ولا تقوم بمثل هذا الإجراء ضد منشورات وحسابات إسرائيلية فهذا يعني أن فيسبوك بذلك حدد تحقيق الإجراء العادل وتحقيق التوازن بين طرفي الصراع"، كما أكد على ذلك أستاذ الإعلام الرقمي في جامعة القدس، د.نادر صالحة، الذي اعتبر أن الأصل في فيسبوك أن "يعامل المستخدمين والمنشورات على قدم المساواة"، وأوضح أن فيسبوك لديه حساسية عالية بالتعامل المحتوى الفلسطيني

من حيث قيامها بتكميم الأصوات الفلسطينية والحد من انتشار المحتوى الفلسطيني بحجة مخالفته سياسات ومعايير المجتمع الخاصة بفيسبوك، في حين لا تطبق هذا الأمر على المحتوى الإسرائيلي الذي يحرض ضد الفلسطينيين.

كما أوضح الخبير بمجال الإعلام الجديد، عبداللطيف نجم، أن التمييز الذي يمارسه فيسبوك ضد المحتوى الرقمي الفلسطيني "واضح وليس بحاجة الى أدلة وبراهين"، وأضاف: "من خلال المتابعة والرصد تم توثيق العديد من الأدلة التي تثبت أن فيسبوك يكيل بمكيالين ويتعامل بازدواجية المعايير بين المحتوى الرقمي الفلسطيني والمحتوى الرقمي الإسرائيلي"، وأعطى مثالا على ذلك بأن ما تسمى وزيرة العدل الإسرائيلية إيليت شاكيد نشرت على حسابها منشورا دعت فيه صراحة لقتل الأمهات الفلسطينيات وحرقهن، وبقي المنشور على صفحتها لفترة طويلة جدا دون أن يتم حذفه، في حين أنه لو ورد مصطلح صهيوني أو مقاومة أو شهيد ضمن منشور فلسطيني يتم حجبه مباشرة.

وتشير هذه النتيجة إلى وعي المبحوثين في أن فيسبوك يمارس التمييز بين المحتوى الفلسطيني والمحتوى الإسرائيلي، كما تشير إلى إدراك المبحوثين حجم معاناة مختلف فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني نتيجة ممارسات فيسبوك بحقهم، وهذا يدل على أن فيسبوك تساهم بشكل كبير بتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني، ما يؤدي إلى إعاقة وصوله للعالم وهذا يشكل انتهاكا واضحا للحقوق الرقمية الفلسطينية وتقييدا لها.

5.2 مساهمة سياسات فيسبوك في تحديد أجندة الجمهور وترتيب أولوياته

أجمع المبحوثون على أن سياسات فيسبوك ساهمت في تحديد أجندة الجمهور وترتيب أولوياته، خاصة وأن فيسبوك من أهم مواقع التواصل الاجتماعي التي يلجأ إليها الجمهور والمستخدمون من أجل الحصول على المعلومات ومتابعة الأخبار، واتفق المبحوثون على أن موقع فيسبوك يتحكم بالمحتوى الذي يتلقاه المستخدمون وفقا لأجندة معينة، من خلال قيامه بتقليل وصول المحتوى الذي يتعلق بقضية أحداث الشيخ جراح ولاحقا الحرب على قطاع غزة، فمثلا أوضح منسق حركة المقاطعة "BDS" محمود النواجعة أن فيسبوك يعمل على تقنين المعلومات التي يريد إيصالها للجمهور الخارجي وبالتالي فهناك "حالة من التحكم بطبيعة المحتوى الذي يصل الجمهور الدولي، وهذا له علاقة بتحديد الأولويات"، كما أشار الصحفي، محمود حريبات، إلى أن المتابعين يتفاعلون مع المنشورات الأكثر تداولا وشيوعا (الترند)،

وخلال أحداث الشيخ جراح والحرب على قطاع غزة تدخّل فيسبوك لمنع المنشورات المتعلقة بهذه القضية، لمنع وصول المحتوى للمتابعين كي لا يتم التفاعل مع هذه القضية وبالتالي إعاقة معرفتهم ما يجري، وأضاف: "بناء على ذلك تستمر دولة الاحتلال بمساعدة من فيسبوك بعدوانها على قطاع غزة وبمحاولة إخلاء العائلات من حي الشيخ جراح".

وأكد أستاذ الإعلام، محمد أبو الرب، أن سياسات فيسبوك "تؤثر بترتيب الأولويات لأن الصفحات التي تنشر المحتوى الفلسطيني تلتقطها خوارزميات فيسبوك باعتبارها تروج للمحتوى الفلسطيني فتقوم بشكل تلقائي بتقليل وصول هذه الصفحات للمتابعين، وعند تقليل وصولها يعني أن فيسبوك أزالها من قائمة المنشورات الأكثر تداولا (الترند)، ولم تعد رائجة وهنا يأتي تلاعب فيسبوك بأولويات المتابعين"، كما أشار إياد الرفاعي إلى أن استخدام النشطاء والمواطنين الفلسطينيين فيسبوك ومواقع التواصل الأخرى لفضح ممارسات وتوثيق انتهاكات دولة الاحتلال لم يرق لسلطات الاحتلال الإسرائيلية وبأنه قد "تمت ترجمة ذلك من خلال إجراءات فيسبوك ومنصاتها الأخرى عبر تقليل نسبة وصول المنشورات والبث المباشر للعديد من الصفحات الكبرى وللعديد من حسابات المشاهير مثل بيلا وجيجي حديد، وحسابات النشطاء عبر فيسبوك مثل الناشطة منى الكرد وعلا حمدان".

وأوضح رئيس تحرير المحتوى الرقمي في قناة الجزيرة، أحمد عاشور، أنه خلال أحداث أيار عمد فيسبوك على تقديم محتوىً ترفيهيا على غير العادة وقلل من تقديم المحتوى الجدي ضمن إطار ما يسمى بالمساحة الآمنة، أما الرئيس السابق للسياسات العامة لشركة فيسبوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أشرف زيتون، فكان المبحوث الوحيد الذي لم يتفق مع هذا الطرح؛ وأشار إلى أن فيسبوك عمل على تقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني من خلال سياسة منهجية متعمدة لكنه فشل بذلك نتيجة وعي وجهود النشطاء الفلسطينيين ومناصري القضية الفلسطينية الذي أدى إلى زيادة انتشار المحتوى الفلسطيني رغم محاولات فيسبوك تقييده.

وتشير هذه النتيجة إلى اتفاق المبحوثين على أن فيسبوك الذي يندرج تحت إطار الإعلام الاجتماعي الجديد يساهم في تحديد أولويات الجمهور المتلقي للمحتوى الذي يقدمه ويساعد في بناء صورا معينة لدى الجمهور وبأنه يعمل على خلق واقع زائف عبر الفضاء الرقمي، ومن هذا المنطلق عمل فيسبوك على تقليل وصول المحتوى الفلسطيني المتعلق بقضية الشيخ جراح والحرب على قطاع

غزة وفقا لأجندة سياسية تخدم دولة الاحتلال وسياساته في سياق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبالتالي تحديد أجندة الجمهور من خلال تقييد المحتوى الفلسطيني والسماح بالمحتوى الآخر.

5.3 تأثير سياسات فيسبوك في تقييد حصول الجمهور الخارجي على المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية

بينت نتائج تحليل المقابلات المعمقة أن التقييدات التي فرضتها سياسات فيسبوك على المحتوى الرقمي الفلسطيني ساهمت إلى حد ما من وصول المعلومات المتعلقة بقضية الشيخ جراح والأحداث الميدانية في قطاع غزة للجمهور الخارجي نتيجة تقييد الصفحات والحسابات، لكن بالرغم من ذلك لم يستطع فيسبوك السيطرة على مئات آلاف الحسابات والصفحات حول العالم التي تنشر محتوى يتعلق بأحداث أيار، كما أظهرت نتائج التحليل أن النشطاء والصحفيين والمواطنين ومناصري القضية الفلسطينية أصبح لديهم هامش أوسع لسرد الرواية الفلسطينية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها فيسبوك، كما شهدت القضية الفلسطينية دعما ومناصرة دولية غير مسبوقة، وبالتالي عمل مناصرو القضية الفلسطينية والمؤثرون والمشاهير من مختلف دول العالم على تبني الرواية الفلسطينية ونشرها بسبب وعيهم وإدراكهم مسألة التقييد الذي يمارسه فيسبوك ضد المحتوى الرقمي الفلسطيني.

فعلى سبيل المثال أشار أستاذ الإعلام في الجامعة العربية الأمريكية، د. شادي أبو عياش، إلى أن قيام فيسبوك بتقييد الحسابات والصفحات سواء بالحظر أو الحذف او المنع من النشر انعكس على إمكانية الحصول على المعلومات والتي اشتملت على الأخبار ونقل الأحداث التي تدور في الشيخ جراح ولاحقا العدوان على قطاع غزة، وأضاف أن المعضلة الأساسية التي واجهت فيسبوك في أنها تتعامل مع مئات الآلاف من المناصرين للقضية الفلسطينية في مختلف دول العالم، مما يعني عدم القدرة على السيطرة على كمّ ضخم من الحسابات وتقييدها، في ظل وجود وعي على مستوى عالمي لمتضامنين عرب وأجانب للقضية الفلسطينية يقومون بتبني الرواية الفلسطينية ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بدوره أشار المحامي ربيع اغبارية من المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في "اسرائيل"– عدالة إلى أنه ليس لديه تقييم مبني على دراسات حول هذا الموضوع لكنه اعتبر أن "عملية إزالة المحتوى تقيد إمكانية الوصول للمعلومات".

أما مستشار الاستراتيجيات الرقمية في الهيئة الأمريكية للإعلام الدولي، عبدالرحيم عبدالله، فتطرق إلى الأثر الإيجابي الذي نجم عن تقييدات سياسات فيسبوك للمحتوى الرقمي الفلسطيني بحيث خرج النشطاء ومناصرو القضية الفلسطينية إلى الشارع للاحتجاج ضد سياسات فيسبوك المناوئة للشعب الفلسطيني، كما أشار إلى أثر إيجابي آخر وهو تصدر المؤثرين والمشاهير الأجانب مشهد الدعم والمناصرة على المستوى الدولي، وكان لهؤلاء دور أهم من مواقف الدول والحكومات والمنظمات الأممية، وأضاف: "عندما ينشر مؤثر مشهور مثل بيلا حديد صورة على انيستجرام وهي ترتدي الكوفية والعلم الفلسطيني فإن القضية الفلسطينية تتحول لشيء لطيف بين أوساط متابعيها الشباب غير المهتمين أصلا بالسياسة، وبالتالي جعلت بيلا حديد فلسطين مقبولة أكثر بين الشباب".

كما أكد على ذلك منسق حركة المقاطعة "BDS" محمود النواجعة، الذي اعتبر أن ارتباط الشعب الفلسطيني مع حركة التضامن حول العالم أصبح وثيقا، وبالتالي فإن "ما يحدث في الشارع الفلسطيني ينعكس على المستوى الدولي مما يعني زيادة التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية مما يعني زيادة الضغط على برلمانات وحكومات هذه الشعوب للضغط على حكومة الاحتلال لوقف المجازر ضد قطاع غزة وكذلك منع الانتهاكات والتطهير العرقي في حي الشيخ جراح"، وأشارت نور نصار ممثلة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مجال المحتوى الرقمي إلى أن التضامن والتعاطف الرقمي مع القضية الفلسطينية أثبت عدم نجاح مساعي دولة الاحتلال بمساعدة فيسبوك بتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني، على الرغم من "ممارسة فيسبوك كافة أنواع الانتهاكات بحق المحتوى الفلسطيني الرقمي مثل تقييد الوصول وحذف المنشورات، وبالتالي ساهمت بشكل كبير على نقل الواقع الفلسطيني للجمهور الخارجي بالرواية الإسرائيلية المغلوطة حيث عملت دولة الاحتلال على شن حملات تضليل ونشر اخبار كاذبة خلال أحداث أيار".

أما مستشارة المناصرة في مركز حملة، منى شتية، فأشارت إلى أن تقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني يؤدي إلى الحد من حصول العالم الخارجي على المعلومات مما يؤثر بشكل سلبي على تشكيل الرأي العام وآلية نشر الأخبار حول مجريات الأحداث في حي الشيخ جراح وقطاع غزة وبقية المدن الفلسطينية في تلك الفترة، في المقابل هذا يعني انتشار البروبوجاندا الإسرائيلية لأن غياب الرواية الفلسطينية يؤدي إلى سيادة وظهور وانتشار الرواية الاسرائيلية حتى تملأ الفراغ بالوقت الذي يتساءل فيه الناس عن مجريات الاحداث في هذه المنطقة، وأضافت: "هذا بدوره يؤثر بشكل سلبي على زيادة انتشار

الصورة النمطية عن الفلسطينيين بسبب وجود ماكنة إعلامية اسرائيلية تقوم بنشر المعلومات التي تريد ايصالها للعالم، وتقوم بتنميط الفلسطينيين بالطريقة التي تريدها عبر فيسبوك".

وتشير هذه النتيجة إلى أن سياسات فيسبوك حدت من إيصال صورة الأحداث في حي الشيخ جراح ولاحقا في قطاع غزة ما أدى لتقييد حصول العالم الخارجي على المعلومات والأخبار، لكنها ساهمت بشكل إيجابي على حصول الجمهور الخارجي حول العالم على معلومات أكثر حول القضية الفلسطينية بسبب رغبتهم بمعرفة ما يجري في فلسطين في ظل إدراك وانتباه الرأي العام العالمي لممارسات فيسبوك ضد المحتوى الرقمي الفلسطيني، بالتالي فإن فيسبوك ساهم بدون قصد بإيصال الرواية الفلسطينية إلى العالم الخارجي أكثر مما كان عليه الوضع سابقا بحسب تحليل المبحوثين.

5.4 مدى تساوق سياسات فيسبوك مع أجندة دولة الاحتلال

بينت نتائج تحليل المقابلات المعمقة أن هناك اتفاقا على أن فيسبوك ومن خلال سياساته يتساوق مع أجندة دولة الاحتلال، وبعضهم ذهب إلى اعتبار الأمر تواطؤاً وانحيازا مع دولة الاحتلال، على اعتبار أنه وبسبب قيام فيسبوك بإزالة وحذف الحسابات والمنشورات والتعليقات وغيرها من أشكال التقييد بحق المحتوى الرقمي الفلسطيني وبالمقابل عدم قيام فيسبوك بأي إجراء مماثل بحق المحتوى الرقمي الاسرائيلي هو بحد ذاته انحياز وتواطؤ، فضلا عن أن فيسبوك تستجيب لآلاف الطلبات والبلاغات والتقارير التي تردها من وحدة السايبر الاسرائيلية التي تطلب حجب المحتوى الفلسطيني خاصة أوقات الذروة ميدانيا على غرار أحداث الشيخ جراح والحرب على قطاع غزة وما تخللهما من انتهاكات لدولة الاحتلال بحق المدن والبلدات الفلسطينية وكذلك الاعتداء على المواطنين الفلسطينيين واعتقال العشرات منهم على خلفية النشر على فيسبوك بتهمة التحريض عبر مواقع التواصل الاجتماعي والتخطيط للقيام بعمليات "إرهابية".

كما اتفق المبحوثون على أنه بالرغم من إنكار فيسبوك بالتنسيق المسبق مع دولة الاحتلال لحجب وتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني إلا أن الدلائل على أرض الواقع تشير إلى أن هناك تنسيق وتعاون فيما بين شركة فيسبوك ودولة الاحتلال في هذا الشأن، كما أن فيسبوك تخضع للضغوطات الإسرائيلية داخل دولة الاحتلال، وكذلك لضغوطات اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية لحجب وإزالة المحتوى الرقمي الفلسطيني وتغييب الرواية الفلسطينية مقابل إبراز وتسويق الرواية الاسرائيلية هو بحد ذاته تواطؤ وانحياز واضح تتم ملاحظته بشكل دائم وبلغت ذروته أثناء أحداث أيار.

فعلى سبيل المثال؛ أشار د. شادي أبو عياش إلى أن فيسبوك بخضوعه للضغوطات الاسرائيلية خلال أحداث الشيخ جراح والحرب على قطاع غزة تكون قد خالف أحد مبادئه بحيث يدعي فيسبوك أنه منصة حيادية لكنه بالمقابل يناقش المحتوى الفلسطيني مع دولة الاحتلال ويرضخ لضغوطات الحكومة الاسرائيلية ويستجيب لطلباتها بتقييد الحسابات والصفحات الفلسطينية، كما أوضح عبدالرحيم عبدالله أن ما يقوم به فيسبوك أكثر تعقيدا من التواطؤ مع دولة الاحتلال، فهناك "جملة عوامل تتآلف مع بعضها التي تؤدي إلى خلق نوع من المظلومية على المستوى القانوني، والمستوى التقني بمعنى انحياز المبرمجين الذي يظهر ينعكس على الخوارزميات، وكذلك العامل البشري بشيوع النظرة الإرهابية للفلسطيني".

كما أكد الناشط الاجتماعي عيسى عمرو أن "هناك اتفاق مسبق بين جيش الاحتلال وشركة فيسبوك" ونتيجة لهذا الاتفاق يستجيب موقع فيسبوك لطلبات الجيش الإسرائيلي، ونوّه أن خطورة هذا التواطؤ بقيام فيسبوك بالاستجابة لطلبات الجيش الاسرائيلي كقوة عسكرية وليس فقط الخضوع لإملاءات وزارة القضاء الإسرائيلية، وأشارت الصحفية مرام مسلّم إلى تواطؤ فيسبوك مع دولة الاحتلال ليس بالأمر الجديد، ففيسبوك يدعم أجندة دولة الاحتلال منذ سنوات، ويتبنى الخطاب الإسرائيلي، واعتبرت أن تحديد موقع المستخدمين الفلسطينيين على أنه في "إسرائيل" وعدم اعترافه بفلسطين ككيان هو بحد ذاته انحياز وتبنٍّ للرواية الإسرائيلية.

أما عمار العكر، فرأى أن فيسبوك أتاح للفلسطينيين المجال لإيصال الرواية الفلسطينية للعالم خلال أحداث أيار على الرغم من قيامه بتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني الذي يعتبره فيسبوك مخالفاً لمعاييره وسياساته الرافضة للعنف وخطاب الكراهية والتحريض وغيرها، ورفض اعتبار اجراءات فيسبوك بأنها تواطؤ بل يرى أن هناك تقصير من قبل الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في هذا المجال وبأن دولة الاحتلال تعاطت مع الأمر بطريقة أكثر ذكاء وعملت على استغلال علاقاتها داخل الولايات المتحدة لممارسة ضغوطات أحيانا على فيسبوك لتسويق روايتها للعالم.

وتشير هذه النتيجة إلى توافق المبحوثين على أن سياسات فيسبوك تتساوق مع أجندة دولة الاحتلال من خلال رضوخها للإملاءات الاسرائيلية بإزالة وحذف المحتوى الرقمي الفلسطيني للحيلولة دون وصول الرواية الفلسطينية للعالم لإدراك دولة الاحتلال دور وأهمية مواقع التواصل الاجتماعي في الحرب على الرواية، كما تشير هذه النتيجة إلى أنه رغم إنكار فيسبوك التنسيق مع سلطات الاحتلال أو

الاجتماع مع قادته إلا أن التلاعب بالخوارزميات والتعاطي مع اللغة العربية بغباء مثل عدم فهم المقصود منها هي مبررات وحجج تؤدي بالنتيجة لتشويه الرواية الفلسطينية، بالمقابل عدم التعاطي مع اللغة العبرية بنفس المقياس هو تساوق يؤدي لانتشار الرواية الإسرائيلية، وهذا ما أشار إليه مركز صدى سوشال في تقريره السنوي ، بحيث أكد على أن هناك تواصلا مباشرا بين وزراء في حكومة الاحتلال مع ادارة موقع فيسبوك أبرزها اجتماع ما يسمى وزير القضاء جدعون ساعر مع إدارة فيسبوك، والتي تبعها إغلاق إدارة الموقع لحساب شبكة قدس الإخبارية (مركز صدى سوشال، 2022).

5.5 مساهمة فيسبوك في تسويق وجهة النظر الإسرائيلية

أظهرت نتائج تحليل المقابلات المعمقة أن هناك تباينا في الأثر الذي ساهمت فيسبوك بإحداثه في موضوع الرواية؛ وتباينت آراء المبحوثين بين مؤيد ومعارض لتأثر الرواية الفلسطينية بشكل سلبي أو ايجابي لصالح الرواية الإسرائيلية، بحيث اعتبر عدد من المبحوثين أن تقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني من قبل فيسبوك أدى إلى تغييب الرواية الفلسطينية نتيجة تقييد وحجب المحتوى الفلسطيني وبالتالي إعاقة الوصول للمعلومات ومنع نشر الأخبار التي توثق انتهاكات دولة الاحتلال في مدينة القدس (حي الشيخ جراح والمسجد الأقصى) والحرب التي شنتها على قطاع غزة وما خلفته من خسائر بشرية ومادية وهدم للمنازل والأبراج السكنية وغيرها من الانتهاكات على الأرض، أدى إلى إعاقة وصول الرواية الفلسطينية للعالم، بالمقابل سمح فيسبوك بانتشار الرواية الإسرائيلية والتركيز على إظهار دولة الاحتلال بمظهر الضحية التي تتعرض لقصف الصواريخ من غزة، وتصوير الفلسطيني على أنه إرهابي ويحرض على الإسرائيليين، إضافة لفرض مستخدمي فيسبوك نوعا من الرقابة الذاتية على منشوراتهم وابتعادهم عن مشاركة الأحداث الميدانية على حساباتهم على فيسبوك خوفا من تقييد حساباتهم ما يعني تراجع النشر حول القضية الفلسطينية وبالتالي تغييب الرواية الفلسطينية الذي يخلق مساحة من الفراغ التي استغلتها دولة الاحتلال لنشر روايتها الزائفة والمضللة.

أما الجزء الآخر من المبحوثين فكان أكثر تفاؤلا فيما يخص الرواية الفلسطينية؛ بحيث أن فيسبوك بالرغم من التقييدات التي مارستها ضد المحتوى الفلسطيني إلا أنها أتاحت المجال لوصول الرواية الفلسطينية إلى الرأي العام العالمي لعدة أسباب وهي: أولا، حملات المناصرة والتضامن الدولي التي شهدتها القضية الفلسطينية إبان أحداث أيار لم تكن مسبوقة، وقام الكثير من المشاهير والنشطاء والمؤثرين الأجانب بتبني الرواية الفلسطينية ونشرها على حساباتهم على مختلف مواقع التواصل

الاجتماعي، ثانيا، استخدام النشطاء والصحفيين والمواطنين الفلسطينيين لمواقع وتطبيقات أخرى مثل تيك توك كان له أثر إيجابي بانتشار الرواية الفلسطينية ودحض الرواية الإسرائيلية، ثالثا، أدت تقييدات فيسبوك على المحتوى الفلسطيني لخلق حالة من ردة الفعل العكسية لدى الفلسطينيين ومناصري القضية الفلسطينية لابتكار أدوات للتحايل على خوارزميات فيسبوك وهذا أدى بالرأي العام العالمي للبحث للاطلاع على مجريات الأحداث في الشيخ جراح وهو ما نتج عنه تدويل قضية الشيخ جراح وكسب المزيد من المناصرين والمتضامنين الأجانب.

فعلى سبيل المثال؛ اعتبر السفير الفلسطيني لدى بريطانيا، حسام زملط، أن وصول الرواية الفلسطينية كان من الممكن أن يتم بشكل أفضل لولا سياسات فيسبوك التي عملت على تقييد المحتوى الفلسطيني، بدوره؛ أشار رئيس مؤسسة قامات لتوثيق النضال الفلسطيني أنس الأسطة إلى أن انحياز سياسات فيسبوك إلى الرواية الاسرائيلية أدى إلى دحض الرواية الفلسطينية، كما أعرب إياد الرفاعي عن خشيته من أن يصبح هناك أثر طويل الأمد حدث على الإطار المرجعي للمستخدم الفلسطيني الذي يخشى على تواجده الرقمي عبر فيسبوك، وبالتالي يمتنع عن التفاعل مع الأحداث الوطنية والميدانية خوفا على إرثه الرقمي في فيسبوك مما يؤدي إلى تراجع الرواية الفلسطينية لصالح الرواية الإسرائيلية.

كذلك لم يبدُ مستشار الاستراتيجيات الرقمية في الهيئة الأمريكية للإعلام الدولي، عبدالرحيم عبدالله، متفائلا بنجاح وصول الرواية الفلسطينية للعالم الخارجي ما يعني أن وصول الرواية الإسرائيلية كان أكثر نجاحا، واعتبر أن الفلسطينيين حققوا انجازا عبر الفضاء الرقمي أثناء أحداث أيار بالشكل السطحي للأشياء لكن سرعان ما تراجع هذا الظهور بعد نهاية الأحداث، وأشار إلى أن فيسبوك قادر برمجيا على "خلق ما يسمى بغرف الصدى، بمعنى إن لم يكن المستخدم مهتما أصلا بالقضية الفلسطينية؛ فلن تظهر لديه المنشورات التي تتحدث عن قضية الشيخ جراح والعدوان على قطاع غزة، وفيسبوك لا تعطي جميع مستخدميها نفس المحتوى، وبالتالي فإن كثافة الهاشتاغات أثناء الأحداث لم يقدم شيئا للرواية الفلسطينية"، وأكد على ذلك محمد أبو الرب الذي اعتبر أن النشر والتفاعل مع الأحداث في فلسطين غالبا هو "موسمي"، وأضاف:" المضامين على فيسبوك التي تتحدث عن القضية الفلسطينية هي أصلا مقيدة من الوصول، وإن وصلت فتكون بشكل موسمي بمعنى أن الرواية الفلسطينية استطاعت الوصول أثناء أحداث الشيخ جراح، أما الآن نكاد لا نشاهد هاشتاغ فلسطيني واحد".

أما الناشط أحمد ماهر جودة فاعتبر أن ما حصل جراء تقييدات فيسبوك أشبه "بالضغط الذي يولد الانفجار"، وأن محاولات دولة الاحتلال بالضغط على فيسبوك لتسويق الرواية الاسرائيلية وطمس الرواية الفلسطينية لم تنجح نتيجة لجهود الناشطين والمستخدمين الفلسطينيين والمتضامنين من مختلف دول العالم والتي أدت بالنهاية لوصول الرواية الفلسطينية والحد من انتشار الرواية الاسرائيلية الكاذبة، وأوضح أشرف زيتون أنه بالرغم من التقييد على المحتوى الرقمي الفلسطيني إلا أنه يحقق النتائج التي سعت دولة الاحتلال لتحقيقها بالتعاون مع فيسبوك، وأضاف:" أصبحت هناك ردة فعل عكسية أدت إلى انتشار المحتوى الفلسطيني بطريقة أوسع، وأدت إلى فضح تواطؤ وتعاون شركة فيسبوك مع السلطات الإسرائيلية المعنية بهذا الموضوع".

كما أكد رئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين محمد اللحام أن القضية الفلسطينية هي قضية عادلة ورغم تقييدات فيسبوك إلا أن الرأي العام العالمي تفاعل مع قضية الشيخ جراح والحرب على قطاع غزة، و"اكتشف الوجه القبيح للاحتلال من خلال قضية إنسانية؛ وكانت محاولات أجبار العائلات في حي الشيخ جراح للخروج من منازلها هي أمر فج وكارثي في نظر العالم"، وهذا خلق حالة من التضامن والمناصرة للقضية الفلسطينية وبالتالي "تحليق للرواية الفلسطينية" والحد من تسويق الرواية الإسرائيلية.

أما مدير البرامج في مؤسسة الحق، تحسين عليان، فأكد أن الرواية الفلسطينية استطاعت الوصول لشريحة كبيرة من الرأي العام العالمي نتيجة للتضامن والدعم الدولي الذي شهدته القضية الفلسطينية أثناء الأحداث في الشيخ جراح وقطاع غزة على الرغم من أن تقييدات فيسبوك حدّت من انتشارها ضمن المستوى المطلوب.

وتشير هذه النتيجة إلى انقسام المبحوثين فيما يخص مساهمة فيسبوك في تسويق وجهة النظر الإسرائيلية على حساب وجهة النظر الفلسطينية بين متفائل ومتشائم، لكن الأمر الذي أجمعوا عليه هو أنه أصبح هناك حالة من الوعي لما يحصل في فلسطين على الرغم من أن الصورة قد لا تكون كاملة، إضافة إلى أنه رغم تقييدات فيسبوك على المحتوى الرقمي الفلسطيني إلا أنه كان الوسيلة الأنجع لنشر الرواية الفلسطينية في ظل تبني وسائل الإعلام التقليدية الغربية تاريخيا للرواية الاسرائيلية، وكان لفيسبوك وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى دور مهم في التعريف بما يجري من أحداث في فلسطين، وتشكيل رأي عام حول القضية الفلسطينية وبالتالي لم يستطع فيسبوك بالحد من وصول الرواية الفلسطينية.

5.6 أسباب قيام فيسبوك بمحاصرة وتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني

أظهرت نتائج تحليل المقابلات أن هناك توافقا كاملا بين المبحوثين على أن فيسبوك يعمل على محاصرة وتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني، ووفقا للمبحوثين فإن فيسبوك عمد إلى حذف الحسابات والصفحات الفلسطينية بحجة التحريض على العنف والكراهية، وأشار المبحوثون إلى تسارع وتيرة هذا التقييد بالتزامن مع الانتهاكات التي مارستها دولة الاحتلال ضد العائلات الفلسطينية المهددة بالإخلاء من منازلها في حي الشيخ جراح ولاحقا الحرب على قطاع غزة، ما أدى إلى الحد من القدرة على توثيق الانتهاكات الاسرائيلية ونشرها عبر موقع فيسبوك لإعاقة ايصال صورة الأحداث الميدانية إلى العالم الخارجي.

وأجمع المبحوثون على عدة عوامل دفعت بفيسبوك لتطبيق معايير محددة تجاه المحتوى الفلسطيني على النحو التالي:

1. عوامل سياسية انطلاقاً من دعم الولايات المتحدة تاريخيا وانحيازها لدولة الاحتلال.
2. عوامل اقتصادية وتتمثل بمصالح مشتركة بين فيسبوك ودولة الاحتلال على اعتبار أنها رائدة في مجال التكنولوجيا وصناعة الهايتك.
3. عوامل قانونية وتتمثل بقيام فيسبوك بتطبيق القوانين الأمريكية على اعتبار أنها شركة أمريكية.
4. عوامل دبلوماسية وتتمثل بقوة الدبلوماسية الإسرائيلية وتنبهها مبكرا لأهمية دور مواقع التواصل الاجتماعي في الحرب على الرواية في مقابل ضعف الدبلوماسية الفلسطينية، وعدم اهتمام الجهات الرسمية الفلسطينية في هذا المجال.
5. عوامل تقنية وتتمثل بوجود وحدات اسرائيلية مهمتها مراقبة المحتوى الفلسطيني وتقديم بلاغات وتقارير ضده لفيسبوك من أجل إزالته وحذفه.
6. عوامل خاصة بموقع فيسبوك وتتمثل بمعايير المجتمع وسياساته المضادة لخطاب العنف والكراهية والتحريض والتعامل مع اللغة العربية على أنها لغة عنفية مما ينطبق على المحتوى الفلسطيني الصادر باللغة العربية.
7. وجود مكتب تابع لفيسبوك في مدينة تل أبيب، وتعيين مدراء في مواقع مهمة في شركة فيسبوك كانوا يعملون سابقا لدى حكومة الاحتلال.

كما أشار عدد من المبحوثين إلى أن الكيانية عامل مهم في تعامل فيسبوك مع دولة الاحتلال؛ فمثلا أوضح أحمد عاشور أن فيسبوك منحاز لدولة الاحتلال على اعتبار أنها دولة معترف بها، وأكدت على ذلك نور نصار التي اعتبرت أنه بالوقت الذي ينظر فيه الفلسطينيون لدولة الاحتلال على أنها قوة احتلالية استعمارية؛ فإن فيسبوك تنظر لها باعتبارها دولة قوية وحليف مهم، واتفق عدد من المبحوثين على أن فيسبوك تخشى من اتهامها بمعاداة السامية كما أوضح ذلك د. محمد أبو الرب والصحفية مرام مسلم.

كما أكد ربيع إغبارية أن تعيين المستشارة السابقة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو جوردانا كاتلر كمديرة السياسة العامة لشركة فيسبوك في دولة الاحتلال له دور مهم في صناعة القرارات بما يتماشى مع سياسة وأجندة دولة الاحتلال، أما مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، عمار الدويك، فشدد على أن فيسبوك كشركة أمريكية تطبق القوانين الأمريكية بالتعاطي مع القضية الفلسطينية، وبالتالي فإن فيسبوك كشركة ربحية هي امتداد استعماري للولايات المتحدة، كما أشار تحسين عليان إلى أن أحد أهم أسباب محاصرة فيسبوك للمحتوى الفلسطيني يندرج تحت إطار الهيمنة الاستعمارية ورغبة فيسبوك كشركة ربحية بمجاراة الحكومات والدول برسم السياسات في منطقة الشرق الأوسط، بدوره أشار د. نادر صالحة إلى أن الاتفاقيات المبرمة بين دولة الاحتلال وفيسبوك التي تقضي بإزالة وتقييد المحتوى الفلسطيني سبب آخر لمحاصرة المحتوى الرقمي الفلسطيني، وهذا ما أوضحه موقع الجزيرة نت نقلا عن مؤسسة "إمباكت الدولية لسياسات حقوق الإنسان" التي "تحدثت عن تكرار زيارات كبار مسؤولي فيسبوك وإسرائيل وإبرام اتفاقيات بينهما بدعوى محاربة التحريض، ما أسفر عن تقييد شديد للمحتوى الفلسطيني في وقت نادرا ما تم التعامل مع "الإسرائيلي" الذي يدعو لنشر الكراهية والدعاية ضد الفلسطينيين" (الجزيرة نت، 2019).

كما اتفق المبحوثون على أن هناك ضغوطات مزدوجة تمارسها دولة الاحتلال وتنفذها وحدة السايبر التابعة لوزارة القضاء الإسرائيلية، وكذلك الضغوط التي يمارسها اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لتجيير سياسات فيسبوك وفقا لرؤية وطلبات دولة الاحتلال، وتبني وجهة النظر الإسرائيلية وتسويقها عبر فيسبوك للعالم الخارجي، فعلى سبيل المثال أشار بكر عبد الحق أن فيسبوك تخضع لضغوطات اللوبي الصهيوني "الذي يتحكم بالقرار السياسي الامريكي الخارجي مما يؤدي لانحياز الولايات المتحدة لدولة الاحتلال"، وأكد حسام زملط أن "نشاط أصدقاء دولة الاحتلال المبكر وضغوطهم

على فيسبوك منذ بداياتها ساهم باستجابة فيسبوك لها وبالتالي تقييد المحتوى الفلسطيني أملا بتقييد الرواية الفلسطينية لاحقا"، ويندرج ذلك تحت رغبة دولة الاحتلال "بالتأثير بشكل مباشر على فيسبوك لوضع سياسات ومعايير تتوافق مع مصالحها ورؤيتها".

بدوره؛ أشار أشرف زيتون إلى أن قدرات الجهات الاسرائيلية المختصة بمراقبة المحتوى الفلسطيني تمتلك إمكانيات متطورة ومتقدمة وبالتالي تقديم تقارير وبلاغات ضد المحتوى الفلسطيني، بالمقابل فإن الفلسطينيين لا يمتلكون مثل هذه التقنيات مما يعني قلة البلاغات ضد المحتوى الإسرائيلي مقارنة بالبلاغات الإسرائيلية ضد المحتوى الفلسطيني، بدوره أوضح عبداللطيف نجم أن "الدبلوماسية الرقمية لدى الجانب الإسرائيلي قوية وفعالة، وبادروا مبكرا بالتواصل مع فيسبوك ووقعوا معه اتفاقيات معلنة منذ العام 2016 لصالحهم"، كما أكد عمار العكر على نجاح الدبلوماسية الإسرائيلية المبكرة بالتعاطي مع شركة فيسبوك إضافة "للجهد الكبير الذي تبذله دولة الاحتلال في الدوائر السياسية الأمريكية، والقائمون على هذه الشركات بإرسال بعثات لطلاب أمريكيين الى دولة الاحتلال وإقناعهم والتأثير بأن دولة الاحتلال دولة متطورة تقع في قلب منطقة تحكمها الدكتاتوريات، ويتم تسويق هذه الرواية وغرسها لدى هؤلاء الشباب للتأثير فيهم وبالتالي صياغة سياسات مبنية على هذه الانطباعات، يقابله التقصير الفلسطيني في هذا المجال".

وتشير هذه النتيجة إلى فهم شامل للمبحوثين في أسباب تقييد ومحاصرة فيسبوك للمحتوى الرقمي الفلسطيني لصالح نشر وإيصال المحتوى الإسرائيلي انطلاقا من مصالح اقتصادية وأسباب سياسية وقانونية تثبت انحياز فيسبوك لدولة الاحتلال مما يعني استمرار الدعم والانحياز الأمريكي لدولة الاحتلال عبر الفضاء الرقمي وبالتالي المساهمة بتراجع القضية الفلسطينية لتصبح قضية ثانوية على مستوى العالم، بالمقابل انتشار الرواية الاسرائيلية لتثبيت وشرعنة "إسرائيل" كدولة احتلال على أرض الواقع.

5.7 دور الجهات ذات الاختصاص في حماية المحتوى الرقمي الفلسطيني

أظهرت نتائج تحليل المقابلات المعمقة على توافق المبحوثين على أن حماية المحتوى الرقمي الفلسطيني يتطلب جهودا حثيثة، وعلى مستويات كافية من التعاون والتنسيق فيما بين الجهات الفلسطينية الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني القانونية وذات الصلة بالحقوق الرقمية، يأتي ذلك في ظل قصور الجهات

الفلسطينية وقلة اهتمامها في مجال حماية المحتوى الرقمي الفلسطيني الذي يتعرض للحجب والتقييد من قبل مواقع التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها فيسبوك والتطبيقات التابعة له، إضافة للانتهاكات التي تمارسها سلطات الاحتلال بفرضها الرقابة على الحسابات والصفحات الفلسطينية ومن ثم قيامها بإجراءات عقابية تصل إلى اعتقال الفلسطينيين على خلفية النشر على فيسبوك.

واتفق المبحوثون على أن أول الخطوات اللازم اتباعها هو رصد وتوثيق انتهاكات مواقع التواصل الاجتماعي بحق المحتوى الرقمي الفلسطيني، فمثلا أشار ربيع إغبارية إلى أهمية تشكيل قاعدة بيانات واستخدامها من قبل الجهات الرسمية والحقوقية لجلب المناصرة الدولية ورفع الوعي لدى الفلسطينيين لحجم الانتهاكات الذي يتعرض له المحتوى الفلسطيني للخروج بآليات من أجل حمايته والحفاظ عليه، كما أشار أحمد القاضي أن مركز حملة عمل خلال أحداث أيار إصدار تقارير دورية توثق التحريض الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطينيين عبر موقع فيسبوك وتوثق انتهاكات مواقع التواصل الاجتماعي بحق المحتوى الرقمي الفلسطيني، والقيام بالتنسيق مع الحكومة الفلسطينية ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات انبثق عنه اجتماع افتراضي بحضور رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اسحق سدر مع ممثلين عن فيسبوك لمناقشة حجب فيسبوك منشورات وتقييد حسابات وصفحات فلسطينية خلال الأحداث في حي الشيخ جراح ولاحقا الحرب على قطاع غزة. أما إياد الرفاعي فرأى أنه من اللازم فضح انتهاكات دولة الاحتلال ونشر المحتوى الفلسطيني بعدة لغات، " والتركيز على إخراج المضمون الفلسطيني ضمن معايير معينة، كي لا يتم ملاحقة الناشطين أو التضييق عليهم من قبل إدارة فيسبوك تحديدا".

بدوره؛ رأى بكر عبدالحق أنه من الصعب تغيير سياسات ومعايير المجتمع الخاصة بفيسبوك على اعتبار أن هذا الأمر بحاجة لجهود كبيرة وتنسيق على مستوى أعلى من الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني.، كما أشار تحسين عليان إلى ضرورة أن تقوم الجهات الرسمية ذات الاختصاص بممارسة ضغوط أكبر على شركة فيسبوك للتعامل مع المحتوى الفلسطيني بطريقة أكثر عدالة، كما رأى أنه يجب على المستوى الرسمي الفلسطيني التواصل مع المقررين الخاصين في الأمم المتحدة لتسليط الضوء على الانتهاكات التي تمارسها فيسبوك ضد المحتوى الرقمي الفلسطيني والخروج بتقارير رسمية يتم رفعها للأمين العام للأمم المتحدة ومناقشة هذه الانتهاكات ما يعني فضحها وتعريف الرأي العام العالمي بها وبالتالي إحراج دولة الاحتلال وشركة فيسبوك على حد سواء عالميا.

أما حسام زملط، فأشار إلى أن اجتماع السفارة الفلسطينية مع مسؤولة السياسات في فيسبوك في لندن إيبيلي أوكوب ولاحقا إقرار فيسبوك بأخطاء الموقع في التعامل مع المستخدمين الفلسطينيين ثم اعتذار فيسبوك لما جاء في الشكوى التي تقدمت بها دولة فلسطين حول تحيز الموقع للرواية الإسرائيلية على حساب الرواية الفلسطينية خلال أحداث أيار تعد الخطوة الأولى لتصحيح المسار المتعلق بالمحتوى الرقمي الفلسطيني ورأى أن هذه الموضوع بحاجة لمتابعة أكبر وتنسيق دائم بين الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية للحفاظ على المحتوى الرقمي الفلسطيني، كما أشار المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية إبراهيم ملحم إلى أن أهمية اعتذار فيسبوك وإقراره بالخطأ في التعامل مع مستخدمي الموقع الفلسطينيين وحذف منشورات وإغلاق حسابات تأتي من عدم تكرار هذا الخطأ، لكن استمرار فيسبوك بتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني يدلل على أن هذا الاعتذار ليس بذي قيمة، وأنه جاء فقط لامتصاص حالة الغضب الذي أبداها المناصرون والمتضامنون والمؤثرون من مختلف دول العالم.

كما رأى عبداللطيف نجم أنه من الضروري أن تقوم الجهات ذات الاختصاص بالتواصل الدائم والجاد مع إدارة فيسبوك وكل مواقع التواصل الاجتماعي ومناقشة المحتوى الفلسطيني مع هذه المواقع والتعريف بالخطاب الفلسطيني مع التركيز على أن حذف المنشورات بدعوى التحريض بسبب استخدام مصطلحات معينة مثل المقاومة والشهداء وغيرها هي جزء من الموروث الوطني النضالي المشروع، من أجل فرض التواجد الرقمي الفلسطيني على هذه المواقع وحماية الرواية الفلسطينية التي تسعى دولة الاحتلال لطمسها وإحلال روايتها الزائفة والمضللة، كما أشار عمار الدويك إلى أن حملات المناصرة هي الأدوات الأكثر فاعلية ويتم من خلالها فضح انتهاكات فيسبوك وتسليط الضوء عليها وتحشيد الرأي العام الدولي للضغط على الشركة لتحقيق نوع من العدالة الرقمية.

بدوره؛ رأى عمار العكر أن يتم صياغة محتوى فلسطيني أكثر تنظيما ومقبولا لدى العالم، وأن "يتم إيصال الرسالة الفلسطينية بدون تحدي سياسات ومعايير فيسبوك لأن العالم لا يتقبل لغة العنف"، كما أشار إلى أنه على الجهات الرسمية ذات الاختصاص مثل وزارة الإعلام ووزارة الثقافة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الخروج بمحتوى يحتوى صورا وفيديوهات ورسائل مصورة بلغات أخرى وعلى رأسها اللغة الانجليزية للوصول إلى أكبر عدد ممكن من المستخدمين حول العالم واستغلال المساحة التي يوفرها فيسبوك لنشر الرواية الفلسطينية، في حين أشار إبراهيم ملحم إلى أن انتهاكات فيسبوك تجاه المحتوى الفلسطيني قد تدفع بالحكومة الفلسطينية لرفع دعوى قانونية ضد

الموقع من خلال محامين وشركات قانونية فلسطينية وشريكة عالمية للضغط على فيسبوك لتغيير سياساتها المنحازة لدولة الاحتلال والتعاطي بطريقة أكثر عدالة مع المحتوى الفلسطيني، وأضاف:" نعرف أن هذا النوع من القضايا قد تستغرق سنوات، ونعرف مدى حجم الحضور الاسرائيلي داخل فيسبوك لكن هذا لا يعني ان لا نتقدم بشكوى رسمية ضد فيسبوك لوقف سياساتها المنحازة ضد المحتوى الفلسطيني".

أما نور نصار فأشارت إلى أن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية قامت "بمراجعة مسودة انشاء الحاضنة الداعمة للمحتوى الفلسطيني الرقمي واثرائه، وتوعية وتدريب السفارات وممثلي دولة فلسطين بالخارج لتوضيح حجم الانتهاكات للحقوق الرقمية الفلسطينية بالإضافة الى تجهيز وثيقة قانونية لمقاضاة شركات مواقع التواصل الاجتماعي"، فيما أشار إبراهيم ملحم إلى أن الإجراءات التي تم اتخاذها كانت عبارة عن مبادرات فردية فقط، ولم تكن هناك اجراءات رسمية قامت بها الحكومة، باستثناء التواصل مع إدارة فيسبوك من خلال شركاء ونشطاء لإيصال رسائل احتجاج لدى فيسبوك على ممارساتها التعسفية تجاه المحتوى الفلسطيني.

وتشير هذه النتيجة إلى إجماع المبحوثين على أن هناك قصورا من قبل الجهات الرسمية بالدرجة الأولى وكذلك مؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها في حماية المحتوى المحتوى الفلسطيني والحفاظ عليه، والتصدي لممارسات فيسبوك القمعية تجاه المحتوى الفلسطيني، بحيث أن هناك اتصالات فردية وغير ممنهجة تقوم بها هذه الجهات مع فيسبوك، وبالتالي يجد فيسبوك نفسه يتواصل مع أكثر من جهة مما يؤدي إلى ضياع الجهود المبذولة لحماية المحتوى الفلسطيني، كما تدلل هذه النتيجة إلى توافق المبحوثين على أهمية توثيق انتهاكات فيسبوك واستخدامها لمحاججة الشركة أمام منظمات حقوقية أممية أملا في تغيير سياساتها والتعامل مع المحتوى الفلسطيني بعدالة أكبر.

وتشير هذه النتيجة وعي المبحوثين بضرورة التواصل المستمر مع إدارة فيسبوك وتوجيه رسائل احتجاج لها تفيد باعتراض الفلسطينيين على انحيازها للمحتوى الاسرائيلي وذلك بغرض فرض الحضور الفلسطيني سواء بالتواصل أو الاحتجاج الرسمي والشعبي على المستوى الفلسطيني والدولي للضغط على فيسبوك سعيا بتغيير سياساتها أو تعديلها وصولا لبيئة رقمية متاحة للجميع دون انحياز أو تمييز.

مناقشة النتائج

مقدمة

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل الرابع من خلال تحليل المقابلات المعمقة كأداة الدراسة التي تم الاعتماد عليها، وقامت الباحثة في هذا الفصل بمناقشة النتائج التي توصلت إليها وربطها مع الدراسات السابقة من حيث النتائج والنظريات المستخدمة ومن حيث التحليل والاتفاق.

5.1 مناقشة مساهمة سياسات فيسبوك في تقييد الحقوق الرقمية الفلسطينية

بينت نتائج التحليل أن المبحوثين متفقون على أن سياسات فيسبوك ساهمت في تقييد الحقوق الرقمية الفلسطينية من خلال خلال أحداث أيار مما يدل على وعي وإدراك المبحوثين بدور سياسات فيسبوك بتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني، ويتفق ذلك مع دراسة (Taha, 2020) التي اعتبرت أن الفضاء الرقمي يفرض رقابة على الحق في التعبير عن الرأي؛ وبالتالي تم تحويل دور مواقع التواصل الاجتماعي من أداة لتعزيز حرية التعبير والحقوق إلى ساحات مفتوحة للملاحقة القضائية والقمع، وتتفق مع دراسة (Goggin,2017) والتي اعتبرت فيها أن الإستراليين يشعرون بأن حقوقهم الرقمية تتعرض لبعض الانتهاكات مثل تعرضهم لرقابة مواقع التواصل الاجتماعي.

كما بينت نتائج التحليل أن سياسات فيسبوك ساهمت خلال أحداث أيار بالعمل على انتهاك حرية التعبير عن الرأي وإعاقة نقل صورة الأحداث التي تجري في فلسطين وبالتحديد في مدينة القدس المحتلة وقطاع غزة من خلال حجب وحظر الحسابات والصفحات الفلسطينية وفرض قيود على المنشورات والصور والبث المباشر ومنع تداول الوسوم التي تدعم قضية الشيخ جراح، مما أدى إلى إعاقة الحصول على المعلومات المتعلقة بأحداث الشيخ جراح ولاحقا الحرب على قطاع غزة، مما يدل على وعي المبحوثين بأن سياسات فيسبوك انتهكت أيضا حق الحصول على المعلومات على اعتبار أن وسائل التواصل الاجتماعي وفي مقدمتها موقع فيسبوك أصبحت الوسيلة الرئيسية لمتابعة الأخبار ومعرفة ما يدور من أحداث ميدانية في ظل تزايد اعتماد الجمهور والمتابعين على هذه المواقع ونتيجة لتراجع

الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية كمصدر للمعلومات والأخبار، ويتفق هذا مع دراسة (مطر وصالحة، 2019) التي بينت أن الشعب الفلسطيني يتعرض لانتهاكات تمس حقوقه الأساسية خاصة الحق في التعبير والرأي عبر الفضاء الرقمي، وأن الفلسطينيين يخضعون للتضييق والرقابة والاعتقال من قبل دولة الاحتلال على خلفية النشر على مواقع التواصل الاجتماعي.

وأظهرت نتائج التحليل إلى أن أحداث أيار كانت مبررا لدى دولة الاحتلال بإعاقة حق الحصول على الانترنت من خلال تحكمها بالبنى التحتية لشبكة الانترنت في فلسطين وقيامها بتدمير الشركات المزودة للانترنت سيما في قطاع غزة مما أدى إلى حرمان المواطنين في قطاع غزة من خدمات الانترنت، وهذا يتفق مع دراسة (Tawil & Aouragh, 2014) التي رأت أن شبكة الإنترنت تواجه قيودا إقليمية تزيد من تفاقمها التدابير العسكرية والمنافسة غير القانونية من جانب مقدمي الخدمات الإسرائيليين على اعتبار أن السياسة العسكرية الإسرائيلية تحد من المعدات التي يمكن تركيبها، كما يقوم الجيش الإسرائيلي بغزو المعدات ومنع استيرادها أو تأخير الموافقة على طلبات المعدات، ويدمر في بعض الأحيان الآليات والبنية الأساسية أثناء العمليات العسكرية، وتتفق أيضا مع دراسة (Cristiano, 2019) التي أشار إلى أن منع الوصول إلى الإنترنت يشكل انتهاكا خطيرا للحريات السياسية الأساسية، كما سلطت الضوء على قرار غير ملزم صدر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، عام 2016 اعتبر الوصول لشبكة الإنترنت كحق من حقوق الإنسان، وبالتالي إدانة الحكومات التي تعطل ذلك عمدا.

وتتفق هذه النتيجة أيضا مع دراسة (سمارو وفطافطة، 2021) التي ركزت على أن وضع الحريات الرقمية في فلسطين أمر معقد نتيجة مواجهة الفلسطينيين مجموعة من التحديات ترتبط جميعها بدولة الاحتلال التي تفرض قوانينها العسكرية وتسيطر على البنى التحتية لقطاع التكنولوجيا والمعلومات إضافة لفرضها أشد أنواع المراقبة على الفلسطينيين.

5.2 مناقشة مساهمة سياسات فيسبوك في تحديد أجندة الجمهور وترتيب أولوياته

أشارت نتائج التحليل أن فيسبوك من خلال سياساتها، ومعايير المجتمع الخاصة به يعمل على تحديد أجندة مستخدمي الموقع، وترتيب اولوياته من خلال قيامه بالتحكم بالمحتوى الذي يقدمه للجمهور وإعاقة وصول المحتوى للجمهور المتلقي، وبالتالي تحديد أجندته وترتيب أولوياته وفقا لسياسات شركة فيسبوك وتوجهاتها، وهذا يتفق مع ما جاءت به نظرية وضع الأجندة (ترتيب الأولويات) والتي تثبت أن وسائل

الإعلام من خلال تبنيها لقضايا معينة والتركيز عليها في مقابل إهمال قضايا أخرى يساهم في تحديد أولويا الجمهور وأجندته.

وعليه تعد هذه النتيجة إضافة علمية جديدة من خلال إظهار أن مواقع التواصل الاجتماعي كشركات هدفها الربح تعمل أيضا من خلال عملها على حجب وتقييد محتوى ما والسماح بمحتوى آخر يساهم في تعرض الجمهور للمعلومات المراد تسليط الضوء عليها وعدم تعرضه للمعلومات المراد حجبها وبالتالي تحديد أولوياته وفقا لذلك.

وتتفق بذلك مع دراسة (Gilardi, et al., 2021) التي سلطت الضوء على أهمية دور مواقع التواصل الاجتماعي في وضع الأجندة المتعلقة بالأحداث السياسية، إضافة إلى تراجع وسائل الإعلام التقليدية في ظل صعود دور مواقع التواصل الاجتماعي، وفي علم الباحثة الباحثة فإن هذه هي الدراسة الوحيدة التي تناولت نظرية وضع الأجندة (ترتيب الأولويات) في سياق مواقع التواصل الاجتماعي، وخلال مراجعة الدراسات السابقة لم يتم تغطية موضوع الدراسة في سياق تجاري على اعتبار أن موقع فيسبوك هو شركة ربحية بالدرجة الأولى هدفها جني الأموال اعتمادا على بيانات المستخدمين والإعلانات الممولة، استنادا لتوفيرها مساحة للتعبير عن الرأي وطرح كافة المواضيع على اختلاف أنواعها سواء الترفيهية أم الجادة، ولم تتناول الدراسات السابقة نظرية (وضع الأجندة) في سياق فيسبوك كشركة ربحية الأمر الذي أبرزته الدراسة الحالية من خلال استطلاع آراء المبحوثين لمعرفة مدى مساهمة سياسات فيسبوك في تحديد أجندة الجمهور وترتيب أولوياته.

واتفق المبحوثون على أن فيسبوك يأتي في مقدمة مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر أساسي للحصول على المعلومات ومتابعة الأخبار، وبناء عليه فإن فيسبوك عمد إلى تقليل وصول المنشورات المتعلقة بقضية الشيخ جراح ولاحقا الأحداث الميدانية في قطاع غزة، وكشفت نتائج التحليل على أن فيسبوك تدخّل للحيلولة دون وصول الأخبار المتعلقة بأحداث أيار عبر تقنين المنشورات وتقليل وصول الصفحات الإخبارية والحسابات التي تتحدث عن القضية الفلسطينية، وتعمل خوارزميات فيسبوك على التقاط المنشورات والمضامين التي تروج للمحتوى الرقمي الفلسطيني وتقوم بشكل تلقائي بتقليل وصولها للجمهور.

5.3 مناقشة تأثير سياسات فيسبوك في تقييد حصول الجمهور الخارجي على المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية

أظهرت نتائج التحليل أن سياسات فيسبوك أثرت على حصول الجمهور الخارجي على المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية إبان أحداث أيار بسبب قيام فيسبوك بتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني الذي ركز خلال شهر أيار على مجريات الأحداث في حي الشيخ جراح والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ما انعكس على إمكانية الحصول على المعلومات، وهذا يتفق مع دراسة (Barrett, et al.,2021) التي أشارت إلى أن فيسبوك أنشأ مركز عمليات خاص في دولة الاحتلال يضم موظفين يتقنون اللغة العربية لرصد المحتوى الفلسطيني، وأن معظم المنشورات المؤيدة للفلسطينيين تمت إزالتها من قبل فيسبوك وتويتر لأنها تضمنت كلمات مثل شهيد ومقاومة.

كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Alimardani & Elswah, 2021) التي أشارت إلى أن فيسبوك ساعد دولة الاحتلال في محو أو لفت الانتباه عن الأدلة على جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، وإضعاف حملات التضامن مع فلسطين، كما أدت التوجهات الرقمية للمحتوى المؤيد لفلسطين إلى إسكات ومراقبة أصوات مئات الآلاف من مستخدمي الإنترنت العرب وشبكاتهم.

وتختلف هذه النتائج مع ما توصلت إليه الدراسة التي بين أيدينا التي أظهرت نتائجه إلى الأثر الإيجابي الذي تركه التقييد على المحتوى الرقمي الفلسطيني بحيث أدى ذلك إلى ابتكار النشطاء الفلسطينيين طرقا وأساليب مبتكرة للتحايل على خوارزميات فيسبوك لإيصال المحتوى الفلسطيني إلى العالم، إضافة إلى أن تقييد فيسبوك المحتوى الفلسطيني خلق حالة من التعاطف والتضامن الدوليين غير المسبوق وما كان لهذا التضامن أن يتشكل لولا مواقع التواصل الاجتماعي، لكن أيا من الدراسات لم تتطرق للجانب الإيجابي الذي تركه تأثير سياسات فيسبوك على الحصول على المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال أحداث أيار وقامت هذه الدراسة بالتوصل إليه من خلال استطلاع آراء المبحوثين حول هذه القضية.

5.4 مناقشة مدى تساوق سياسات فيسبوك مع أجندة دول الاحتلال

أظهرت نتائج تحليل المقابلات المعمقة أن سياسات فيسبوك تتساوق مع أجندة دولة الاحتلال، نتيجة لممارسات فيسبوك ضد المحتوى الفلسطيني كحجب وحظر الحسابات والصفحات الفلسطينية استجابة

لطلبات وبلاغات تقدمها وحدة السايبر الاسرائيلية، إضافة لرضوخ إدارة فيسبوك للضغوطات الاسرائيلية وضغوط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة التي تطالب فيسبوك بإزالة المحتوى الفلسطيني، وهذا ما يتفق مع دراسة (Cristiano & Distretti, 2020) التي أشارت في إحدى نتائجها إلى أن خوارزميات مواقع التواصل الاجتماعي تخدم نظام السيطرة الإسرائيلي بجعل المستخدمين الفلسطينيين والمحتوى الفلسطيني أكثر عرضة للمراقبة، من خلال فرض رقابة (ذاتية) ما يؤدي إلى حذف فلسطين من المساحات الإلكترونية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Taha, 2020) أشارت إلى أن شركات مواقع التواصل الاجتماعي متواطئة في تيسير انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للحقوق الرقمية الفلسطينية عن طريق تقييد حقوقها في حرية التعبير والرأي والخصوصية، كما أوضحت أن فيسبوك كان يراقب المحتوى الفلسطيني على أساس الأنظمة الإسرائيلية منذ عام 2015، كما تتفق أيضا مع دراسة (Cristiano, 2019) التي بينت في أحد نتائجها أنه في الأعوام الأخيرة، كانت جهود الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى خلق وجود مؤيد لإسرائيل على الإنترنت تحت رعاية ما يسمى "هاسبارا" هائلة.

ورغم تنويه بعض المبحوثين إلى عدم امتلاكهم لمعلومات مؤكدة أن هناك اتفاقيات مبرمة بين فيسبوك ودولة الاحتلال، إلا أن جزءا منهم أشاروا إلى وجود اتفاقيات مسبقة وصل بعضها إلى اجتماعات تعقد بشكل دوري بين قادة في جيش الاحتلال ومسؤولين في فيسبوك، لمناقشة المحتوى الفلسطيني وتطوير الخوارزميات بناء على الأحداث والقضايا ذات العلاقة بفلسطين، وهذا ما يفسر قيام فيسبوك بتقييد منشورات مضى عليها سنوات بسبب تعرف الخوارزميات على مصطلحات جديدة أصبحت تصنف على أنها تحرض على العنف والإرهاب بحجة خرقها معايير وسياسات فيسبوك، لكن تقرير مركز صدى سوشال أكد أن هناك تواصلا مباشرا بين وزراء في حكومة الاحتلال مع إدارات مواقع التواصل الاجتماعي منها فيسبوك وتيك توك، وأسفر عن اجتماع أجراه ما يسمى وزير القضاء الاسرائيلي جدعون ساعر مع إدارة موقع فيسبوك تبعه إغلاق إدارة الموقع لحساب شبكة قدس الإخبارية (مركز صدى سوشال، 2022).

وأظهرت نتائج التحليل إلى أن هناك تمييزا واضحا يمارسه فيسبوك بين المحتوى الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي، وهذا ما أجمع عليه المبحوثون الذين أكدوا أن فيسبوك يكيل بمكيالين في تعاطيه مع المحتوى الفلسطيني والإسرائيلي، ففي الوقت الذي يعمل فيه على حجب وتقييد المحتوى الفلسطيني

بدعوى أنه ذو طابع تحريضي يبقي على المنشورات الإسرائيلية التي تحرض فيه صراحة على الفلسطينيين وصلت حد وجود منشورات إسرائيلية تدعو صراحة لقتل الفلسطينيين وحرق منازل العرب وغيرها ولا زالت لغاية الآن منشورة على موقع فيسبوك ولم تتم إزالتها أو حجبها أو حظر حسابات المستخدمين الإسرائيليين، وفي هذا دليل آخر على انحياز موقع فيسبوك للمحتوى الإسرائيلي على حساب المحتوى الفلسطيني وتساوق سياسات فيسبوك مع أجندة الاحتلال التي تهدف إلى إلغاء الحضور الرقمي الفلسطيني وتغييب الرواية الفلسطينية التي بدأت تشهد قبولا ومناصرة دولية مع انتشار مواقع التواصل الاجتماعي (انظر ملحق رقم –4– منشورات اسرائيلية تحريضية).

ومما يدلل على أن سياسات فيسبوك تتساوق مع أجندة الاحتلال استجابة الموقع آلاف الطلبات التي تقدمت بها السلطات الإسرائيلية لإزالة المحتوى الفلسطيني بتهمة التحريض على فيسبوك وقد تمت إزالتها بالفعل، وهو ما يشتكي منه النشطاء والصحفيون والمواطنون الفلسطينيون، ورغم فرضهم نوعا من الرقابة الذاتية على المنشورات لئلا يتم تقييدها إلا أنه يتم إزالتها وحجبها، بالمقابل لا يستجيب فيسبوك إلا في قليل من الأحيان للشكاوى الفلسطينية ويتم اخطارهم بعدم خرق سياسات ومعايير فيسبوك حفاظا على حساباتهم، وبهذا يخالف فيسبوك سياساته التي تدعي الحيادية وتوفير المساحة الرقمية للجميع على قدم المساواة.

وهذا ما توصلت إليه الدراسة الحالية من خلال استطلاع آراء المبحوثين واستنادا للتقارير والمقالات التي تم الاطلاع عليها بأن فيسبوك كمنصة تدّعي الحيادية بتعاطيها مع مختلف القضايا حول العالم إلا أنها من خلال ممارساتها منحازة لطرف على حساب طرف آخر، الأمر الذي توصلت إليه هذه الدراسة بأن فيسبوك كشركة أمريكية هي امتداد لدعم وانحياز الولايات المتحدة التاريخي لدولة الاحتلال على حساب القضية الفلسطينية، الأمر الذي أكده تقرير صدى سوشال الذي أشار إلى أن إدارة فيسبوك استجابت ل90% من طلبات دولة الاحتلال الموجهة ضد المحتوى الفلسطيني (قدس الإخبارية، 2022).

5.5 مناقشة مساهمة فيسبوك في تسويق وجهة النظر الإسرائيلية

بينت نتائج التحليل أن هناك تفاوتا بين رأي المبحوثين فيما يخص الأثر الذي تركه تقييد المحتوى الفلسطيني على غياب الرواية الفلسطينية في مقابل تسويق وانتشار الرواية الإسرائيلية المضادة، ففي

الوقت الذي رأى فيه عدد من المبحوثين أن سياسات فيسبوك من خلال تقييدها المحتوى الفلسطيني أدت إلى غياب الرواية الفلسطينية والحد من وصولها للعالم الخارجي وأتاح للرواية الاسرائيلية فرصة الظهور والانتشار؛ اعتبر الجزء الآخر من المبحوثين أن محولة فيسبوك التضييق على المحتوى الفلسطيني أدى لنتيجة عكسية، بحيث أن الرأي العام العالمي أدرك أن هناك خطة ممنهجة حتى لو لم تكن ظاهرة للعيان بين فيسبوك ودولة الاحتلال إلا أنها تسعى إلى الحد من وصول الأخبار والمعلومات المتعلقة بقضية العائلات المهددة بالإخلاء من منازلها في حي الشيخ جراح في مدينة القدس المحتلة ولاحقا انتهاكات جيش الاحتلال الميدانية في قطاع غزة للعالم، وبالتالي عدم التأثير بالجمهور الخارجي والحد من التضامن والتعاطف الدولي مع الشعب الفلسطيني والعمل على إظهار الفلسطينيين بمظهر الإرهابيين من ناحية وإظهار الاسرائيليين بمظهر الضحية، وتستغل دولة الاحتلال بذلك قبول العالم للرواية الإسرائيلية من أجل مزيد من تسويقها وانتشارها.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Cristiano, 2019) التي أشارت إلى الفرضية المتعلقة بإدارة المحتوى تتماشى مع فكرة أن الخوارزميات التي تقدمها سلطات الاحتلال لموقع فيسبوك على المنشورات والتعليقات والصور بغية تحديد المحتويات التي تنتقد السياسات الإسرائيلية أو التي تعتبر تحريضا على العنف، واعتقال الفلسطينيين يأتي كمبرر للافتراض المسبق بأن التحريض على الإنترنت يشكل إنذارا مبكرا بالجريمة، وبالتالي استباق العنف، وتعزيز الصورة النمطية عن الفلسطيني بأنه إرهابي، كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Dijck & Poell, 2013) التي أشارت إلى أن منطق وسائل التواصل الاجتماعي يتبدد في كافة مجالات الحياة العامة؛ كما أن الديناميات الثقافية والتجارية التي تحدد وسائل التواصل الاجتماعي تمتزج بالممارسات التجارية والإعلانية القائمة، فبدلا من أن تكون هذه المواقع منابر محايدة، فإنها تؤثر على ظروف وقواعد التفاعل الاجتماعي، وهذا ما أكد عليه المبحوثون بأن العالم الخارجي في غالبه يتقبلون الرواية الإسرائيلية أكثر من قبولهم الرواية الفلسطينية، نتيجة عوامل ثقافية وعقائدية؛ فالإسرائيلي بفطرته وثقافته أقرب للأوروربي الغربي من الفلسطيني العربي، كما أن المصالح التجارية والاقتصادية بين دولة الاحتلال وفيسبوك تطغى على مبادئ المساواة والعدالة عبر الفضاء الرقمي؛ إذ أن فيسبوك في نهاية المطاف هي شركة ربحية ويعد السوق الإسرائيلي أهم لديها تجاريا من السوق الفلسطيني الذي تنظر إلى ملايين الدولارات التي يجنيها منه فتات الأموال مقابل صناعة التكنولوجيا الإسرائيلية.

وتشير هذه النتيجة إلى إدراك المبحوثين بأن فيسبوك هو شركة تجارية هدفها الربح بالدرجة الأولى، وبأنه رغم توفيره مساحة واسعة للتعبير والرأي إلا أن تلك المساحة ليست مطلقة أو مفتوحة وبأنها مشروطة بكمية البيانات كمشروع استثماري تموله من خلال مستخدمي فيسبوك، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تتحالف شركة فيسبوك مع الجانب الذي ترى فيه الطرف الأقوى بما يتواءم مع مصالحها والمكاسب التي من الممكن أن تحصل عليها، حتى لو اضطرها ذلك لوضع سياسات وتصميم معايير ترضي دولة الاحتلال وتؤدي بانتشار وتسويق وجهة النظر الإسرائيلية (الزائفة) على حساب الرواية الفلسطينية (الحقيقية).

الجدير ذكره أن انحياز فيسبوك ضد القضية الفلسطينية ليس أمرا جديدا، إلا أنه تزايد وبلغت ذروته خلال الأحداث التي شهدتها فلسطين خلال شهر أيار من العام 2021، فقد أكد تقرير نشرهُ موقع مؤسسة الشبكة عام 2020، "انحياز شبكات التواصل الاجتماعي بشكل كبير ضد المسلمين عموماً والقضية الفلسطينية خصوصاً، إذ قام موقع فيسبوك بحذف مئات الحسابات لصحفيين ونشطاء ووكالات إعلام فلسطينية بتهمة التحريض على العنف والقتل، في حين أنها تجاهل فيديوهات ومنشورات تحرض على قتل الفلسطينيين واعتقال الأطفال والتشجيع على إبادتهم وسلب أراضيهم ونشر خطاب الكراهية، وبحسب التقرير فإنّ هذه الحملات الشرسة تأتي وفق مصالح سياسية ومالية بين فيسبوك ودولة الاحتلال" (الراوي، انحياز وتواطؤ مع "إسرائيل".. هكذا تنتهك حقوق الفلسطينيين رقمياً، 2021).

يشار إلى أن أيّاً من الدراسات لم تتطرق لقضية مدى مساهمة موقع فيسبوك في انتشار وتسويق الرواية الإسرائيلية أو الفلسطينية على حد سواء، وهو ما تناولته هذه الدراسة التي خلصت أن الصورة مختلطة ما بين الأثر الإيجابي والسلب على صعيد تسويق الرواية الفلسطينية مع الحاجة إلى تكثيف الجهود الفلسطينية لحمايتها والحفاظ عليها وكسب معركة الرواية.

5.6 مناقشة أسباب قيام فيسبوك بمحاصرة وتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني

بينت نتائج تحليل المقابلات المعمقة في هذه الدراسة على أن هناك اجماع كامل فيما بين المبحوثين على أن فيسبوك يطبق معايير محددة تجاه المحتوى الفلسطيني ويعمد إلى تقييده ومحاصرته على عكس ما يدّعي بأنه يوفر مساحة متساوية للجميع لإبداء الرأي والتعبير في مختلف القضايا السياسية والوطنية وحتى الترفيهية وغيرها، وبينت النتائج أن هناك عدة عوامل تدفع بفيسبوك لتقييد المحتوى الفلسطيني

لصالح المحتوى الإسرائيلي على اعتبار أن الصراع الافتراضي هو امتداد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على الأرض.

وبينت النتائج أن العوامل السياسية والمصالح الاقتصادية والضغوطات الصهيونية أبرز الأسباب التي دفعت بموقع فيسبوك لمحاصرة المحتوى الرقمي الفلسطيني؛ من ذلك أن فيسبوك تطبق القوانين الأمريكية تجاه الأحزاب والشخصيات الفلسطينية، وبالتالي فإن ما تصنفه الولايات المتحدة الأمريكية على أنه في قائمة الإرهاب يطبق أيضا فيسبوك افتراضيا, إضافة لخصوصية العلاقة بين الولايات المتحدة ودولة الاحتلال غير القابلة للمس تاريخيا.

كما تأتي رغبة فيسبوك لفرض نفسها كشركة أمريكية ذات قدرة على رسم سياسات الشرق الأوسط بما يتكامل مع المؤسسات والسياسات الأمريكية التي تسعى لبسط المزيد من السيطرة والنفوذ في الشرق الأوسط لتأكيد همنتها على المنطقة، وهذا ما يتفق مع دراسة (Alimardani & Elswah, 2021) التي أشارت إلى أن البلدان الغربية استخدمت هذه النظرة التمييزية والنمطية التي تنظر بها الدول الغربية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتأكيد الهيمنة والاستعمار، إما من خلال الحرب أو وسائل التواصل الاجتماعي والحكم والسياسات، وبالتالي تحديد يحدد والإجراءات التي تستخدمها شركات وسائل التواصل الاجتماعي الغربية لإضرار مستخدمي الإنترنت في هذه المنطقة.

وتدل هذه النتيجة على شمولية الأسباب والدوافع التي طرحها المبحوثون والتي تبدو منطقية إذا ما نظرنا إلى استمرار فيسبوك بتقييد المحتوى الفلسطيني بالرغم من الشكاوى التي تلقتها في هذا الصدد وفرضها مزيدا من القيود والمحاذير على الحسابات، والصفحات الفلسطينية بالمقابل تغاضيها عن المحتوى الإسرائيلي الذي يمارس التحريض على العنف وعادة ما يكون خطابه يشتمل على الكراهية دون قيام فيسبوك بتطبيق معاييره على المحتوى الإسرائيلي ما يعزز الاعتقاد بأن فيسبوك يعمد إلى محاصرة المحتوى الفلسطيني ضمن خطة ممنهجة، وليس كما يدّعي بأن ذلك يعود لخلل في خوارزمياته لأن لديه من الذكاء الصناعي ما يدحض هذا الإدعاء، يشار إلى أن الدراسات لم تتطرق إلى عوامل تطبيق فيسبوك معايير ازدواجية تجاه المحتوى الفلسطيني والإسرائيلي وهذا ما غطته الدراسة الحالية من خلال استطلاع آراء المبحوثين حول أسباب ودوافع فيسبوك لتقييد المحتوى الفلسطيني عبر الفضاء الرقمي.

5.7 مناقشة دور الجهات ذات الاختصاص في حماية المحتوى الرقمي الفلسطيني

بينت نتائج التحليل أنه وفي ظل عمل فيسبوك على محاصرة وتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني بشكل ممنهج ومخطط له ينبغي بذل جهود مضاعفة من الجانب الفلسطيني لحماية المحتوى الفلسطيني، وهذا يتطلب تنسيقا وتعاونا بين الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني خاصة وأن دولة الاحتلال قد سبقت فلسطين منذ أعوام لفرض تواجدها الرقمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتستثمر بشريا وماليا لإدراكها المسبق بأهمية دور مواقع التواصل الاجتماعي لتحسين صورتها عربيا ودوليا، ولنشر الرواية الإسرائيلية في ذهن الجمهور العربي مما يجعلها أكثر قبولا مع مرور الزمن.

ويقابل هذه الجهود الإسرائيلية تأخر وقصور فلسطيني على كافة المستويات لأسباب منها تأخر الدبلوماسية الفلسطينية إذا ما قورنت بالدبلوماسية الإسرائيلية المواكبة للتطور والثورة الرقمية التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى أن فيسبوك يجد نفسه يحاور أكثر من جهة فلسطينية إذا ما تمت الاجتماعات بين الجانبين ما يعطيه المبرر لتجاهل ما يسفر عن هذه اللقاءات بحجة عدم وجود مرجعية واحدة لمحاورتها، كما بينت النتائج التي تم التوصل إليها من خلال آراء المبحوثين أن الحكومة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني لا تقوم بواجبها لحماية المحتوى الفلسطيني وتقتصر إجراءاتها على محاولات موسمية خلال ذروة الأحداث الميدانية، ويتفق هذا مع دراسة (McLean, 2020) التي خلُصت في إحدى نتائجها إلى أن المبحوثين لا يعتقدون أن بأن الحكومة والشركات الأسترالية تفعل ما يكفي لحماية حقوقهم الرقمية.

وتتفق هذه النتيجة أيضا مع دراسة (مطر وصالحة، 2019) التي أوصت بضرورة تكثيف جهود المجتمع المدني والإعلام الفلسطيني لفضح ممارسات دولة الاحتلال في مراقبة الفلسطينيين وحجب حريتهم في التعبير وحشد الدعم والمؤازرة لمناهضة تلك الممارسات.

كما أظهرت نتيجة التحليل إلى أن توثيق ورصد انتهاكات فيسبوك بحق المحتوى الفلسطيني يعد الخطوة الأولى للتصدي للتقييد الرقمي الذي يعاني منه المستخدمون الفلسطينيون، وبأنه يمكن استخدامها كورقة ضاغطة عند تقديم الشكاوى للمنظمات الأممية المعنية بحقوق الإنسان وفضح الجرائم الرقمية التي يتم ارتكابها من قبل دولة الاحتلال وشركة فيسبوك على حد سواء.

ورأى المبحوثون أنه يجب تشكيل ائتلافات عربية وإقليمية ذات قاعدة قانونية لمواجهة فيسبوك والضغط عليها للحصول على بيئة رقمية أكثر عدالة، ويتفق هذا مع دراسة (جبور وجبور، 2018) التي خلصت إلى أن السبيل الأسلم، إلى الانسجام على المستوى العربي في مجال حماية الحقوق الرقمية يكون في إقرار اتفاقية عربية لحمايتها وإنشاء هيئة عربية خاصة، تضطلع بمهام التنسيق بين الدول، وتتولى وضع السياسات المشتركة، لحماية المواطنين العرب.

وأظهرت النتائج إلى أن توثيق انتهاكات فيسبوك بحق المحتوى الفلسطيني، وقيام الجهات ذات الاختصاص بدورها القانوني والمهني والتوعوي على المستوى الرسمي والمدني وكذلك الشعبي إضافة لتكثيف الحوار مع إدارة فيسبوك، وصناعة محتوى فلسطينيا بأكثر من لغة عالمية من أهم الأدوات الواجب اتباعها لحماية المحتوى الفلسطيني وفرض التواجد الرقمي على مواقع التواصل الاجتماعي.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور سياسات فيسبوك في انتهاك الحقوق الرقمية الفلسطينية عبر تقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني، وكشف مدى انحياز شركة فيسبوك لدولة الاحتلال في توجيه جمهور فيسبوك وترتيب أولوياته ومحاصرة اهتمامه ومتابعته القضية الفلسطينية، كما هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور سياسات فيسبوك في تقييد حصول الجمهور الخارجي على المعلومات التي تتعلق بأحداث الشيخ جراح ولاحقا الحرب على قطاع غزة وبالتالي معرفة مدى مساهمى فيسبوك في تسويق ونشر الرواية الإسرائيلية على حساب الرواية الفلسطينية.

وركزت هذه الدراسة أيضا على إيضاح الأسباب والعوامل التي تدفع بموقع فيسبوك لتقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني، انتهاء بمعرفة الإجراءات التي تقوم بها المؤسسات الفلسطينية ذات الاختصاص لمواجهة سياسات فيسبوك من جهة، وحماية المحتوى الرقمي من جهة أخرى.

وعليه يمكن استنتاج مايلي:

- ساهمت سياسات فيسبوك في انتهاك الحقوق الرقمية الفلسطينية التي تناولتها الدراسة، وهي الحق في التعبير عن الرأي، والحق في الحصول على المعلومات، وحق الوصول للانترنت إضافة للحق في عدم التمييز، وقد بلغت ذروة هذه الانتهاكات خلال أحداث أيار من العام 2021.
- ساهمت سياسات فيسبوك في تحديد أجندة الجمهور المتلقي وعملت على ترتيب أولوياته من خلال مجموعة إجراءات أهمها تقليل الوصول للصفحات والحسابات الفلسطينية، وتقديم المحتوى الترفيهي على المحتوى الإخباري الهادف لتوثيق انتهاكات دولة الاحتلال في مدينة القدس المحتلة ولاحقا في قطاع غزة.
- تأثير سياسات فيسبوك في تقييد حصول الجمهور الخارجي على المعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية
- ساهمت سياسات فيسبوك في تقييد حصول الجمهور الخارجي على المعلومات والأخبار المتعلقة بالقضية الفلسطينية تزامنا مع بدء أحداث الشيخ جراح والحرب على قطاع غزة من خلال حجبها الصفحات الإخبارية والحسابات لآلاف الناشطين والصحفيين والمواطنين الفلسطينيين.

- خلصت هذه الدراسة إلى أن موقع فيسبوك تساوق مع أجندة دولة الاحتلال عبر قيامه بإزالة وحذف الحسابات والمنشورات والتعليقات وغيرها من أشكال التقييد بحق المحتوى الرقمي الفلسطيني، وبالمقابل عدم قيام فيسبوك بأي إجراء مماثل بحق المحتوى الرقمي الاسرائيلي.

- حاولت سياسات فيسبوك التضييق على المحتوى الفلسطينية سعيا لتسويق الرواية الإسرائيلية وطمس الرواية الفلسطينية، لكن مقدار التضامن والتعاطف الدوليين ولجوء الفلسطينيين لابتكار طرق للتحايل على خوارزميات فيسبوك ولجوئهم لاستخدام مواقع تواصل اجتماعية أخرى منافسة كان له أثر إيجابي لوصول الرواية الفلسطينية للعالم الخارجي.

- لدى فيسبوك أسباب سياسية واقتصادية وقانونية تدفعها لمحاصرة المحتوى الفلسطيني وتقييده أبرزها العلاقات السياسية والمصالح الاقتصادية التي تربط بين فيسبوك كشركة أمريكية ربحية ودولة الاحتلال، إضافة لتبنيها القوانين الأمريكية التي تجرم ما تعتبره من وجهة نظرها إرهابا وتحريضا على العنف وهو ما حاولت تطبيقه على المحتوى الفلسطيني.

- إن المحتوى الرقمي الفلسطيني مهدد بالتغييب في ظل عدم اهتمام الجهات ذات الاختصاص الرسمية بهذا الجانب، ما يهدد التواجد الرقمي وتغييب الرواية الفلسطينية لصالح الرواية الاسرائيلية المضللة والتي من السهل تسويقها للعالم عبر مساندة موقع فيسبوك ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى إضافة لاهتمام دولة الاحتلال بالفضاء الرقمي كساحة مهمة وجديدة لنقل الصراع مع الفلسطينيين إليه.

محددات الدراسة:

- لم يتم إجراء أية مقابلة مع ممثلي شركة فيسبوك للتعرف إلى وجهة نظرهم في هذه القضية باستثناء مقابلة مع مسؤول السياسات السابق لدى الشركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، رغم محاولة الباحثة التواصل مع ممثل فيسبوك الحالي في المنطقة.

- لم يتم إجراء مقابلات كافية مع المسؤولين الرسميين خلال هذه الدراسة رغم محاولة الباحثة التواصل مع أكثر من جهة لكن تم الاعتذار عنها أو عدم الاستجابة لاتصالاتها.

التوصيات:

توصيات عملية:

- ضرورة فتح باب الحوار مع موقع فيسبوك من أجل تعديل الخوارزميات للحيلولة دون تصنيف المحتوى الفلسطيني على أنه يحرض على العنف والإرهاب وبأنه يندرج تحت خطاب الكراهية على اعتبار أن الخطاب الفلسطيني عبر فيسبوك يأتي ضمن الموروث الوطني والنضالي المشروع.
- تشكيل وحدة رسمية مع موقع فيسبوك على غرار وحدة السايبر الإسرائيلية للتواصل المستمر مع موقع فيسبوك وبقية مواقع التواصل الاجتماعي وتزويدها بقوائم بأسماء قادة دولة الاحتلال والمستوطنين الذين يقومون بالتحريض على قتل الشعب الفلسطيني لاتخاذ اجراءات رادعة بحقهم على اعتبار أن موقع فيسبوك يقول بأنه يتعامل على قدم المساواة بين المحتوى الفلسطيني والإسرائيلي.
- العمل على تنظيم حملات على المستوى الشعبي والرسمي بالتعاون مع الدول والشعوب الصديقة على البرلمانات والحكومات في هذه الدول للضغط على موقع فيسبوك في إطار قانوني دولي لتغيير سياساته تجاه المحتوى الفلسطيني.
- توعية المستخدمين الفلسطينيين بضرورة نقل صورة الأحداث في فلسطين كما هي وبدون مبالغة وتحري الدقة والموضوعية خاصة بالتعاطي مع المنشورات المصورة لأن المبالغة قد تضر بالرواية والقضية الفلسطينية العادلة.
- صناعة وتقديم محتوى فلسطيني بأكثر من لغة ويخاطب الجمهور العربي والدولي وعدم اكتفاء المستخدمين الفلسطينيين بمخاطبة أنفسهم للحفاظ على التواجد الرقمي الفلسطيني، وحماية المحتوى الفلسطيني.
- اعطاء قضية الفضاء الرقمي أولوية في التربية والتعليم واستحداث مقرر بالثقافة الرقمية هدفها تطوير والتدريب على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بالطريقة الصحيحة لمخاطبة العالم الخارجي باللغة المقبولة لديهم.

- استغلال الطاقات الشبابية الصاعدة في مجال مواقع التواصل الاجتماعي وتدريبهم لتوظيف فيسبوك ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى لإيصال ونشر الرواية الفلسطينية عبرها مثل تيك توك.

توصيات أكاديمية:

- توصي هذه الدراسة بضرورة إجراء دراسات مستقبلية حول انعكاسات تقييد المحتوى الرقمي الفلسطيني على سيادة القانون.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1):

أسئلة المقابلات:

1. هل تساهم سياسات فيسبوك في تقييد الحقوق الرقمية الفلسطينية؟ في حال نعم: كيف؟
2. هل أثرت سياسات فيسبوك على تحديد أولويات الجمهور الخارجي المتلقي للمعلومات والأحداث المتعلقة بأحداث آيار؟
3. ما هو تقييمك لتأثير سساسات فيسبوك على المحتوى الرقمي الفلسطيني خلال أحداث آيار على الحق بالتعبير عن الرأي؟
4. ما هو تقييمك لتأثير سساسات فيسبوك على المحتوى الرقمي الفلسطيني خلال أحداث آيار على الحق في الوصول للانترنت؟
5. ما هو تقييمك لتأثير سساسات فيسبوك على المحتوى الرقمي الفلسطيني خلال أحداث آيار على الحق في الحصول على المعلومات؟
6. ما هو تقييمك لتأثير سساسات فيسبوك على المحتوى الرقمي الفلسطيني خلال أحداث آيار على الحق بعدم التمييز بين المحتوى الفلسطيني ونظيره الاسرائيلي؟
7. ما هي دوافع فيسبوك في تطبيق معايير محددة تجاه المحتوى الرقمي الفلسطيني؟
8. هل برأيك تواطأت شركة فيسبوك مع دولة الاحتلال بمحاربة المحتوى الرقمي الفلسطيني أثناء أحداث آيار؟
9. هل هناك تمييز بين سياسات فيسبوك فيما يخص المحتوى الرقمي الفلسطيني ونظيره الإسرائيلي؟ إذا: نعم: كيف؟ ولماذا؟ وما هو الأثر الذي تركه على الرواية الفلسطينية؟

10. ما هي الاجراءات التي تقوم بها الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالحقوق الرقمية أثناء أحداث آيار لمواجهة الهجمة التي تعرض لها الفلسطينيون من قبل فيسبوك؟

11. كيف تعامل الناشطون الفلسطينيون مع التقييد الرقمي الذي قام به موقع فيسبوك أثناء أحداث آيار؟

12. هل أثر التقييد الذي مارسه فيسبوك على الناشطين من ناحية إثنائهم عن نقل ما يحدث في الشيخ جراح وقطاع غزة للعالم؟

13. هل يمكن يمكن اعتبار تواطؤ فيسبوك مع دولة الاحتلال أنه احتلال رقمي؟

ملحق رقم (2):

قائمة أسماء المبحوثين

الفئة الأولى	الاسم	الوظيفة	تاريخ المقابلة
أكاديميون في مجال الإعلام الرقمي			
.1	د. نادر صالحة	أستاذ الإعلام الرقمي ومنسق برنامج ماجستير الإعلام الرقمي والاتصال في جامعة القدس	2021-11-2
.2	د. شادي أبو عياش	أستاذ الإعلام في كلية الدراسات العليا في الجامعة العربية الأمريكية	15-01-2022
.3	د. محمد أبو الرب	أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت	15-01-2022
الفئة الثانية			
جهات رسمية			
.4	إبراهيم ملحم	الناطق باسم الحكومة الفلسطينية	23-02-2022
.5	حسام زملط	السفير الفلسطيني لدى بريطانيا	24-01-2022

.6	نور نصار	ممثلة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	12-11-2021
.7	محمد اللحام	رئيس لجنة الحريات في نقابة الصحفيين	07-11-2021
الفئة الثالثة شركات خاصة ومؤسسات المجتمع المدني			
.8	عمار العكر	المدير التنفيذي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية	02-02-2022
.9	عمار الدويك	مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الانسان	8-11-20211
.10	تحسين عليان	مدير البرامج في مؤسسة الحق	9-11-2022
.11	أحمد القاضي	منسّق الرصد والتوثيق في مركز حملة	8-11-2021
.12	ربيع غبارية	محامي من المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في "اسرائيل" – عدالة	1-12-2021

.13	منى شتية	مستشارة المناصرة في مركز حملة	23-11-2021
.14	محمود النواجعة	منسق حركة المقاطعة "BDS"	25-11-2021
.15	أنس الأسطة	رئيس مؤسسة قامات لتوثيق النضال الفلسطيني	14-11-2021
.16	أشرف زيتون	الرئيس السابق للسياسات العامة لشركة فيسبوك في منطقة الشرق الأوسط شمال أفريقيا	18-11-2021
			الفئة الرابعة
			خبراء في الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي
.17	عبداللطيف نجم	خبير في مجال الإعلام الجديد	4-11-2021
.18	إياد الرفاعي	مدير مركز صدى سوشال	6-11-2021
.19	عبدالرحيم عبدالله	مستشار الاستراتيجيات الرقمية في الهيئة الأمريكية للإعلام الدولي	24-01-2022
.20	أحمد عاشور	رئيس تحرير المحتوى الرقمي في قناة	29-01-

		الجزيرة باللغة العربية	2022
الفئة الخامسة			
فئة الصحفيين			
.21	بكر عبدالحق	صحفي ومدير تحرير المرصد الفلسطيني لتتحقق والتربية الإعلامية/ كاشف	21-01-2022
.22	وائل عواد	صحفي مستقل والمسؤول عن الاعلام في مجمع اللغة العربية في مدينة الناصرة	16-01-2022
.23	ضياء حوشية	صحفي من القدس	20-01-2022
.24	هشام زقوت	صحفي من غزة	23-01-2022
.25	عطية درويش	صحفي مصور من غزة	16-01-2022
.26	محمود حريبات	صحفي مستقل في رام الله	20-01-2022
.27	مرام مسلم	صحفية فلسطينية في قناة دويتشه فيله الألمانية	7-02-2022

الفئة السادسة			
فئة الناشطين الاجتماعيين			
.28	أحمد ماهر جودة	ناشط في حملة اهبد 194 – غزة	20-11-2021
.29	عيسى عمرو	ناشط اجتماعي من الخليل	07-02-2022
.30	حسن اصليح	ناشط اجتماعي من غزة	06-02-2022

ملحق رقم (2)

قائمة الأساتذة المحكمين:

#	الاسم	الوظيفة
.1	د. وليد الشرفا	أستاذ الإعلام في جامعتي بيرزيت والقدس
.2	د. غسان نمر	الناطق باسم الداخلية وأستاذ برنامج ماجستير العلاقات العامة المعاصرة والإعلام في الجامعة العربية الامريكية
.3	د. شادي أبو عياش	أستاذ الإعلام في كلية الدراسات العليا في الجامعة العربية الأمريكية

ملحق رقم (4)

منشورات تحريضية إسرائيلية وصفحات فلسطينية محظورة (مقيدة):

إيليت شاكيد، وزيرة الداخلية في حكومة الاحتلال

نشرت على صفحتها على فيسبوك في تاريخ 2021/05/12، فيديو تحريضيا ضد المواطنين الفلسطينيين بالداخل المحتل، وأرفقت فيه: "**أحداث مساء عيد الأسابيع 2021. تظهر المشاغبين العرب يحرقون المعابد اليهودية، والمركبات وينفذون محاولات إعدام ضد اليهود، هذا شيء لا يمكن التسامح فيه. اليهود تم تركهم لرحمة المشاعبين، ولكنهم أظهروا إصرارا ومناعة لكي يحافظوا على حياتهم وحياة عائلاتهم. آمل أن يتم الإفراج عن المعتقلين اليهود في اللد اليوم**".

رابط المنشور:

https://www.facebook.com/ayelet.benshaul.shaked/videos/1543640532369 24

أيليت شاكيد:

كتبت على صفحتها على فيسبوك، في تاريخ 2021/05/13، منشورا تحريضيا يدعو إلى اقتحام جيش الاحتلال للبلدات العربية بالداخل المحتل وقالت فيه :"**الشرطة الإسرائيلية رفعت راية الاستسلام، يجب اليوم إدخال قوات الجيش إلى المدن المختلطة ولمركز النقب ونعيد السيطرة والسيادة، إذا كان من**

الممكن استخدام جيش لإجلاء اليهود من غوش قطيف ، فليس هناك سبب لعدم التصرف بنفس الطريقة لحمايتهم".

رابط المنشور :

https://www.facebook.com/ayelet.benshaul.shaked/photos/a.455491667902598/3875013182617079

إيتمار بن غفير: زعيم حزب "عوتسماه يهوديت"

نشر على صفحته على فيسبوك في تاريخ 2021/05/10، منشورا دعا فيه إلى إعادة استخدام سياسة الاغتيال بحق الفلسطينيين والمباشرة في عملية عسكرية في قطاع غزة، وجاء في منشوره: **"طوال هذا الأسبوع، خضعت إسرائيل للإرهابيين في جبل الهيكل وفي حي شمعون هتسديك، وحماس تدرك جيدا هذا الخضوع، والرد المناسب على ذلك أمام حماس هو الخروج في عملية عسكرية في غزة، وإعادة الاغتيالات المركزة وإطلاق 50 صاروخ مقابل كل صاروخ يطلق من قطاع غزة باتجاه إسرائيل، على الحكومة الإسرائيلية أن تصفي الليلة محمد ضيف، وإعادة الردع لدولة إسرائيل".**

رابط المنشور :

https://www.facebook.com/ibengvir/photos/a.502297463305932/1534040240131644/

بتسلائيل سموتريتش، زعيم تحالف "الصهيونية الدينية":

نشر على صفحته على فيسبوك، في تاريخ 2021/05/12، منشورا تحريضيا ضد الفلسطينيين بالداخل المحتل، الذي وصفهم بالأعداء وقال فيه: "**أعمال شغب العدو العربي في جميع أرجاء البلاد في الأيام الأخيرة هي تحقيق للوهم بالتعايش المصطنع الذي تطور هنا .. قمة الوهم تجلى في الخطاب الذي ألقاه الرئيس ريفلين أمام القبائل العربية الأربعة (خطاب أمام عائلات عربية من الداخل للدعوة للتعايش)، هذا الخطاب أظهر إرباكا في القيم، ولكن يتبين الآن أن ما يحمله هذا الخطاب هو أكثر خطرا وجوديا على دولة إسرائيل والشعب اليهودي**".

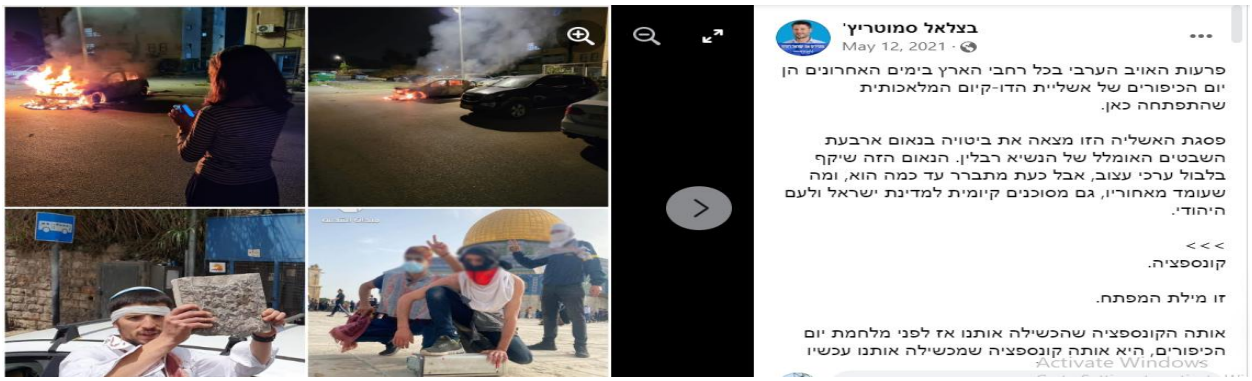

رابط المنشور :

https://www.facebook.com/Bezazelsmotrich/photos/a.433388353482214/1951516878336013

صفحات وحسابات فلسطينية تم تقييدها بدعوى مخالفتها سياسات فيسبوك

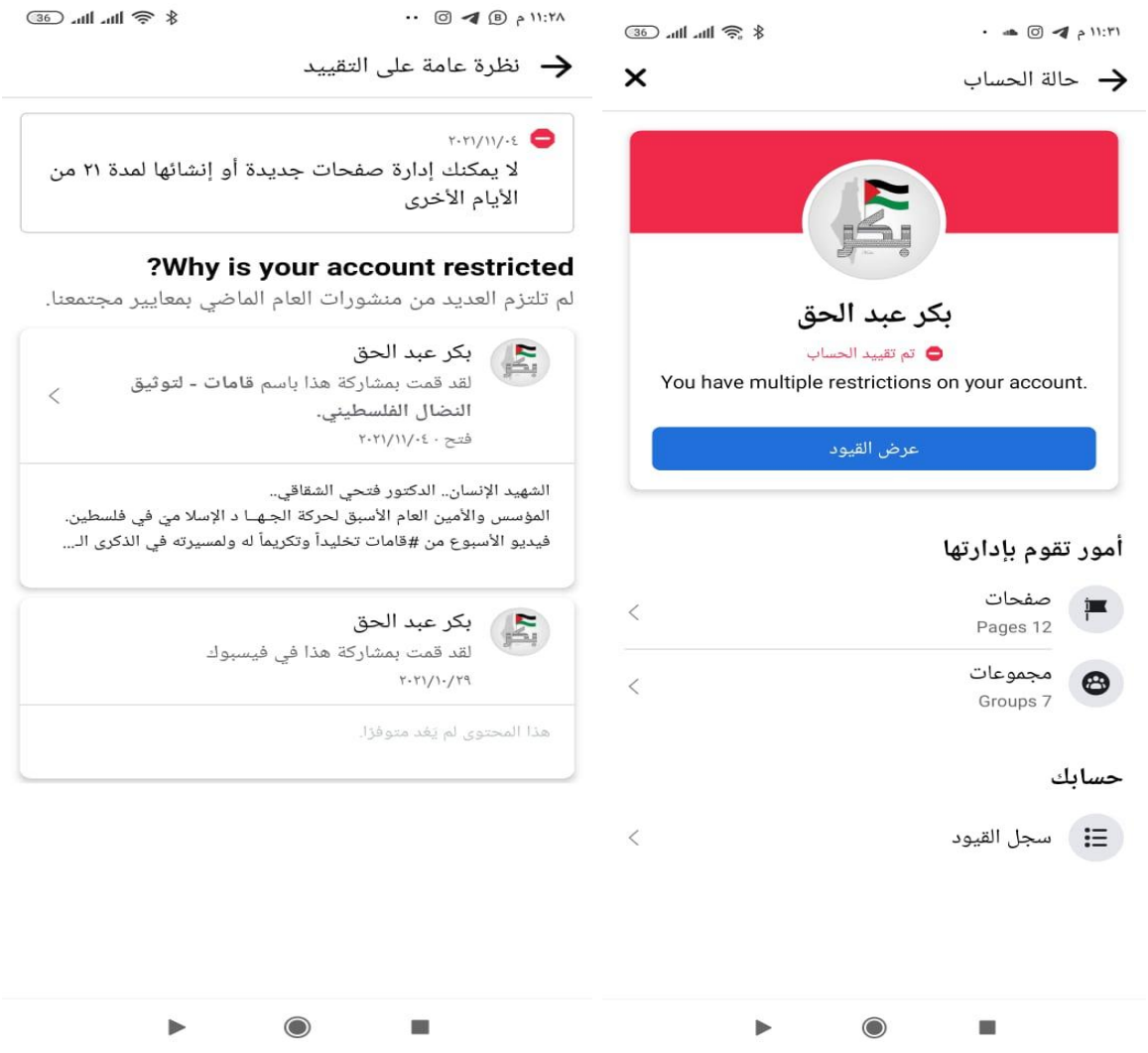

لا تفقد صفحتك!
إذا ارتكبت بعض الانتهاكات الأخرى لمعايير المجتمع، فقد تفقد هشام زقوت - Hisham Zaqout إلى الأبد. ولا أحد يريد ذلك - يمكنك تقديم المساعدة من خلال الطعن على الانتهاكات التي لا توافق عليها، ولكن الأهم من ذلك حاول مشاركة المحتوى الذي يتبع القواعد.
مراجعة الانتهاكات

إدارة صفحة
هشام زقوت - Hisham Zaqout
الصفحة الرئيسية
مركز الإعلانات
جودة الصفحة
الصفحة مُعرضة لخطر إلغاء النشر
جودة الصفحة
قيود الصفحة
صفحتك مُعرضة لخطر إلغاء النشر نتيجة لانتهاكات معايير المجتمع المستمرة.
الانتهاكات
تمت إزالة المحتوى نتيجة لانتهاك معايير المجتمع.
تاريخ إرسال الإشعار: 10 أغسطس

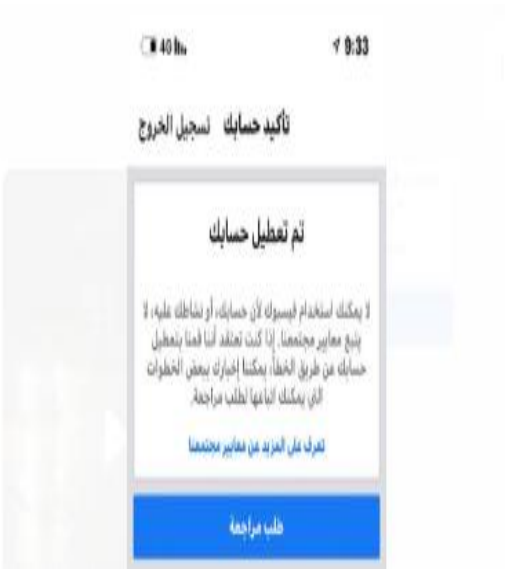
9:33
تأكيد حسابك
تسجيل الخروج
تم تعطيل حسابك
لا يمكنك استخدام فيسبوك لأن حسابك، أو نشاطك عليه، لا يتبع معايير مجتمعنا. إذا كنت تعتقد أننا قمنا بتعطيل حسابك من طريق الخطأ، يمكننا إخبارك ببعض الخطوات التي يمكنك اتباعها لطلب مراجعة.
تعرف على المزيد عن معايير مجتمعنا
طلب مراجعة

9:40
تأكيد حسابك
تسجيل الخروج
تلقينا معلوماتك
إذا كنا لا نزال نرى أن حسابك لم يتبع معايير مجتمعنا، فسيظل معطلاً.
نسعى دائمًا لتوفير كل سُبل الأمان للأشخاص على فيسبوك، وحتى ذلك الحين لا يمكنك استخدام حسابك.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

"تقييد إلكتروني".. مواقع التواصل تحظر منشورات فلسطينية عن القدس. (12 مايو, 2021). تاريخ الاسترداد 18 مايو, 2021، من صحيفة الوطن المصرية: https://alwatannews.net/article/940582/Life-Style/%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D8%AF-%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D8%B8%D8%B1-%D9%85%D9%86%D8%B4%D9%88%D8%

BBC. (16 مايو, 2021)**. الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: مواقع التواصل أحدث ساحة للقتال**. تاريخ الاسترداد 22 مايو, 2021، من BBC: https://www.bbc.com/arabic/trending-57137701

ipoke social. (كانون ثان, 2021)**. الواقع الرقمي الفلسطيني لعام 2021**. تم الاسترداد من ipoke social.

ابراهيم ابو كامش. (24 آيار, 2021). **تصاعد الانتهاكات على الفضاء الرقمي والرواية الرقمية الفلسطينية خلال العدوان الإسرائيلي الأخير**. *الحياة الجديدة*.

إبراهيم محمد. (22 يونيو, 2019). **هكذا تنتهك إسرائيل الحقوق الرقمية للفلسطينيين**. تاريخ الاسترداد 25 أبريل, 2021، من موقع حفريات: http://www.hafryat.com/ar/blog/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%83-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%

%D9%84%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D
9

أحمد عصام. (2013). **تأثير مواقع التواصل الإجتماعي على خصوصية الفرد الجزائري**. الجزائر: جامعة المسيلة.

أحمد نهاد محمد الغول. (2006). **حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعات المحلية**. رام الله: الهيئـــة الفلسطينيـة المستقلة لحقوق المواطن.

اشتية منى. (2020). **مساعٍ ممنهجة لطمس المحتوى الفلسطيني على وسائل التواصل الاجتماعي**. حملة- المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي.

الاحتلال الرقمي شاهد: كيف يسيطر الاحتلال على المجال الرقمي؟ (07 فبراير, 2019). تاريخ الاسترداد 21 أبريل, 2021، من شبكة قدس الإخبارية على فيسبوك : https://www.facebook.com/watch/?v=611554809268855

الإحصاء الفلسطيني ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يصدران بياناً صحفياً مشتركاً بمناسبة اليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات والذي يصادف السابع عشر من أيار. (17 آيار, 2020). تاريخ الاسترداد 14 آب, 2021، من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: ItemID=3737&https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar

الاستراتيجية القومية للمحتوى الرقمي العربي. (بلا تاريخ). مصر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الأمم المتحدة. (بلا تاريخ). **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**. تاريخ الاسترداد 23 مايو, 2021، من الأمم المتحدة: https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/

الانترنت. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 14 آب , 2021، من وكالة وفا: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2788

الإنترنت "حق أساسي" من حقوق الإنسان. (08 آذار, 2010). تاريخ الاسترداد 20 آب, 2021، من BBC:
https://www.bbc.com/arabic/scienceandtech/2010/03/100308_internet_rig
hts_tc2

الجزيرة نت. (13 أيلول, 2019). **بسبب مصالح مع إسرائيل.. فيسبوك متهمة بمحاربة المحتوى الفلسطيني.** تم الاسترداد من الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/9/13/%D9%81%D9%8A%D8%B3%D8%A8%D9%88%D9%83-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%AD-%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%88%D9%89

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. (2019). **إحصاءات النقل والاتصالات في فلسطين، التقرير السنوي. رام الله: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.**

الحق في الحصول على إجراءات مُنصفة. (2018). تاريخ الاسترداد 22 أيلول, 2021، من موقع جمعية حقوق المواطن في إسرائيل: https://law.acri.org.il/ar/?cat=48

الشيخ جراح: فيسبوك وتويتر تسكتان المتظاهرين، وتحذفان الأدلة. (11 آيار, 2021). تاريخ الاسترداد 20 أيلول, 2021، من accessnow: https://www.accessnow.org/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%AD-%D9%81%D9%8A%D8%B3%D8%A8%D9%88%D9%83-%D9%88%D8%AA%D9%88%D9%8A%D8%AA%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D9%83%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B8/

الصراع الإسرائيلي الفلسطيني: مواقع التواصل أحدث ساحة للقتال. (16 آيار, 2021). تم الاسترداد من BBC: https://www.bbc.com/arabic/trending-57137701

العربي الجديد. (10 مايو, 2021). **إخفاء المحتوى الفلسطيني... "خلل تقني" أم تواطؤ مع الاحتلال؟** تاريخ الاسترداد 22 مايو, 2021، من العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/entertainment_media/%D8%A5%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%88%D9%89-

%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D
9%86%D9%8A-%22%D8%AE%D9%84%D9%84-
%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%22-%D8%A3%D9%85-
%D8%AA%D9%88%D8%A

اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية/ التعليق العام رقم 18. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 23 أيلول, 2021، من موقع جامعة منيسوتا مكتبة حقوق الإنسان: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/hrc-gc18.html

المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي حملة. (2021). **العدوان على الحقوق الرقمية الفلسطينية - تقرير مرحلة 6-19 آيار *2021***. حيفا: المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي.

المساواة وعدم التمييز. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 22 أيلول, 2021، من موقع الأمم المتحدة : https://www.un.org/ruleoflaw/ar/thematic-areas/human-rights/equality-/and-non-discrimination

باسم سرحان. (2017)**. طرائق البحث الاجتماعي الكمية**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

بسام عبدالرحمن المشاقبة. (2015)**. نظريات الاتصال**. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

بشيخ محمد حسين. (2016-2017)**. أثر المراقبة الرقمية على الحريات العامة**. سيدي بلعباس، الجزائر: جامعة جيلالي اليابس.

بيان الإفلا/ يونسكو لشبكة الانترنت . (2006). لجنة الإفلا/فايفا .

تعزيز المساواة ومكافحة التمييز. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 29 أيلول, 2021، من موقع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: https://www.ohchr.org/AR/AboutUs/ManagementPlan/Pages/equality.aspx

تقرير حملة. (2021)**. العدوان على الحقوق الرقمية الفلسطينية. المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي** - حملة.

تمييز رقمي ضد المحتوى الفلسطيني على شبكات التواصل. (04 تشرين الثاني, 2020). تاريخ الاسترداد 24 أيلول, 2021، من وكالة الأناضول: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8%B2-%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D

جهاد بركات. (2021). **إخفاء المحتوى الفلسطيني... "خلل تقني" أم تواطؤ مع الاحتلال؟** *العربي الجديد*.

حرية الإنترنت في تقرير فريدوم هاوس.. الرقابة على كل شيء. (17 تشرين الثاني, 2019). تاريخ الاسترداد 20 آب, 2021، من معهد الجزية للإعلام: https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/901

حسن عماد مكاوي، و ليلى حسين السيد. (1998). **الاتصال ونظرياته المعاصرة**. القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.

حمزة محمد بن عزة. (2021). **الحق في النسيان الرقمي : دراسة مقارنة بين القوانين الأوربية والقانون الجزائري**. الجزائر: جامعة عين تموشنت.

حيدر عبدالكريم الزهيري. (2017). **مناهج البحث التربوي**. عمّان: مركز ديبونو لتعليم التفكير .

خلفان بن صالح بن ناصر الناصري. (2019). **مدى تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في الحقوق الرقمية لدى طلبة التعليم ما بعد الأساسي 11-12 بمدارس سلطنة عمان**. مصر: جامعة سوهاج.

ديما سمارو، و خليل العربي. (2020). **حوكمة الانترنت والحقوق الرقمية في ليبيا**. أكسس ناو ومركز دعم للتحول الديمقراطي.

ديما سمارو، و مروة فطافطة. (2021). **عرضة للكشف والاستغلال: حماية البيانات في منطقة الشرق الأوسط**. آكسس ناو.

ذوقان عبيدات، عبدالرحمن عدس، و كايد عبدالحق. (2001). **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه.** عمان، الاردن: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع.

ربيع محمد يحيى. (2013). **إسرائيل و خطوات الهيمنة على ساحة الفضاء السيبراني في الشرق الأوسط : دراسة حول استعدادات و محاور عمل الدولة العبرية في عصر الإنترنت (2002 - 2013).** 2013: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

رغدة عتمة. (15 آذار, 2021). **الحقوق الرقمية للفلسطينيين بين التهديد بالحظر أو الإغلاق**. تاريخ الاسترداد 02 تشرين أول, 2021، من موقع اندبندنت عربية: https://www.independentarabia.com/node/202566/%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%%D9%84%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A

روسيا اليوم. (21 مايو , 2021). **"سيف القدس" ضد "حارس الأسوار".. هل من منتصر؟** تاريخ الاسترداد 22 مايو, 2021، من روسيا اليوم: https://arabic.rt.com/middle_east/1233867-%D8%B3%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D8%B6%D8%AF-%D8%AD%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%B1

زياد خليف العنزي. (2018). **المسؤولية القانونية عن طرد عضو من المجموعة في مواقع التواصل الاجتماعي في التشريع الأردني**. مجلة علوم الشريعة والقانون.

زينة شهلا. (2019). **دور مواقع التواصل الاجتماعي في الدبلوماسية العامة**. دمشق: الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير.

سعيد شاهين. (بلا تاريخ). **إدارة "فيسبوك" تخالف حق حرية الرأي والتعبير ومحاولة مصادرة اراء الفلسطينيين**. تم الاسترداد من موقع المهد: http://nativitytv.ps/71917.html

سمايا جابر. (20 ديسمبر, 2019). **شركات التكنولوجيا العملاقة تتواطأ مع "إسرائيل" على الفلسطينيين**. تاريخ الاسترداد 24 أبريل, 2021، من الميادين نت : https://www.almayadeen.net/news/politics/1367868/%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B7%D8%A3-%D9%85%D8%B9--%D8%A5%D

صحيفة الأيام. (18 كانون أول, 2018). **نجل نتنياهو يهاجم الفلسطينيين والمسلمين بتعليقات عنصرية**. تاريخ الاسترداد 29 أيلول, 2021، من صحيفة الأيام: https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=130567d4y319121364Y130567d4

صحيفة القدس. (22 آيار, 2021). **فيسبوك ومواقع التواصل تلاحق المحتوى.. مواجهة رقمية محورها الرواية الفلسطينية**. *صحيفة القدس*.

صدى سوشال. (02 حزيران, 2021). **صدى سوشال: 770 انتهاكا خلال شهر مايو والمركز يقاضي فيسبوك.** تم الاسترداد من موقع صدى سوشال: https://sada.social/%D8%B5%D8%AF%D9%89-%D8%B3%D9%88%D8%B4%D8%A7%D9%84-770-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%B4%D9%87%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D9%8A%D9%88-/%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1

طه الراوي. (11 آيار, 2021). **انحياز وتواطؤ مع "إسرائيل".. هكذا تنتهك حقوق الفلسطينيين رقمياً**. تم الاسترداد من الخليج أون لاين: https://alkhaleejonline.net/%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85-

%D9%88%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D
8%AC%D9%8A%D8%A7/%D8%A7%D9%86%D8%AD%D9%8A%D
8%A7%D8%B2-
%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B7%D8%A4-
%D9%85%D8%B9-
%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-
%D9%87%D9%8

عثمان كباشي. (17 تشرين الثاني, 2019). **حرية الإنترنت في تقرير فريدوم هاوس.. الرقابة على كل شيء**. تاريخ الاسترداد 25 أيلول, 2021، من معهد الجزيرة للإعلام: https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/901

عرب 48. (16 مايو, 2021). **تسلسل أحداث أسبوعين: من الشيخ جراح حتى العدوان على غزة**. تاريخ الاسترداد 21 مايو, 2021، من عرب 48: https://www.arab48.com/%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/2021/05/16/%D8%AA%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84-%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B

عنان أبو شنب. (2018). **اتصال متقطع:السّيطرة الإسرائيليّة على البنى التحتيّة لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات الفلسطينيّة وتأثيرها على الحقوق الرقميّة** . حملة-المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي.

غانية بن كرويدم. (2021). **الحقوق الرقمية: الواقع والتحديات**. *مجلة الدراسات القانونية المقارنة*، 19.

فرانس 24. (31 كانون أول, 2021). **صحافيون فلسطينيون ينفذون حملة ضد "فيسبوك" على خلفية حذف محتوى الكتروني**. تم الاسترداد من فرانس 24: https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A9/20211231-

%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%88%D9%86-
%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D
9%88%D9%86-%D9%8A%D9%86%D9%81%D8%B0%D9%8

قانون "السايبر الاسرائيلي الجديد" شرعنة للاختراقات وانتهاكات الحقوق الرقمية. (12 يونيو, 2018). تاريخ الاسترداد 25 ابريل, 2021، من حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي:
https://7amleh.org/2018/07/12/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%
D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%8A%D8%A8%D8%B1-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%
D9%8A%D9%84%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-
/%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%86

قدس الإخبارية. (29 كانون الأول, 2022)**. "صدى سوشال" في تقريره السنوي: تواطؤ مواقع التواصل مع الاحتلال وصل لمستويات جديدة**. تم الاسترداد من قدس الإخبارية:
https://qudsn.net/post/189908/%D8%B5%D8%AF%D9%89-
%D8%B3%D9%88%D8%B4%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-
%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%87-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-
%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B7%D8%A4-
%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D

كامل حسون جعفر القيم. (14 تشرين ثان, 2014). **انواع العينات وضوابط العمل به**. تاريخ الاسترداد 09 تشرين أول, 2021، من موقع جامعة بابل:
&https://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.aspx?fid=8
lcid=41962

كمال الحاج. (2020). **نظريات الإعلام والاتصال**. سوريا: الجامعة الافتراضية السورية.

كيف جددت "أحداث القدس" المعركة الرقمية مع الاحتلال الإسرائيلي؟ (10 آيار, 2021). تم الاسترداد من TRT عربي: https://www.trtarabi.com/opinion/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AC%D8%AF%D8%AF%D8%AA-%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A

كيف يسيطر الاحتلال على المجال الرقمي؟ (05 شباط, 2019). تم الاسترداد من شبكة قدس الإخبارية: https://www.facebook.com/QudsN/videos/610724529351883

ليندا ماهر. (12 آيار, 2021). **الخوارزميات تقيّد الفضاء الرقمي... حظر حسابات للتعتيم على الشيخ جراح**. تاريخ الاسترداد 02 تشرين أول, 2021، من موقع درج : https://daraj.com/71932/

مأمون مطر، و نادر صالحة. (بلا تاريخ). **دراسة تحديات الحقوق الرقمية في فلسطين**. رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية "مدى".

مجد علي. (2020). **الممنوعون من الإنترنت... احتلال إسرائيلي للحيز الرقمي الفلسطيني**. *العربي الجديد*.

مجلس حقوق الإنسان مفوضية الأمم المتحدة. (1 تموز, 2015). **حقوق الإنسان والتشفير وإخفاء الهوية في العصر الرقمي.** تاريخ الاسترداد 06 تشرين أول, 2021، من مفوضية الأمم المتحدة: https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/HRencryptionanonymityinadigitalage.aspx

مجلس حقوق الانسان يقرر ان الوصول الى الانترنت حق من حقوق الإنسان. (05 يوليو, 2016). تاريخ الاسترداد 20 مايو, 2021، من يورو نيوز: https://arabic.euronews.com/2016/07/05/un-denounces-disruption-of-internet-access-as-human-rights-violation

محسن الإفرنجي. (28 آذار, 2017). **الأخبار.. الفلسطينيون يفضلونها "فيسبوكية"**. تم الاسترداد من معهد الجزيرة للإعلام: https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/286

محمد أحمد المعداوي. (2018). **حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي** . مصر : كلية الحقوق - جامعة بنها.

محمد أحمد سلامة مشعل. (2017). **الحق في محو البيانات الشخصية دراسة تحليلية في ضوء لائحة حماية البيانات بالإتحاد الأوروبي GDPR وأحكام المحاكم الأوروبية**. مصر: جامعة الزقازيق.

محمد السيد نعمة مصطفى. (2020). *مجموعات النقاش البؤرية: الأسس النظرية والاعتبارات المنهجية*. الإسكندرية، مصر: مجلة علوم الإنسان والمجتمع.

محمد الطاهر. (2013). **الحريات الرقمية (المفاهيم الأساسية)**. القاهرة: مؤسسة حرية الفكر والتعبير.

محمد تيسير. (17 آب, 2020). **عينة البحث العلمي. المجلة** *العربية للعلوم ونشر الأبحاث*.

محمود جبور، و منى الأشقر جبور. (2018). **البيانات الشخصية والقوانين العربية: ّ الهم الأمني وحقوق الأفراد**. بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية.

مركز حملة. (2022). **هاشتاغ فلسطين 2021**. حيفا: حملة- المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي.

مركز صدى سوشال. (23 شباط, 2022). **صدى سوشال يشترك مع جهات قانونية وحقوقية في مقاضاة فيسبوك.** تم الاسترداد من مركز صدى سوشال: https://sada.social/%D8%B5%D8%AF%D9%89-%D8%B3%D9%88%D8%B4%D8%A7%D9%84-%D9%8A%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D9%85%D8%B9-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-/%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A

(21 آب, 2021). مركز فلسطين لدراسات الأسرى. (مريم شومان، المحاور)

مركز فلسطين: 100 حالة اعتقال على خلفية الكتابة على مواقع التواصل خلال 2020. (12 كانون الثاني, 2021). تاريخ الاسترداد 20 آب, 2021، من موقع الحدث: https://www.alhadath.ps/article/134847/%D9%85%D8%B1%D9%83%D

8%B2-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-100-
%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-
%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-
%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D

مروة فطافطة. (2018). **حريات الانترنت في فلسطين، مسح انتهاكات وتهديدات الحقوق الرقمية**. تم الاسترداد من المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي - حملة.

مسح: الإنترنت "حق أساسي" من حقوق الإنسان. (25 تشرين الثاني, 2014). تاريخ الاسترداد 20 آب, 2021، من دويتشه فيله: https://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%B3%D8%AD-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%86%
D8%AA-%D8%AD%D9%82-
%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D9%86-
%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/a-
18084611

مصطفى الأعصر. (2016). **المحتوى الرقمي العربي Vs المحتوى الرقمي الغربي**. القاهرة: مركز هردو لدعم التعبير الرقمي.

منظمة smex. (27 آذار, 2019). **الحق في الوصول إلى المعلومات: دروس من تونس ولبنان**. تم الاسترداد من موقع منظمة smex: https://smex.org/ar/%D8%AE%D8%A8%D8%B2_%D9%88%D9%86%
D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%88%D9%84-
%D8%A5%D9%84%D9%89-
%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8
/%A7%D8%AA-%D8%AF

منظمة العفو الدولية. (21 تشرين أول, 2016). **دليل مُيسّر بشأن نظام التشفير وما هي أهميته**. تاريخ الاسترداد 06 تشرين أول, 2021، من موقع منظمة العفو الدولية - أمنستي: https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2016/10/easy-guide-to-/encryption-and-why-it-matters

منى شتيه. (2020). **مساعٍ ممنهجة لطمس المحتوى الفلسطيني على وسائل التواصل الاجتماعي**. المركز العربي لتطوير الاعلام الاجتماعي - حملة.

مها فريد. (20 آيار, 2021). **"المقاومة الرقمية" تجرد العربية من نقاطها للتحايل على خوارزميات مواقع التواصل الاجتماعي وتفادي حظر الدعم للفلسطينيين**. تاريخ الاسترداد 06 تشرين أول, 2021، من فرانس 24: https://www.france24.com/ar/%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%A7/20210520-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D9%86%D

مؤتمر الحق في التجمع السلمي في الأراضي الفلسطينية. (27 تشرين الأول, 2019). تاريخ الاسترداد 25 أيلول, 2021، من موقع الجامعة العربية الأمريكية: https://www.aaup.edu/ar/Research/Conferences/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%8A-%D8%A7%D9%8

موقع فرونت لاين ديفندرز. (بلا تاريخ). **حُرِّيةُ التّجمُّع وتَكوِين الجَمعيّات**. تاريخ الاسترداد 25 أيلول, 2021، من موقع فرونت لاين ديفندرز: https://www.frontlinedefenders.org/ar/right/freedom-association

نديم الناشف، و مروة فطافطة. (23 اكتوبر, 2017). **مراقبة الفلسطينيين والنضال من أجل الحقوق الرقمية**. تاريخ الاسترداد 23 أبريل, 2021، من الشبكة: https://al-shabaka.org/summaries/%d9%85%d8%b1%d8%a7%d9%82%d8%a8%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%81%d9%84%d8%b3%d8%b7%d9%8a%d9%86%d9%8a%d9%8a%d9%86-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b6%d8%a7%d9%84-%d9%85%d9%86-%d8%a3%d8%ac%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%ad/

(2019). **هاشتاغ فلسطين 2019: نظرة عامة حول انتهاكات الحقوق الرقمية للفلسطينيين**. حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي.

هلجا طويل الصوري. (2014). **الاحتلال الرقمي الإسرائيلي لغزة** . مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية .

هيومان رايتس ووتش. (2006). **الحرية الزائفة: الرقابة على الإنترنت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**. هيومان رايتس ووتش.

وثيقة الأمم المتحدة - **الحق في حرية الرأي والتعبير**. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 19 مايو, 2021، من موقع مكتبة حقوق الإنسان: http://hrlibrary.umn.edu/arab/COHR2000-38.htm

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (بلا تاريخ). **الاستراتيجية القومية للمحتوى الرقمي العربي**. مصر : وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة. (بلا تاريخ). **الحق في الحصول على المعلومات**. تم الاسترداد من موقع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة المغربية: m=9&https://www.mmsp.gov.ma/ar/decline.aspx?r=320

يونس مليح، و عبد الصمد العسولي. (بلا تاريخ). **المنهج الوصفي التحليلي في مجال البحث العلمي**. الرباط: جامعة محمد الخامس.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Alimardani, M., & Elswah, M. (2021). Digital Orientalism: #SaveSheikhJarrah and Arabic Content Moderation. f Oxford: University of Oxford.

Barrett, P. M., Hendrex, J., & Sims, G. (2021). Fueling the Fire:How Social Media Intensifies U.S. Political Polarization –And What Can Be Done About It. NewYork: NewYork University.

Cristiano, F. (2019). 249© The Author(s) 2019G. Blouin-Genest et al. (eds.), Human Rights as Battle□elds, Human Rights Interventions, https://doi.org/10.1007/978-3-319-91770-2_12CHAPTER 12Internet Access as□Human Right: A□Dystopian Critique from□the□Occupied Palestinian Territ. In B. Genest, & e. al, Human Rights as Battlefelds (pp. 249-268). Sweden: Lund University.

Cristiano, F., & Distretti, E. (2020). Toward an Aesthetics by Algorithms Palestinian Cyber and Digital Spaces at the Threshold of (In)visibility. London: Palgrave Macmillan.

Dijck, J. v., & Poell, T. (2013). Understanding Social Media Logic. Media and Communication, 14.

Gilardi, F., Gessler, T., Kubli, M., & Müller, S. (2021). Social Media and Political Agenda Setting. Zurich, Switzerland: University of Zurich.

Horowitz, M. A. (2019). COMMUNICATION RIGHTS IN THE DIGITAL AGE. Finland: UNIVERSITY OF HELSINKI.

Kenton, W. (n.d.). What Is Due Process? Retrieved September 22, 2021, from investopedia: https://www.investopedia.com/terms/d/due-process.asp

Nations, D. (2020, November 12). What Is Facebook? Retrieved May 19, 2021, from Lifewire: https://www.lifewire.com/what-is-facebook-3486391

The Cyber Occupation of Palestine;Suppressing Digital .(2020) .Suhail Taha .13 ، Global Campus Journal .Activism and Shrinking the Virtual Sphere

Tawil, H. S., & Aouragh, M. (2014). INTIFADA 3.0? CYBER COLONIALISM AND PALESTINIAN RESISTANCE. Beirut: Arab Studies Institute.

Zuckerberg, M. (2018, November 18). A Blueprint for Content Governance and Enforcement. Retrieved October 02, 2021, from Facebook: https://www.facebook.com/notes/751449002072082/?hc_location=ufi